وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير

تخصص: إدارة الأعمال

الموضوع:

التوجّه المقاولاتي لدى طلبة الجامعة في الجزائر

دراسة حالة

من إعداد الطالب:

عبد الجبار عبد الحفيظ

تحت إشراف الأستاذ:

د. حباينة محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: كشاد رابح	أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة	رئيسا
الأستاذ الدكتور: حباينة محمد	أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة	مقررا
الأستاذ الدكتور: عدمان مريزق	أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة	مساعد مقرر
الدكتور: لطرش محمد	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الحاج لخضر باتنة	عضوا
الدكتور: مداح لخضر	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الحاج لخضر الجلفة	عضوا
الدكتور: ضربان أحمد	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الحاج لخضر باتنة	عضوا
الدكتور: نصيب حفيزة	أستاذ محاضر "أ" بالمدرسة العليا للتجارة	عضوا

السنة الجامعية:2019/2018

الإهداء

قال تعالى " وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى من أنارا لي درب الحياة، من كانا السبب في ما وصلت إليه

إلى من أطمع في حرصه، ويرفع وجوده مقامي

إلى التي غمرتني بحنانها وحبها

إلى من علمني أن الصبر على الأشياء سبيل الظفر بها

من كدّ حتى أُعدّ

إلى من سهرت على راحتي، من حملتني كرها ووضعتني كرها

إلى قرتا عيناي

إلى زوجتي التي قاسمتني حلاوة الحياة ومرارتها

من كانت سندا لي ولا تزال

إلى ابنتاي الغاليتين أميمة وإسراء، جعلهما الله ذرية صالحة، وملأ حياتنا بهما

إلى قرتا عيناي

إلى من كافحا وصبرا على تأديبي وإكسابي الأخلاق المثلى

إلى إخوتي

محمد وزوجته، حميدة وزوجته، صديق وزوجته، عمار، محمد وزوجته وأبناؤهم دون استثناء

إلى أخواتي كل باسمها، إلى أزواجهن وأولادهن جميعا

إلى كل خالاتي وأخوالي، إلى أعمامي وعماتي وأبنائهم كل باسمه

إلى جداي

إلى الأحبة والأصدقاء " بلهواري محمد، بلعيد بوزيان، موسى، حباش رابح، غربي إسماعيل، مولاي

إلى كل من يعرفني ويكن لي الثقة والاحترام، إلى كل من يعني وجودي له شيئا في حياته

عبد الحفيظ

كلمة الشكر

الحمد لله حمدا كثيرا على نعمه أتمّها علينا ظاهرة وباطنة، وأشكره على توفيقه إياي في إتمام هذا العمل.

ولقد حثنا على الشكر إذ قال: " وَاشْكُرُوا لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ "

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

أشكر الأستاذ محمد حباينة، الذي كان له الفضل في إتمام هذا البحث وكونه لم يبخل في متابعتي وتوجيهي وإرشادي من أجل تقديم عمل قيم، كما أدعو الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيه ويذهب عنه الرجس إنه ولي ذالك والقادر عليه، كما أشكر الأستاذ الفاضل عدمان مريزق على احتضانه للعمل ووقوفه على تنقيحه حتى اللمسات الأخيرة

أشكر جميع الأصدقاء الذين كانوا بمثابة الدعم المعنوي أخص بالذكر " بلهواري محمد، موسى بن حمزة، حباش رابح، لطرش محمد، غربي إسماعيل، غزيل ميلود، كريم، مولاي، داود عامر منصور " حتى نهاية هذا العمل.

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج تكوين الحدث المقاولاتي	05
02	نظرية السلوك المخطط	08
03	التوجّه نحو السلوك المقاولاتي: نظرية السلوك المخطط (المبسّطة)	12
04	النموذج النهائي، والعلاقات مجمّعة E. AUTIO et alii 1997	13
05	نموذج يفسّر التوجّه المقاولاتي لطلبة التسيير للطور الثالث يتابعون برامج أو تكوينا في المقاولاتية	15
06	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017/2010)	49
07	تطور القيمة المضافة خلال الفترة (2010 - 2015)	52
08	المساهمة في PIB حسب الطابع القانوني للفترة (2010-2016)	54
09	عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب قطاع النشاط	80
10	عدد مناصب العمل المصرح بها حسب قطاع النشاط	80
11	مراحل إنشاء مؤسسة مصغّرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	84
15	نموذج للتوجه المقاولاتي لدى طلبة الجامعة في الجزائر	173

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين الدراسة الكمية والدراسة الكيفية	26
02	يلخص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرو والمتوسطة حسب المعايير الثلاث	43
03	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017/2006)	48
04	توزيع مناصب الشغل المصرّح بها للسنوات (2017/2009)	50
05	تطور القيمة المضافة خلال الفترة (2010 - 2015)	51
06	المساهمة في PIB حسب الطابع القانوني للفترة (2006-2016)	53
07	المشاريع الاستثمارية المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	79
08	المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	79
09	الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	82
10	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	82
11	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	87
12	المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	87
13	مناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	88
14	هياكل التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	90
15	حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	107
16	عدد المشاريع المضمونة حسب فئة القروض البنكية المقدمة	112
17	عدد المشاريع المضمونة حسب طبيعة معالجة الملف من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحي	112
18	تقسيمات العينة حسب الجنس	127
19	تقسيمات العينة حسب السن	128
20	تقسيمات العينة حسب نوع التكوين	128
21	تقسيمات العينة حسب التخصص	129
22	درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (الحاجة للاستقلالية)	131
23	درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية)	132
24	درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية)	132
25	درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (وجود فكرة أو مشروع مؤسسة)	133
26	درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (البحث عن المعلومات)	133
27	درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (الفشل المهني)	134
28	درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (المنفعة المكتسبة)	134
29	درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (صعوبة الحصول على الموارد المتاحة)	134
30	درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (القروض البنكية كحافز من أجل انجاز المشاريع)	135
31	درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير التابع (التوجّه المقاولاتي)	135
32	درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل "الحاجة للاستقلالية"	136
33	درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " التصورات الناتجة عن التكوين في	137

	المقاولاتية "	
34	درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية "	138
35	درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " وجود فكرة أو مشروع مؤسسة "	139
36	درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " البحث عن المعلومات "	140
37	درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " الفشل المهني "	141
38	درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " المنفعة المكتسبة جراء إنجاز مشروع "	142
39	درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " صعوبة الحصول على الموارد المتاحة "	143
40	درجات الموافقة على عبارات المتغير التابع " التوجّه المقاولاتي "	144
41	الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى البحث عن الاستقلالية	147
42	تحليل التباين الأحادي للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى معرفة الطلبة لنماذج مقاولات يتمنونها في المحيط القريب منهم	148
43	تحليل التباين الأحادي للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى معرفة الطلبة لنماذج مقاولات يتمنونها في المحيط البعيد عنهم	149
44	الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى التكوين في المقاولاتية	150
45	الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى الخبرة المهنية	152
46	تحليل التباين الأحادي للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى الاستعدادات المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة من جراء المسؤولية الجمعاوية	154
47	الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى فكرة المشروع	155
48	الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى توفر المعلومات	157
49	الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى الفشل المهني	159
50	الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى المنفعة المكتسبة	160
51	الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى الموارد المتاحة	162
52	تحليل التباين الأحادي للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى التواصل مع دور المقاولاتية في الجامعة	164
53	الشروط الإحصائية لتطبيق الإنحدار المتعدد	165
54	اختبار طبيعة البيانات	166
55	معامل تضخم التباين والتباين المسموح للمتغيرات المستقلة	167
56	الانحدار الخطي المتعدد للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى المتغيرات المستقلة	169

الفهرس

فهرس المحتويات

الفصل الأوّل: المقاولاتية وإنشاء المؤسسات.....

المبحث الأوّل: أساسيات المقاولاتية 02
المطلب الأول: نظرة شاملة للمقاولاتية 02
المطلب الثاني: الجذور التاريخية للمقاولاتية 04
المطلب الثالث: نماذج ومقوّمات التوجّه المقاولاتي 10

المبحث الثاني: إنشاء المؤسسات 19
المطلب الأول: فكرة المشروع 19
المطلب الثاني: دراسة السوق 21
المطلب الثالث: مخطط العمل 27

المبحث الثالث: علاقة المقاولاتية بإنشاء المؤسسة 31
المطلب الأول: المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 31
المطلب الثاني: تأثير التكوين في المقاولاتية على إنشاء المؤسسة 34

الفصل الثّاني: واقع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجزائر .....

المبحث الأوّل: نظرة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 40
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها 40
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.....45

المبحث الثاني: تشخيص بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 55
المطلب الأول: البيئة التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 55
المطلب الثاني: وضعية الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 57
المطلب الثالث: البيئة القانونية 59
المطلب الرابع: القطاع المصرفي وتأثيره على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....62
المطلب الخامس: البيئة الجبائية والاستثمارية 66

الفصل الثّالث: واقع وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوجّه المقاولاتي في الجزائر

المبحث الأول: الوكالات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 73
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 73
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 81

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر 89
المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 91

المبحث الثاني: صناديق دعم وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودور المقاولاتية.....93
المطلب الأول: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 93
المطلب الثاني: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 102
المطلب الثالث: صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....107
المطلب الرابع: دور المقاولاتية.....113

المبحث الثالث: أجهزة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 115
المطلب الأول: مفهوم المرافقة 115
المطلب الثاني: أجهزة المرافقة 117
المطلب الثالث: مراكز التسهيل 120

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة .....

المبحث الأوّل: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية 125
المطلب الأول: تقسيمات الإستبانة وحدود الدراسة 125
المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة 126

المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبانة 130
المطلب الأول: اختبارات و تحاليل ملائمة سلالم القياس 130
المطلب الثاني: التحليل الاستدلالي لنتائج الاستبانة 136

المبحث الثالث: الطرق التفسيرية والتنبئية المستعملة واختبار الفرضيات 145
المطلب الأول: الطرق التفسيرية والتنبئية المعتمدة في الدراسة 145
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات 146
المطلب الثالث: النموذج الإحصائي للتوجّه المقاولاتي لطلبة الجامعة في الجزائر 164

الخاتمة العامة .....
الملخص .....
قائمة المراجع .....
الملاحق .....

مقدمة

عرفت سنة 2011 عدة أزمات، تركّزت أساسا في البلدان المتقدّمة، ولعلّ أبرزها أوروبا. هذه القارة التي لطالما عرفت بصلابة ومتانة اقتصادياتها، مهيمنة على دول العالم بما في ذلك المتقدمة منها، من خلال إنشاء أقوى تكتّل اقتصادي تمثل في منطقة اليورو. إلاّ أنّ الأزمة المالية أثرت سلبا على هذه الدول مما أدى إلى عديد الأزمات خاصة الاجتماعية منها، ولعلّ أبرز هذه الأعضاء اليونان وإيطاليا، اللّتان لجأتا إلى سياسة التقشف، بل أنّه قد تمخّض عن هذه السياسة هدف أساسي للخروج والنهوض بالاقتصاد من حالة التأزّم، وهو ما اتّفق عليه أصحاب الاختصاص في كلتا الحكومتين، وتمثّل في إنشاء أكبر عدد من المؤسسات. ولعلّ هذه الأزمات وانخفاض أسعار البترول واعتماد الجزائر على الموارد النفطية بات يشكل خطرا كبيرا عليها، إذ أنّه لابد عليها من تنويع اقتصادها، ولن يتأتى ذلك إلا بتنمية روح المقاولاتية لدى الأفراد، قصد تغيير أفكارهم وتوجهاتهم من الوظيفة إلى المقاولاتية، بهدف إنشاء نسيج مؤسساتي كبير ومتنوع، هذا ما يعبّر عنه بالتوجه المقاولاتي، إذ أنّه لايمكن أن ننشئ مؤسسات من العدم، بل باعداد الأفراد وتمكينهم من التحلي بتوجه مقاولاتي قوي، يدفعهم إلى تجسيد أفكارهم على أرض الواقع .

ولمعرفة التوجّه المقاولاتي، لابدّ من التعرف على المقاولاتية، فحسب شومبتر Schumbter (1950) " المقاول هو شخصية تريد وقادرة على تحويل فكرة أو إبداع إلى ابتكار ناجح، إذ هو من يقود - التدمير الخلاق - في حدود إبراز منتجات جديدة وتعويض القديمة. هذا التدمير الخلاق هو أصل الديناميكية الصناعية والنمو في المدى الطويل"[1].

وعليه فإن المقاولاتية تعتبر ظاهرة إبراز واستغلال الفرص الجديدة الخلاقة للقيم الاقتصادية والاجتماعية، مدعومة بالمبادرة وديناميكية الابتكار بالتفاعل مع المحيط. والمحور الأساسي لها هو التوجّه االمقاولاتي الذي يؤدّي إلى إنشاء المؤسسات من خلال الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الاقتصاديين من لديهم اهتمام كبير بالمقاولاتية والتوجّه المقاولاتي، وفي هذا الصدد أنجزت العديد من الدراسات نتطرّق إلى بعضها فيما يلي:

[1] -**Schumpeter,J**, Capitalism, Socialism, and Democracy, 3rd edition, Harper and row, New york, 1950,P16.

1/ دراسة أجريت حول التوجه المقاولاتي للطلبة خريجي المدرسة العليا للتجارة بباريس سنة 1978 بفرنسا، تم من خلالها استجواب 2800 طالب في 14 دفعة، تمثّلت أهم نتائجها فيما يلي:[1]

- هناك نسبة ضئيلة من الطلبة من يختار المقاولاتية.
- أغلب الطلبة يحبذون التوظيف في كبريات المؤسسات الفرنسية.

2/ دراسة قام بها سونيكورت P.Senicourt (1997.p.16) حول التوجه المقاولاتي للشباب سنة 1997 بفرنسا، تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:[2]

- معدل إنشاء المؤسسات لدى الشباب حاملي الشهادات العليا ينحصر من 5% إلى 10%.
- ما نسبته 90% من الشباب منشئي المؤسسات لديهم مستوى أقل من الجامعي.

3/ دراسة قام بها سامي بودبوز حول التوجه المقاولاتي للطلبة خريجي المدرسة العليا للتجارة بصفاقص سنة 2009 بتونس، أجريت على 49 طالبا من خريجي المدرسة الجدد، تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:[3]

- يوجد تأثير كبير للمواقف المرتبطة بالسلوك على التوجه المقاولاتي للطلبة.
- المعايير الإجتماعية تؤثر بنسبة ضئيلة على التوجه المقاولاتي للطلبة والمعبر عنها بـ (الحاجة للمرافقة، البحث عن الاستقلالية، المخاطرة ...إلخ).
- التصورات المرتبطة بالسلوك ليس لها أي تأثير على التوجه المقاولاتي للطلبة والمعبر عنها بـ (وفرة الموارد المالية، المعلومات، النصائح، التربصات، الحياة الجمعوية ... إلخ).

4/ دراسة قامت بها أمينة برزيقة تمحورت حول المقاولاتية في الوسط الجامعي، إستهدفت من خلالها معرفة مكانة التعليم في المقاولاتية، بهدف تحديد أحسن الطرق لتطوير ثقافة المقاولاتية وتمثلت نتائجها فيما يلي:[4]

---

[1] - **Azzedine Tounes**,l'intention entrepreneurial (une rechèrche comparative entre des étudients suivant des formations en entrenreneuriat (bac+5) et des étudians en DESS.CAAE), université de rouen, France, 2003,P06.
[2] - **Azzedine Tounes,** op-cit, P06.
[3] - **Sami Boudabbous,** l'intention entrepreneuriale des jeunes diplômés, Revue Libanaise de Gestion et d'Economie, Libon, N°06, 2011.
[4] - **Amina Berreziga**, L'Entreprenariat En Milieu Universitaire, Revue de Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, ESC N°14, Algérie, 2013.

- على الجامعة أن تتأقلم مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي الموسومين بصعوبة توظيف الشباب المتخرج من جهة، والحاجة لإنشاء المؤسسات جديدة من جهة أخرى.

- على الجامعة أن تصبح مقاولاتية : بمعنى مبدعة في برامجها ومشاريع بحوثها.

- أحد أوجه التقصير من الجامعة الجزائرية هو نقص الفضاءات المخصصة لتدريس المقاولاتية.

5/ دراسة قام بها عز الدين تونس تضمّنت التوجّه المقاولاتي في دراسة مقارنة بين طلبة يتابعون تكوينا في المقاولاتية (BAC+5) وطلبة ذوو تكوين عادي (DESS ,DAAE)، بفرنسا، أجريت على 354 طالبا، تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:[1]

- يعرّف التوجّه المقاولاتي من خلال نموذج فرضي استنتاجي يضمّ ثلاث مجموعات: الأولى تحوي المواقف المتّصلة بالسلوك يعبّر عنها بـ (وجود فكرة أو مشروع عمل، البحث عن المعلومات)، الثانية تحتوي على المعايير الذاتية يعبّر عنها بـ (الحاجة للإنجاز، البحث عن الحل الذاتي، الميول للمخاطرة، وجود نماذج عن المشاريع)، الثالثة تحتوي على تصوّرات المراقبة السلوكية يعبّر عنها بـ (الخبرات المهنية والجمعوية، تعليم المقاولاتية ووفرة الموارد (المالية، المعلومات والنصائح) أو عدمها).

- التكوين في المقاولاتية والبرامج المتّبعة في هذا الشأن له أثر كبير في التوجّه نحو اتّخاذ قرار المبادرة، فالبرامج والتكوينات المتّبعة تكسب الطلبة تصوّرات خاصّة بالمهارة المقاولاتية التي بدورها تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي.

- تدريس المقاولاتية أمر لا بدّ منه، وذلك بوضع برامج ودورات تكوينية خاصة والعمل على المرافقة في إنشاء المؤسسات، لأنّ هذا يمكّن من الحصول على نظام تعليميّ عالٍ قادر على لعب دوره كعامل أساسيّ في ترقية المقاولاتية، بحيث يضن توازنا بين الطلب الاجتماعي على إنشاء المؤسسات وحاجات الاقتصاد.

6/ دراسة قام بها إدريس الكراوي و نور الدين أفاية، تتمحور حول التوجه المقاولاتي للنخبة الاقتصادية بالمغرب الأقصى، أجريت على 100 مقاول ومقاولة ضمن خانة الجيل الجديد، تمثلت نتائجها فيما يلي:[2]

[1] - **Azzedine Tounes,** op-cit. P94.

[2] - **إدريس الكراوي ونور الدين أفاية، "**النخبة الإقتصادية المغربية... دراسة حول الجيل الجديد من المقاولين"، المغرب، ص 67.

- ما يقارب 78% من المقاولين تقلّ أعمارهم عن 50 سنة، تبلغ70,5% لدى الذكور و 89,5% لدى الإناث، هذا ما أبرز أنّ المقاولين المغاربة أكثر شبابا.

- نحو 90% من المقاولين يتوفّرون على مستوى تعليمي عالٍ، إذ تبلغ هذه النسبة 84% لد ى الذكور و 94% لدى الإناث.

- 58,2% من المقاولين صرّحوا بوجود علاقة بين نوعية التعليم والنشاط الذي يمارسونه بنسبة 58,3% لدى الذكور و 57,9% لدى الإناث.

- أكّدت الدراسة أنّ الإرادة ووجود الحوافز يعتبران المصدر الأساسي للمبادرة المقاولاتية، التي تعدّ نزوعا شخصيا ينبني بالأساس على مؤهلات فردية.

- أبرزت أنّ العديد من العوائق التي تواجه المبادرة المقاولاتية تتلخّص في استمرارية الريع، الامتيازات، الرشوة والبيروقراطية، التي تعدّ انحرافا عن روح المبادرة.

7/ دراسة قام بها توفيق خذري و عمّاري علي، تمحورت حول المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة، أجريت على عينة من طلبة جامعة باتنة سنة 2010، حيث تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:[1]

- فئة الذكور من الطلبة محل الدراسة هي الأكثر تحفيزا لإنشاء المؤسسات، حيث أنها أكثر استجابة لمتغيرات المقاولاتية.
- المكان الجغرافي ليس له أي تأثير على التوجه نحو المقاولاتية.
- طلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير هم الأكثر تأثرا نظرا لأنهم يدرسون مقاييس متعلقة بكيفية الإنشاء.
- اختيار الطالب بين إنشاء مؤسسة والتوظيف لدى إحدى المؤسسات له تأثير كبير في درجة تحفيز الطلبة نحو إنشاء المؤسسات، فالطلبة الذين اختاروا الإنشاء كانوا أكثر استجابة لهذا المتغير.

8/ دراسة قام بها اليمين فتالة و برني لطيفة، تمحورت حول البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز روح المقاولاتية، أجريت على طلبة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة بالجزائر، تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:[2]

---

[1] - **توفيق خذري، عمّاري علي**، دراسة ميدانية بعنوان: المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة دراسة حالة لعينة من طلبة جامعة باتنة، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر، 2010، ص 11 ،12.

[2] - **اليمين فتالة، برني لطيفة**، البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز روح المقاولاتية، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، بسكرة، الجزائر، أيام 08/07/06 أفريل 2010، ص 22.

- البرامج التكوينية التي يتلقاها الطلبة نظرية أكثر منها تطبيقية.
- البرامج التكوينية التي يتلقاها الطلبة لا تساهم في تنمية مهاراتهم المقاولاتية.
- ضرورة فتح تخصصات وبرامج تكوينية متخصصة في المقاولاتية.

9/ دراسة قامت بها نادية دباح تمحورت حول واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، أجريت على 30 مقاولا سنة 2011 ينشطون بالجزائر العاصمة، تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:[1]

- 60% من المقاولين لديهم مستوى أقل من الجامعي، في حين 40% من لهم مستوى جامعي.
- هناك تأثير كبير للعوامل الشخصية للمقاول على توجهه المقاولاتي والمعبر عنها بـ (الرغبة في الخروج من البطالة، تحقيق الكسب المادي، الاستقلالية، الرغبة في تحقيق أنجاز شخصي).
- هناك تأثير متوسط للقدرة على تحمل المسؤولية والأخطار.
- لا يوجد أثر لروح المقاولاتية المعبر عنها بـ (الرغبة في الابتكار، التغيير).
- هناك تأثير كبير للخبرة المهنية للمقاول على توجهه المقاولاتي من خلال اطلاعه على مجال نشاط معين.

10/ دراسة قام بها محمد علي الجودي تمحورت حول تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أجريت على 132 طالبا يدرسون ماستر مقاولاتية وتسيير المؤسسة بجامعة الجلفة "الجزائر" سنة 2015، تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:[2]

- بناء برامج التعليم المقاولاتي يجب أن يمر على مراحل علمية مدروسة تتكيف واحتياجات الطلبة لتعزيز سلوكهم المقاولاتي.
- محتويات برامج التعليم تكسب الطلبة المهارات التقنية، الإدارية والشخصية.
- هناك تأثير إيجابي لمختلف محاور التعليم المقاولاتي على الروح المقاولاتية.
- منهجية التعليم المقاولاتي ترتكز في محتواها على استراتيجيات التعليم الإبداعية المختلفة كدراسة الحالة، التعليم بالتجربة، التعليم التعاوني ....إلخ.

أمّا نحن فقد سلطنا الضوء في دراستنا على إبراز أهمية التوجه المقاولاتي في مسار إنشاء المؤسسات، وذلك بإبراز المتغيرات المؤثرة عليه والمتعلقة بكل من الفرد، المشروع، والهيئات

[1] - **نادية دباح**، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص 141.

[2] - **محمد علي الجودي**، نحو تطوير المقاولاتي من خلال التعليم المقاولاتي – دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص222-223.

الداعمة، مع إدراج معرفة تأثير نوعية القروض المتاحة (بنوك ربوية، بنوك إسلامية، قروض حسنة) على قرار الإنشاء.

الإشكالية:

التغيّرات التي يشهدها العالم، والدراسات والأبحاث الموجّهة نحو المقاولاتية والهادفة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، وما تشهده الساحة الوطنية من إصدار لقرارات متعاقبة ومختلفة تصبّ أغلبها في قالب التسهيلات الممنوحة للشباب الجزائري من أجل القضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل، مع العلم أنّ الرهان اليوم في الجزائر يتلخّص بالطبع في نشر روح المقاولاتية، وإنشاء المؤسسات في المجال التعليمي وإعطائه قيمة حسنة، فإنّنا بدورنا نسلّط الضوء على كل هذه الجوانب محاولين إبراز صورة حقيقية على الواقع الجزائري من خلال طلبة الجامعة بطرحنا للإشكالية التالية:

إلى أيّ مدى يمثّل التوجّه المقاولاتي أولويّة لدى طلبة الجامعة في الجزائر؟

وتنبثق من هذه الإشكالية الأساسية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1/ ما علاقة المقاولاتية بإنشاء المؤسسات؟

2/ ما مدى تأثير المناخ الاستثماري على تطوّر المؤسسات في الجزائر؟

3/ هل للمتغيّرات (الاستقلالية، التكوين، التخصص .....الخ) تأثير في توجّهات طلبة الجامعة نحو إنشاء المؤسسات؟

الفرضيات:

وكإجابات أوّليّة يمكن وضع الفرضيات التالية:

1/ يتطلب إنشاء المؤسسات مراحل متعدّدة، مختلفة ومترابطة فيما بينها، ولعلّ أبرزها وجود أفكار قابلة للتجسيد على أرض الواقع وهذا لن يتأتى إلا باكتساب الأفراد لروح المقاولاتية.

2/ تعدّدت المراسيم والقوانين التنظيمية الرامية إلى تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر، من خلال التسهيلات المنتهجة في مجالات مختلفة كالضرائب، التأمينات، العقّار الصناعي والفلاحي ....الخ، ممّا يؤدّي إلى تطوّر تعداد المؤسسات في الجزائر خاصّة الصغيرة والمتوسّطة منها لما تتميّز به من خصائص تساعد على سهولة الإنشاء والتسيير.

3/ الاستقلالية، التكوين والتخصص وغيرها، هي متغيّرات تختلف من شخص لآخر، وعليه فإن لها تأثيرا في قرار إنشاء المؤسسات لدى طلبة الجامعة الجزائرية.

أهمية الموضوع:

النسيج المؤسساتي (تنويع الاقتصاد)، هو ما تطمح الجزائر إليه من دون أيّ ضغط كان، ومن هنا نجد أنّ التوجّه نحو إنشاء المؤسسات يتجسّد فيما يعرف بروح المقاولاتية، هذه الأخيرة التي تكتسي أهمية كبيرة، ممّا لها من أثر في المحافظة على التوازن العام، خلق للثروة، وتوفير مناصب شغل. من هنا نجد أنّ التوجّه المقاولاتي في أيّ بلد مهمّ جدّا، إذ يتطلّب معرفة دقيقة من خلال الملاحظة، الإلمام بمختلف الجوانب، والمعلومات وتحليلها من أجل القيام بعملية التقويم.

وبهذا الصدد، نسعى من خلال دراستنا إلى إبراز العلاقة بين التوجّه المقاولاتي والمتغيّرات المؤثّرة عليه في ثلاث محاور أساسية تمثلت في كل من المعلومات الشخصية والتي تضم المتغيرات التالية (الحاجة للاستقلالية، نماذج المقاولين، التكوين في المقاولاتية، الخبرة المهنية والنشاط الجمعاوي)، المحور الثاني ويضم المتغيرات المتعلقة بالمشروع والمتمثلة في (وجود فكرة أو مشروع مؤسسة، توفر المعلومات،قياس المخاطرة ومدى تحملها، الموارد المتاحة)، أما المحور الثالث فيتعلق بالمؤسسات المرافقة والتي تضم بدورها (الحاجة للمرافقة) من خلال التعرف على الهيئات المرافقة، ومصادر التمويل بالتطرق إلى مختلف صيغ القروض الممنوحة لحاملي المشاريع (قروض بنوك ربوية، قروض بنوك إسلامية، قروض حسنة) وهذا من خلال عيّنة الدراسة، والتي تضم 688 طالبا تم استجوابهم في 4 جامعات من غرب، وسط، وشرق الجزائر حتّى يتسنى لنا معرفة اختلاف توجّهات طلبة الجامعة الجزائرية بالسلب أو الإيجاب نحو إنشاء مؤسساتهم. وبهذا فإن دراستنا جاءت مخالفة لأغلب الدراسات المنجزة في الجزائر والتي كثيرا ما تطرقت لتدريس المقاولاتية وطرق تنمية روح المقاولة لدى طلبة الجامعة، إلا أنها توافقة مع دراسة عزالدين تونس مع إضافة جانب التمويل من خلال إبراز أثر طبيعة القروض المتاحة على التوجه المقاولاتي للطلبة.

أهداف الموضوع:

نهدف من خلال بحثنا إلى إبراز الجوانب النظرية المتعلّقة بالمقاولاتية من خلال التطرق إلى جذورها وبعض نماذج التوجه المقاولاتي في نظرة شاملة، وإبراز مسار إنشاء المؤسسات من خلال التطرق لمختلف مراحل الإنشاء، إضافة إلى استعراض الأجهزة الداعمة والمرافقة لهذه العملية؛ كما نهدف إلى إعطاء نموذج للتوجّه المقاولاتي لطلبة الجامعة الجزائرية، مع إبراز تأثير المتغيرات المستقلة

في الدراسة (المتمثّلة في الحاجة للاستقلالية، الخبرة المهنية المكتسبة ....إلخ)، على التوجه المقاولاتي للطلبة المعبّر عنه بالمتغير التابع؛ يمكننا من خلاله معرفة التوجه المقاولاتي لطلبة الجامعة.

أسباب اختيار الموضوع:

تكتسي المقاولاتية اهتماما كبيرا على مستويات مختلفة، ونظرا لما لها من أهميّة فإنّ أسباب اختيارنا للموضوع تعدّدت يمكن رصد أغلبها فيما يلي:

- أسباب اقتصادية:

مساهمة الدراسات في هذا الموضوع في إيجاد حلول بديلة بغية ضمان توازن اقتصادي على المستويين الكلّي والجزئي، وخاصّة في العمل على تحسين مستوى المعيشة للأفراد، والقضاء على التضخّم والحدّ من آثاره، دون أن ننسى أهمّ شيء يتمثّل في توفير مناصب الشغل وتخفيض نسبة البطالة.

- أسباب اجتماعية:

العمل على تقليص مستويات الفقر والإحساس بالعزلة، مع تنمية روح الإبداع والابتكار وفتح آفاق واعدة داخل المجتمع خاصّة فئة الشباب، والقضاء على الآفات الاجتماعية وبناء ثقافة مقاولاتية من شأنها أن تضمن التنمية المستدامة، من خلال تقسيم عادل للثروات المتاحة باختلاف المناطق الجغرافية.

- أسباب سياسية:

تسعى الجزائر إلى بعث إنشاء المؤسسات والمساهمة في دعم الشباب وجعله مسؤولا موقِناً بدوره في البناء والتشييد، حيث تجلت هذه الجهود في إصدار قرارات ومراسيم على مختلف المستويات المركزية واللامركزية.

الاهتمام بدفع عجلة النمو باتّخاذ قرارات مسؤولة تمهّد الطريق للاستثمار الوطني والأجنبي وتعمل على نجاحه على جميع الأصعدة، كالعقار، الجباية، تحرير الاستثمار بكسر القيود والعراقيل....إلخ.

- أسباب علمية:

الرغبة الجامحة في دراسة الموضوع ومحاولة الإلمام بجميع جوانبه، بهدف التمكّن، من تبصير الفئات المتعلّمة، إضافة إلى الميول لهذا النوع من التخصصات.

إثراء المكاتب الجامعية من خلال توفير دراسات متنوعة في موضوع المقاولاتية.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في تناول القسم النظري منها بالإحاطة الشاملة بالموضوع (المقاولاتية)، إضافة إلى الافتراضي الإستنتاجي باستعمال بعض الأدوات القياسية الإحصائية في تحليل نتائج الاستبانة، الذي يشمل عيّنة الدراسة الممثّلة للمجتمع الأصلي وهو طلبة الجامعة في الجزائر، من أجل إبراز العلاقة بين المتغيّر التابع (التوجّه المقاولاتي) والمتغيّرات المستقلّة (الاستقلالية، المخاطرة، التكوين، الخبرة ....الخ). هذه الأخيرة التي تؤثّر كل واحدة منها على حدة، وذلك من أجل التوصّل إلى نموذج قياسي يمكن تعميم نتائجه على المجتمع محل الدراسة.

تقسيمات البحث:

من أجل إثراء الموضوع بشكل كبير سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، يمكن تلخيص محتواها فيما يلي:

الفصل الأوّل: نحاول من خلاله إبراز ماهية المقاولاتية، بتوضيح الجذور التاريخية لها وبعض المفاهيم ذات الصلة بها، أهمّيتها، أبعادها، كما نسلّط الضوء على كيفيات إنشاء المؤسسات بصفة عامّة، والرهانات التي ترافق هذا الجانب من تسهيلات وصعوبات تنجر عن المحيط بمختلف جوانبه الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، القانونية والسياسية.

الفصل الثاني: يتمثّل في عرض شامل لتطوّر المؤسسات في الجزائر، من خلال إبراز كل الجوانب المتعلّقة بإنشاء المؤسسات وشطبها، وما هي الوسائل المتسببة في ذلك إضافة إلى التعرّف وبشكل دقيق على فرص الاستثمار في الجزائر والتمكّن من دراسة شاملة له بإبراز دوافعه، التسهيلات والعراقيل التي تواجهه.

الفصل الثالث: نقوم من خلاله بالتطرق لهيئات الدعم والمرافقة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وضعتها الدولة تحت تصرف المقاولين أصحاب الأفكار، والتي تهدف إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات، والتي يمكننا ذكر البعض منها والمتمثلة في كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .... إلخ، بالتطرق لمهامها، أهدافها، وكيفيات إنشاء المؤسسات من خلالها.

الفصل الرابع: يخصص لدراسة التوجّه المقاولاتي في الجزائر من خلال الإلمام بنتائج الإستبانة وتحليلها واستنتاج العلاقة بين التوجّه المقاولاتي كمتغيّر تابع والمتغيّرات المستقلّة المؤثّرة عليه، بهدف إعطاء

نموذج إحصائيّ يمكّن من معرفة التوجّه المقاولاتي للشباب الجزائريّ بصفة خاصّة والتمكن من تحديد التوجّه الصحيح لفرص وإمكانيات الاستثمار وكذا تقليص مجالات الفشل، مع العمل على تجسيد الرغبات في الاستثمار بطرق علمية وقواعد صلبة مبنية على أسس اقتصادية علميّة، كما يتمّ إرفاق هذه الدراسة التطبيقية بتوصيات من شأنها أن تجسّد خطوة لدراسة هذا الموضوع من جوانب أخرى متعدّدة، من شأنها أن تسهم في إعطاء صور أدقّ وأشمل حول التوجّه المقاولاتي.

الفصل الأوّل

المقاولاتية وإنشاء المؤسسات

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الخلية الأساسية في بناء الاقتصاد، كما لها دورا هاما في الجانب الاجتماعي، إذ تمثل مصدر الدخل للأفراد مما يضمن لهم استقرارا اجتماعيا، كما تمنح المجتمع قدرات وكفاءات جديدة قادرة على تنويع الاقتصاد من خلال تجسيد أفكارها على أرض الواقع، هذا ما يعزز مكانتها في الدول.

إن تطور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما تتحدد أساسا بالحركة المقاولاتية التي تنعكس على مسيرة التحولات التي تقع في عالم المؤسسات، فهناك الآلاف من المؤسسات التي تنشؤ والآلاف تختفي، هذه الدينامكية تبرز الخصائص والمميزات الأساسية لتطور أي بلد بعيدا عن كل مظاهر الحياة الأخرى غير المرتبطة بهذه الحركية. فكلما كانت هذه الأخيرة ناشطة، كلما انعكس إيجابا على كل مستويات الحياة الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية وغيرها.

وبالمقابل؛ يعد النظام المقاولاتي القاعدة التي يمكن أن يقوم عليها كل نجاح اقتصادي واجتماعي، فالمؤسسات الكبرى هي في الأصل مؤسسات صغيرة ومتوسطة استطاعت بطريقة ما أن تحقق نجاحا باهرا في أغلب الأحيان. فالخصائص الجوهرية لهذه المؤسسات جعلت منها القطاع الذي يدفع الاقتصاد بقوة نحو مستويات عالية من الأداء الاجتماعي والتكنولوجي والاقتصادي والمالي، بما تتمتع به من مرونة وقلة حجم رأس المال الذي تتطلبه، وسعة نطاق منافذها الاستثمارية والإمكانات المتاحة وفرص التعلم والتمهين التي تقدمها، كل هذا جعلها دافعا حقيقيا للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث نستعرض في المبحث الأوّل محور المقاولاتية والتوجه المقاولاتي، بإبراز كل الجوانب المتعلقة بهما، كما يتضمن المبحث الثاني كيفيات إنشاء المؤسسات في جميع مراحلها مع إبراز أهمية هذه الأخيرة، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى العلاقة بين المقاولاتية وإنشاء المؤسسات، مع إبراز تأثير التكوين في مسار إنشاء المؤسسات على التوجه المقاولاتي.

المبحث الأوّل: أساسيات المقاولاتية

تؤدي الروح المقاولاتية دورا كبيرا وفعّالا في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، هذه الأخيرة التي تعتمد عليها إقتصاديات الدول دون استثناء، متقدّمة كانت أم نامية أم في طور النمو.

فعملية إنشاء نسيج مؤسساتي كبير لن تتأتّى إلاّ بتوفّر روح وثقافة مقاولاتية لدى الشباب تمكّنه من التخلّص من الفكر السائد في أغلب المجتمعات والمنبني على فكرة الحصول على منصب شغل يضمن دخلا معينا.

المطلب الأوّل: نظرة شاملة للمقاولاتية

تعدّدت واختلفت المفاهيم والدراسات حول موضوع المقاولاتية، هذا ما يجعلها تحتلّ مكانة كبيرة لدى الباحثين من جهة، وكذا لدى أصحاب القرار في جميع الدول، وبهذا الصدد نحاول تقريب الإطار العام للمقاولاتية.

أولا: ماهية المقاولية:

قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن. ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية .أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة. ويعتبر Say J.B (1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة[1].

تطوّر مفهوم المقاول من تحمل المسؤوليات إلى جمع وتنظيم وسائل الإنتاج، وقد تطلب ذلك عدة قرون، هذا ما يبرزه التطور الحقيقي في الحياة الاجتماعية للأفراد.

وحسب كل من "Julien" و"Marchesney" فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة[2] .

---

[1] - **Jean-Luc Guyot**, **Jean Vandewattyne**, **les logiques d'action entrepreneuriale**, éditions de Boeck université Bruxelles, 1 er édition, 2008,p16.

[2] - **صندرة سايبي**، سيرورة إنشاء المؤسسة، دار المقاولية، قسنطينة، 2011، ص 5,4.

يجمع هذا التعريف القدرات والكفاءات الواجب تعلّمها واكتسابها من خلال التكوين، بهدف الحصول على أفراد قادرين على إنشاء المؤسسات.

المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد، ومبدع"[1]

المقاول هو الشخص المبدع القادر وبكل استقلالية على تحويل فكرة جديدة على ارض الواقع، و بهذا يقود التطور الاقتصادي.

لقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب وهي[2]:

- **المقاربة الوظيفية:** هذه المقاربة التي يمثلها "Schumpeter" وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي، من خلال نظريته " التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

- **المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة:** ترتكز على الخصائص النفسية للمقاول. مثل: الصفات الشخصية والدوافع والسلوك، بالإضافة إلى أصوله ومساراته الاجتماعية. وقد سلط weber الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

- **المقاربة العملياتية أو التشغيلية:** والتي أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقترحت على الباحثين الاهتمام بماذا يفعل المقاول، وليس شخصه.

وكما تعددت تعاريف المقاول تعددت أيضا التعاريف التي تناولت **المقاولاتية** ،إذ تعرف على أنها" الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذ أنه عمل اجتماعي بحت" على حد قول "Marcel Mauss""1923-1924"[3]

ويعرف "Beranger"وآخرون المقاولاتية (Entrepreneuriat) المشتقة من (Entrepreneurship) والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، فالمقاولاتية يمكن أن تعرف بطرقتين:

---

[1]- **Michel Hernendez**, L'entrepreneuriat: approche théorique, Edition l'Harmattan, Paris, 2001, P 13.

[2] - **Lionel Gastine**, L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon, le centre ressources prospectives du grand Lyon, 06/2011.

[3]- **صندرة سايبي**، مرجع سبق ذكره، ص 5,4.

- **على أساس أنها نشاط**: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

- **على أ ساس أنها تخصص جامعي**: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

أما "Alain fayol" فقد حددها على أنها " حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكيد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي .أما بالنسبة للإنجلو ساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن "Howard Stevenson" بجامعة Harvard يوضح بأن: "المقاولية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها"[1]

إذن فالمقاولاتية هي الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة ، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من اجل إنشاء ثروة ،من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، و التعرف على فرص الأعمال، و متابعتها و تجسيدها على ارض الواقع.

المطلب الثّاني: الجذور التاريخية للمقاولاتية

عندما نتكلم عن تدريس المقاولاتية فإنه من الواجب التكلّم عن جذور المقاولاتية، التي تعتبر الركيزة الأساسية في دراستها، إذ تتمثّل في العديد من الدراسات التي نركّز على أهمّها، والتي نخص بالذكر منها، نظرية السلوك الموجّه لـ AJZEN 1991 و نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ A.SHAPERO et L.SOKOL 1982

أوّلا: نموذج تكوين الحدث المقاولاتي:[2]

الأعمال التي قام بها الباحثان T.M.BEGLEY et ALII 1997 [3] تعتبر أقدم الدراسات التي تُدرس في مجال المقاولاتية ونقطة مرجعية في مجال بحوث المقاولاتية.

حيث أنّ الباحثان قاما بإعداد ثلاثة عوامل تمثّلت في:

[1] - **صندرة صيابي**، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.
[2] - **Albert Shapero and Lisa Sokol**, Entrepreneurial event formation, 1982, P83.
[3]- **Azzedine Tounes,** op-cit,P162.

- الإنتقال السلبي (الطلاق، الهجرة، إنعدام الرضى الوظيفي، التسريح)

- الإنتقال الإيجابي (العائلة، المستهلك)

- الوضعيات البينية (الخروج من المدرسة، الخروج من الخدمة العسكرية، الخروج من السجن)

هذه العوامل تحدث تغيّرات جذرية في حياة الفرد، وتعتبر كأساس للتوجّه نحو المقاولاتية

الشكل رقم 01 يوضّح نموذج تكوين الحدث المقاولاتي

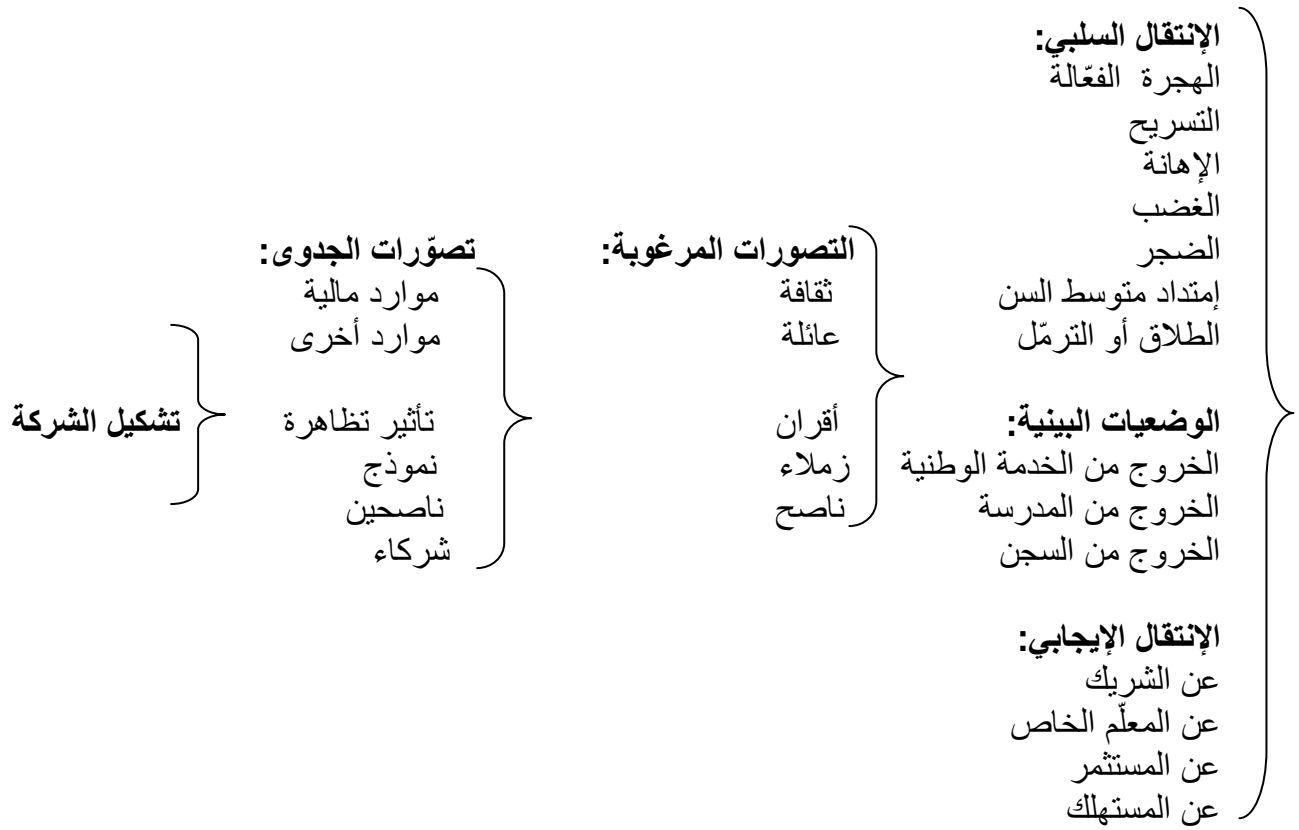

Source : Albert Shapero and Lisa Sokol, Entrepreneurial event formation,1982,P83

الإنتقالات السلبية كالهجرة الفعّالة يمكن لها أن تحرّك الفعل المقاولاتي، كما أنّ الإنتقالات الإيجابية والوضعيات البينية لها تأثير في نظام القيم للأفراد.

والعلاقة بين المتغيّرات الثلاثة للنموذج أدّت بالباحثين إلى تحديد مجموعتين أخريين من المتغيّرات الوسيطة والتي تتمثّل في (التصوّرات المرغوبة، تصوّرات الجدوى)، التي هي نتاج المحيط الثقافي،

الإجتماعي والإقتصادي والتي تتغير من الفرد إلى الآخر، فهي تساعد على تحديد الإجراءات التي تؤخذ بعين الإعتبار.

التصوّرات المرغوبة: العوامل الثقافية والإجتماعية التي تتدخل في تكوين الحدث المقاولاتي تتجلى من خلال نظام قيم الأفراد، فهو نظام إجتماعي يعطي قيمة للإبتكار، المخاطرة، الإستقلالية هذه القيم القويّة هي التصوّرات المرغوبة لدى الأفراد والتي تكون مستقبلا مؤسسات مجسّدة على أرض الواقع.

نظام القيم يتكوّن بتأثير العائلة، وبالأخص الوالدان اللذان يلعبان دورا مهما في تكوين الرغبات. الخبرات المتقدّمة، الفشل في المحاولات المقاولاتية هي العوامل التي تقوّي التصوّرات المرغوبة. فالمؤسسة هي عبارة عن خبرة مهنية تولد غالبا أفكار أعمال، تجمع عدّة أفراد لديهم روح الإنشاء، قادرين على التأثّر بالتصوّرات المرغوبة لزملائهم.

تصوّرات الجدوى: تتكوّن الجدوى من تصوّرات متغيّرات الدعم والمساعدة باختلاف أنواعها. فوفرة الموارد المالية تؤثّر مباشرة على نسبة المبادرة حسب A.SHAPERO et L.SOKOL (1982, p.86) هذه الأخيرة يمكن لها أن تتأتّى من الإحتياطات الذاتية للفرد و الإعانات العائلية، كما يمكن أن تكون لدى أفراد المجموعة في حالة الأعراق.

كما يؤثر الإعلام المتخصص، مساعدة الزوج أو الصديق المقرّب، النصائح والتكوين في مجال إنشاء المؤسسات بالأخص البرامج والتربصات في المقاولاتية في تصوّرات الجدوى.

لقد أعطى الباحثان في نموذجهما اهتماما كبيرا وأهمية قصوى للتكوين في المقاولاتية، حيث أوضحا أنّ الفرص متاحة من أجل جميع الأفراد هذا بالتركيز على التصوّرات المرغوبة لديهم وكذا العمل على تكوين واستغلال تصورات الجدوى بشكل جيّد.

ثانيا: نظرية السلوك المخطط: ajzen 1991 [1]

في علم النفس، نظرية السلوك المخطط هي نظرية حول العلاقة بين المواقف والسلوك.

في عام 1985 أجرى "أجزين" (icek ajzen) توسيعا لنظرية الفعل المعقول , فحصل على نظرية السلوك المخطّط التي تؤكد على قاعدة النية قبل أداء السلوك، لكن تتطرق إلى الحالات التي لا يسيطر فيها الفرد على كل العوامل التي تؤثر على الأداء الفعلي للسلوك. كنتيجة؛ فإن النظرية الجديدة تؤكد على

[1]- **I. AJZEN**, "The theory of planned behavior", Organizational Behavior and Human Decision Processes, 1991, vol. 50, p83.

ان حدوث السلوك الفعلي يتناسب مع مقدار السيطرة التي يمارسها الفرد على سلوكه وقوة نوايا هذا الفرد لتنفيذ هذا السلوك. في مقالة "اجزين" 1985 يفترض أن الكفاءة الذاتية هامة لتحديد القوة التي ينوي بها الفرد تحقيق سلوك ما.

1- شرح النظرية:

وفقا لهذه النظرية، يسترشد سلوك الإنسان من خلال ثلاثة أنواع من الاعتبارات:

- المعتقدات حول النتائج المحتملة للسلوك وتقيم أهمية هذه النتائج بالنسبة للفرد (المعتقدات السلوكية)،

- المعتقدات حول توقعات الآخرين المعيارية من الفرد والدافع للامتثال لهذه التوقعات (المعتقدات المعيارية)،

- والمعتقدات عن وجود العوامل التي يمكن أن تسهل أو تعيق تأدية السلوك والقوة المتصورة لهذه العوامل (معتقدات التحكم).

في المجاميع الخاصة بكل منها، فإن المعتقدات السلوكية تنتج موقفاً مناسباً أو غير مناسب نحو السلوك؛ و تؤدي المعتقدات المعيارية إلى الضغوط الاجتماعية المتصورة أو المعيار الشخصي، و تؤدي معتقدات التحكم إلى السيطرة السلوكية المتصورة.

إجمالا، فإن الموقف تجاه السلوك، المعيار الشخصي، والشعور بالسيطرة السلوكية يؤدي إلى تشكيل نية سلوكية.

وكقاعدة عامة، فإنه كلما كان الموقف والمعيار الشخصي أكثر ملاءمة للسلوك (تفضيلاً)، وكانت السيطرة السلوكية المتصورة أقوى، فإن نية الشخص لأداء السلوك المعين ستكون أقوى.

وأخيرا، بفرض درجة كافية من السيطرة الفعلية على السلوك، فإن المتوقع من الناس هو أن ينفذوا نواياهم عندما تكون الفرصة سانحة. وبالتالي فإنه يكمن الفرض بأن النية تسبق السلوك مباشرة.

ومع ذلك، فإن العديد من السلوكيات تجد صعوبات في التنفيذ، الأمر الذي قد يحد السيطرة الإرادية، فمن المفيد النظر إلى سيطرة السلوكية المحسوسة فضلا عن النية. كلما كانت السيطرة السلوكية المحسوسة اكثر واقعية، يمكن أن تكون بمثابة وكيل للتحكم الفعلي والمساهمة في التنبؤ للسلوك مورد النظر.

الشكل رقم 02 يوضّح نظرية السلوك المخطط

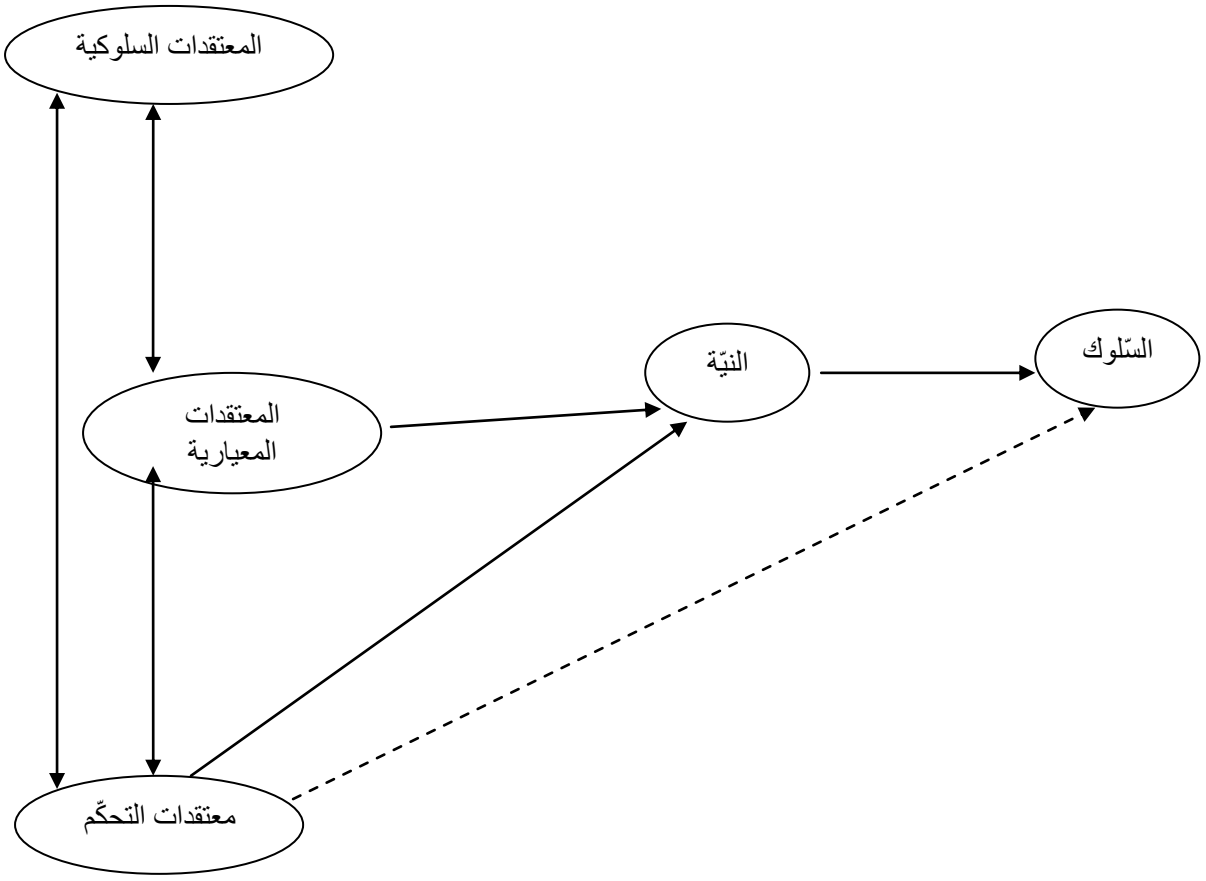

Source : AJZEN I, "The theory of planned behavior", Organizational Behavior and Human Decision Processes, 1991, vol. 50, p82.

المعتقدات السلوكية، المعيارية ومعتقدات التحكم تتداخل فيما بينها، حيث تؤثر على النية ومنه على سلوك الفرد هذا ما يعبر عن السلوك المخطط

المعتقدات السلوكية: المعتقدات السلوكية تربط السلوك مورد الاهتمام بالنتائج المتوقعة منه، فالاعتقاد السلوكي هو الاحتمال الشخصي (احتمال الذي يضعه الفرد) بأن هذا السلوك سوف يقود إلى نتيجة معينة.

على الرغم من أن الشخص قد يملك العديد من المعتقدات السلوكية فيما يتعلق بأي سلوك، إلا انه يوجد فقط عدد قليل نسبيا منها يمكن الوصول إليها بسهولة في لحظة معينة.

يفترض أن هذه المعتقدات التي يمكن الوصول إليها - بالاشتراك مع التقييم الشخصي للنتائج المتوقعة - تحدد الموقف السائد تجاه السلوك. على وجه التحديد، فإن تقييم كل نتيجة يسهم في الموقف

بتناسب طردي مع الاحتمال الشخصي للفرد بأن هذا السلوك سوف يوصل إلى النتيجة المعينة مورد نظر الفرد.

المعتقدات المعيارية: المعتقدات المعيارية تشير إلى التوقعات السلوكية المنظورة لأفراد أو مجموعات مرجعية مهمة كزوج(ة) الفرد، الأسرة، الأصدقاء، واعتمادا على السكان والسلوك المدروس - المدرس، الطبيب، المسؤول، و زملاء العمل.

تم الافتراض أن هذه المعتقدات المعيارية - بالاشتراك مع دافع الشخص للالتزام مع مرجعيات مختلفة - تحدد المعايير الشخصية السائدة. على وجه التحديد، إن الدافع للالتزام مع كل مرجع يسهم في المعيار الشخصي بتناسب طردي مع الاحتمال الشخصي للفرد بأن المرجع يعتقد أنه سيقوم بأداء هذا السلوك في المسألة.

معتقدات التحكم: معتقدات التحكم هذه لها علاقة مع وجود العوامل المنظورة التي قد تسهل أو تعيق أداء السلوك. يفترض أن معتقدات تحكم هذه - بالاشتراك مع القدرة المتوقعة لكل عامل تحكم - تحدد السيطرة السلوكية المحسوسة السائدة. على وجه التحديد، السلطة المتصورة لكل عامل تحكم لإعاقة أو تسهيل أداء السلوك يساهم طرداً في السيطرة السلوكية المتصورة مع الاحتمال الشخصي للفرد بأن عامل التحكم موجود.

2- النموذج: يسترشد سلوك الإنسان من خلال ثلاثة أنواع من الاعتبارات، "المعتقدات السلوكية،" المعتقدات المعيارية "،" و "معتقدات التحكّم". في المجاميع الخاصة بكل منها، "المعتقدات السلوكية" تنتج موقفاً "اتجاه سلوك" مواتي أو غير مواتي؛ "المعتقدات المعيارية" تنتج "معياراً شخصياً"، و معتقدات التحكّم تثير "السيطرة السلوكية المحسوسة".

في المجموع، "الموقف تجاه السلوك"، "المعيار شخصي"، و "السيطرة السلوكية المحسوسة" تؤدي إلى تشكيل "النية السلوكية" (Ajzen، 2002). على وجه الخصوص، يفترض أن لا تؤثر " السيطرة السلوكية المحسوسة" فقط على السلوك الفعلي مباشرة، ولكن أيضا تؤثر بشكل غير مباشر من خلال النية السلوكية (زيمرمان وآخرون، 2005).

وكقاعدة عامة، فإنه كلما كان الموقف تجاه السلوك والمعيار الشخصي أكثر ملاءمة ،وكلما كانت السيطرة السلوكية المحسوسة أكبر، كلما كانت نية الشخص لأداء السلوك في المسألة أقوى. وأخيرا، بفرض درجة كافية من السيطرة الفعلية على السلوك، يتوقع من الفرد أن ينفذ نواياه عندما تسمح الفرصة (Ajzen، 2002).

3- الصيغة: في أبسط أشكالها، يمكن التعبير عن نظرية السلوك المخطط بالدالة الرياضية التالية:

$$BI=(W_1)AB[(b)+(e)]+(W_2)SN[(n)+(m)]+(W_3)PBC[(c)+(p)]$$

BI :النية السلوكية

AB :الموقف تجاه السلوك

(*b*) :قوة كل اعتقاد

(*e*) :تقييم كل نتيجة

SN :المعايير الشخصية

(*n*) :قوة كل معيار شخصي

(*m*) :الدافع للامتثال للمرجع

PBC :السيطرة السلوكية المحسوسة

(*c*) :قوة كل اعتقاد سيطرة

(*p*) :القوة المتصورة لكل عامل سيطرة (تحكم)

W' :الوزن المستخرج تجريبيا / معامل

كلما كانت سيطرة السلوكية المحسوسة تعبيراً (انعكاساً) دقيقاً للسيطرة الفعلية السلوكية، فإنه يمكن أن تستخدم مع النية للتنبؤ بالسلوك.

المطلب الثالث: نماذج ومقوّمات التوجّه المقاولاتي

لدراسة التوجّه المقاولاتي فإنّه توجد عدّة نماذج قام بها العديد من الباحثين، وهذا بغية التوصّل إلى ضبط أكثر دقّة وواقعية لتصرفات الأفراد إزاء المقاولاتية، ومن بين هذه الدراسات سنتطرق إلى ثلاثة نماذج رئيسية، تعتبر الأكثر إستغلالا في مجال البحث في المقاولاتية.

أوّلا: النماذج الخاصّة بالتوجه المقاولاتي:

إنّ تحليل هذه النماذج يساعدنا بشكل كبير على تحديد متغيّرات دراستنا، حيث أنّنا سنستعرض 3 نماذج، الأوّل للباحثان N.F.KRUEGER et A.L.CARSRUD (1993) اللذان يعتبران السباقان في تطبيق نظرية السلوك المخطط لـ I. AJZEN (1991) في مجال التوجّه المقاولاتي، حيث تابع هذه الدراسة P. DAVIDSSON (1995)، أمّا النموذج الثاني فقد قام به الباحثان E.AUTIO et ALII (1997) حيث أجريا اختباره على مجتمعات لها ثقافات مختلفة. النموذج الثالث هو النموذج الخاص بالدكتور عز الدين تونس 2003.

1- نموذج N.F.KRUEGER et A.L.CARSRUD (1993):[1]

يهدف الباحثان إلى العمل على أنّ النموذج المستعمل بصفة واسعة في مجال علم النفس الإجتماعي للتنبؤ بالسلوكات المختلفة، يمكن أن يجد له مكانا للتطبيق في مجال المقاولاتية، فالتوجّه هو الوحيد والأفضل للتنبّؤ بالسلوكات المقاولاتية في النمذجة النظرية بعيدا عن النتائج التطبيقية، يستند إلى حدّ كبير على نموذج A. SHAPERO et L. SOKOL

حيث حدّد الباحثان ثلاث عناصر أساسية تؤثّر على التوجّه:

[1]- **N.F.KRUEGER et A.L.CARSRUD**, Intentions toward entrepreneurial behavior : the theory of planned behavior (simplified) ,1993.

الشكل رقم 03 التوجّه نحو السلوك المقاولاتي: نظرية السلوك المخطط (المبسّطة)

(N.F.KRUEGER et A.L.CARSRUD, 1993, p.323)

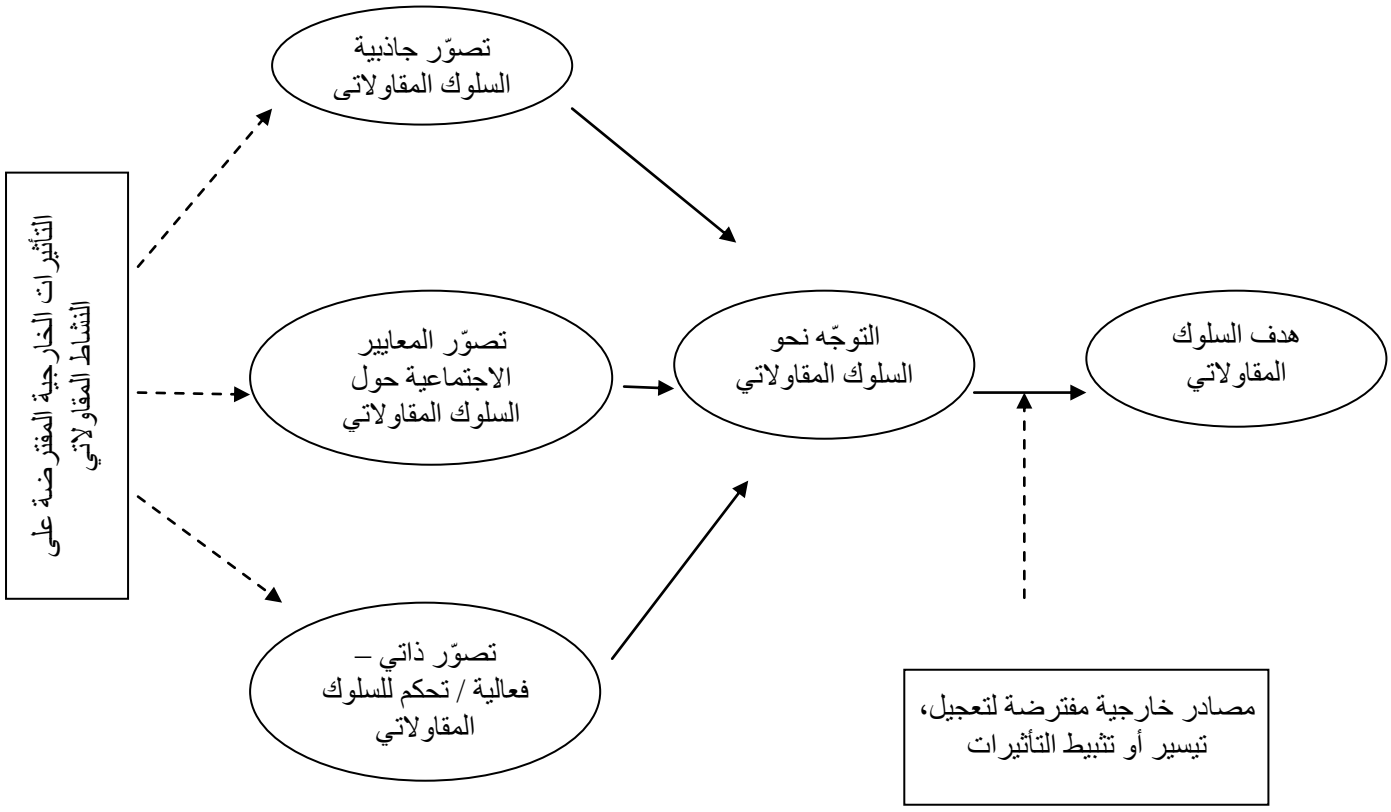

Source: **N.F.KRUEGER et A.L.CARSRUD**, Intentions toward entrepreneurial behavior : the theory of planned behavior (simplified) ,1993,P323

تتداخل التصورات المرتبطة بالسلوك المقاولاتي، من تصورات الجاذبية، تصورات المعايير الاجتماعية وتصور الكفاءة الذاتية في تأثيرها على التوجه نحو السلوك المقاولاتي، ومنه الوصول إلى الهدف من السلوك المقاولاتي إضافة إلى وجود مصادر خارجية تعجل أو تثبط هذه التأثيرات.

- تصوّر جاذبية السلوك المقاولاتي التي من المفترض أن تعتمد على احتمال التوصّل إلى نتائج السلوك المرغوب.
- تصوّر المعايير الاجتماعية المتعلّقة بالسلوك المقاولاتي، التي من المفترض أن تعتمد على تصوّر الضغط الاجتماعي الذي يشجّع أو يمنع السلوك قيد الدراسة.
- تصور الكفاءة الذاتية للسلوكات المقاولاتية،هذه الأخيرة تمثل تصور حول جدوى وتحقيق السلوك المرغوب فيه. ويشير الباحثان إلى أن هذا التصور يشكل مؤشرا قويا للعديد من السلوكات. فإنه يوفر للباحثين أداة قيمة لتفسير ظهور مؤسسات جديدة.

العوامل الخارجية (المهارات، العادات، الصفات الشخصية، توافر الموارد، والوضع الاقتصادي ...)، تؤثر بصورة غير مباشرة على السلوكات من خلال التصورات. ولكن يمكنها أيضا التأثيّر المباشر على العلاقة توجّهات-السلوكات (أنظرالسهام المتقطعة في الشكل).

2- نموذج E.[1]AUTIO et alii (1997):

هذا النموذج مستوحى من الأعمال التي قام بها P.DAVIDSSON (1995)، أعمال A. SHAPERO et L. SOKOL (1982)، حيث أنّ E. AUTIO et alii (1997) قاما باختبار في أواخر عام 1996 وبداية عام 1997، تمّ تقريب النموذج من 1956 طالب (الفنلنديين، السويديين، الأمريكيين والآسياويين) في مجال العلوم التقنية. والدافع وراء المقارنة الدولية تمثّل في الحاجة إلى التحقق من صحة نظرية السلوك المخطط، في التنبؤ بالسلوك المقاولاتي.

الشكل رقم 04 مثال النموذج النهائي، والعلاقات مجمّعة E. AUTIO et alii 1997

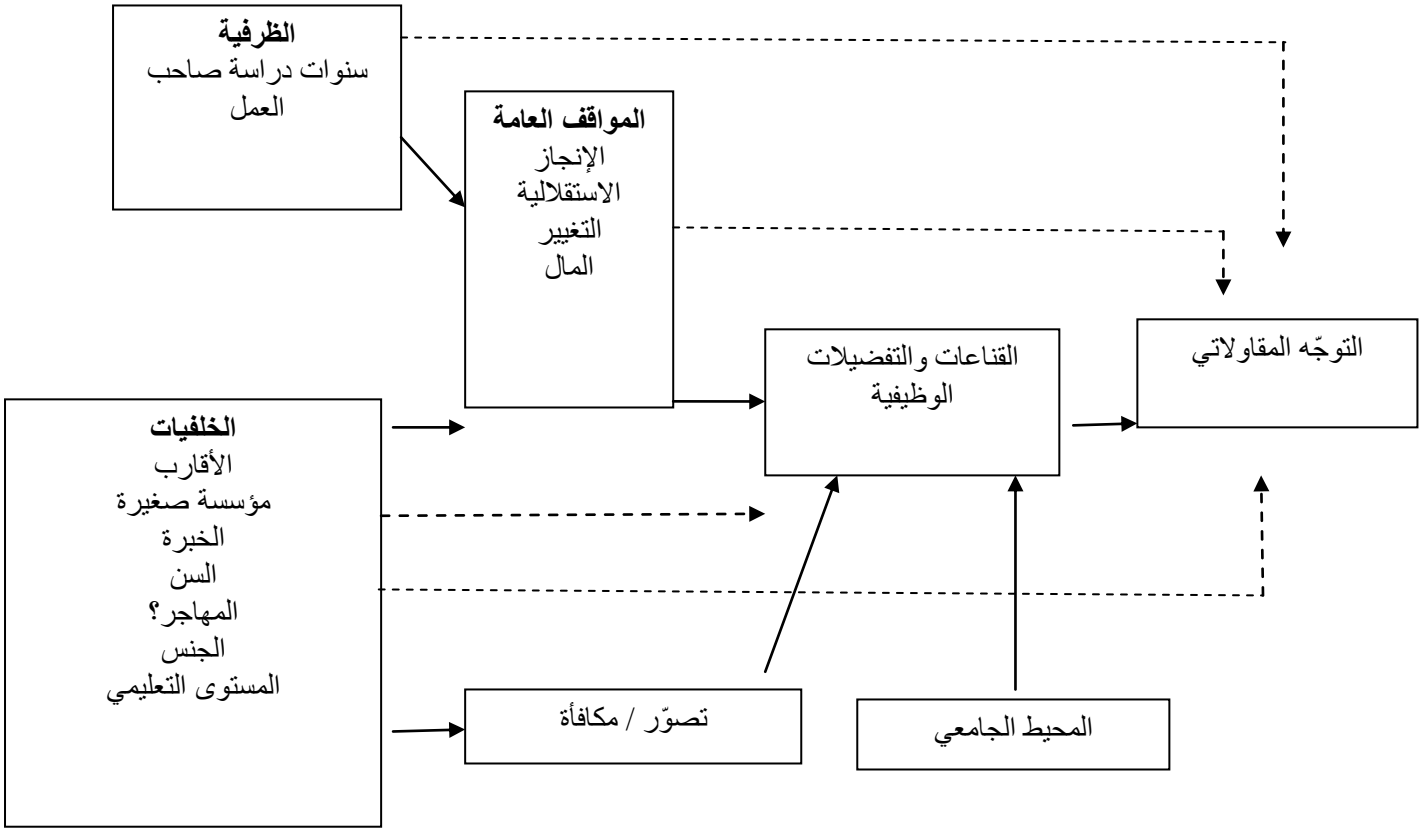

Source: **E.AUTIO et ALII**, Illustration of the final model, relationships grouped, 1997, P141.

[1] - **E.AUTIO et ALII**, Illustration of the final model, relationships grouped, 1997, P141.

تحقيقا لهذه الغاية، أدخل الباحثان في نموذج P. DAVIDSSON (1995) متغيرات تبرز تصوّر المقاولاتية وكانت النتيجة أنّ الطلبة يتوقعون اختيار سيرورة مقاولاتية. ويبدو من التحليل أن القناعات والتفضيلات الوظيفية للطلبة هي أهم العوامل في تشكيل التوجّه المقاولاتي. هذه التفضيلات والقناعات تشير إلى مفاهيم تصورات الجدوى عند A.SHAPERO et L.SOKOL (1982) وتصورات السيطرة السلوكية لدى I. AJZEN (1991) فهي تتأثر بـ:

- تصوّرات المقاولاتية ("تصوّر / مكافأة") على النحو الوظيفي والعواقب التي تنتظر الطلاب. تشير هذه الصورة إلى المواقف المرتبطة بالسلوك I.Ajzen (1991) والتصورات المرغوبة A.SHAPERO et L.SOKOL (1982) . يتأثر هذا التصوّر بالمستوى التعليمي، الخبرة في العمل في المؤسسات الصغيرة والمناطق المحيطة بها مباشرة.
- المواقف العامة (الحاجة إلى الإنجاز، الإستقلالية، التغيير، وكسب المال)، تتأثر بالمستوى التعليمي، الخبرة في العمل في المؤسسات الصغيرة والمناطق المحيطة بها مباشرة والموافق الظرفية.
- المحيط الجامعي حيث ينظر إليه على أنه وسيلة دعم للتطلعات المقاولاتية.

التكوين والخبرة في العمل، وعدد سنوات التعليم، والمواقف العامة يمكن لها أن تؤثر تأثيرا مباشرا على التوجّه المقاولاتي (أنظر السهام المتقطعة في الشكل).

3- نموذج عزالدّين تونس 2003:[1]

من خلال تعرضه للنظريات والنماذج السابقة في المقاولاتية، تمكن الباحث من استخراج المتغيرات التفسيرية والتنبؤية للتوجّه المقاولاتي لمجتمع الدراسة، هذا الأخير الذي يتابع تكوينا وبرامجا في المقاولاتية.

النمذجة حسبه هي بناء معقد. حيث أنّه يعتقد أنّ شكل العرض يتضمن فكرا تحليليا خطيا.التحليل المعمّق للتوجّه المقاولاتي يبرز أنّ هذا الأخير يتأثر بثلاثة أنواع من المتغيرات. **المواقف المتعلقة بالسلوك** تعرّف بوجود فكرة أو مشروع أعمال والبحث عن المعلومات لهيكلة أفضل. **المعايير الشخصية** يتمّ تقريبها من خلال التحفيزات التي تدعم التوجّه المقاولاتي (الحاجة للإنجاز والبحث عن الاستقلالية)، التصورات الناتجة عن المخاطرة ومعرفة النماذج المقاولاتية. **تصورات السيطرة السلوكية** ترجع

[1] - **Azzedine Tounes,** op-cit,P180-202.

لتصورات المهارات المقاولاتية (البرامج والتكوينات في المقاولاتية)، الخبرات المهنية والجمعاوية، وتوافر الموارد (المعلومات، تقديم التوجيهات والتمويل).

الشكل رقم 05 نموذج يفسّر التوجّه المقاولاتي لطلبة التسيير للطور الثالث يتابعون برامج أو تكوينا في المقاولاتية

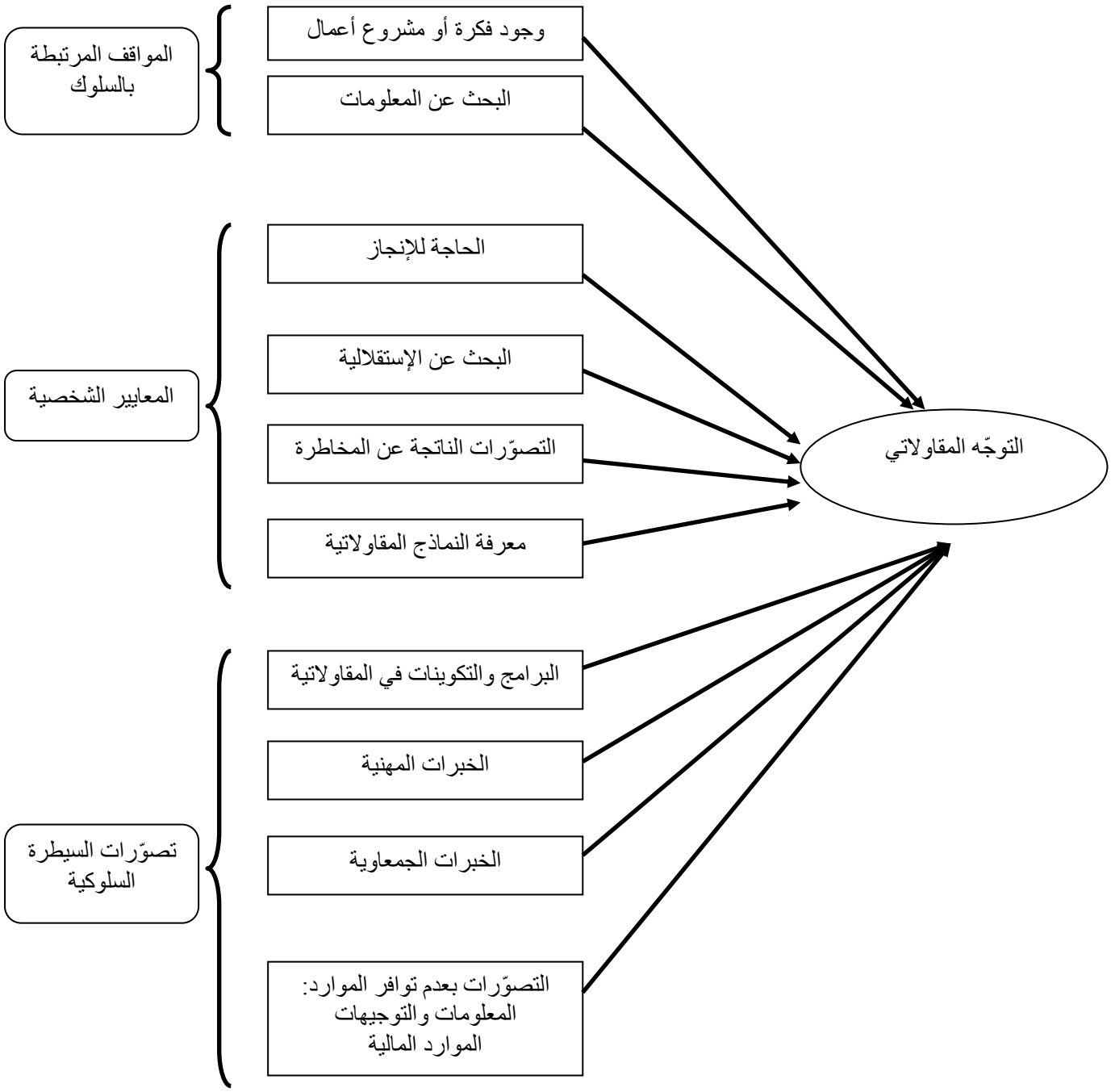

Source : **Azzedine Tounes,** op-cit,P202

يعتبر الباحث أنّ هذا النموذج غير مستقر، غير متسلسل ولكن يتلاءم مع وضعيات غير متجانسة.

غير مستقر، لأنّ التوجّه المقاولاتي غير مرتبط بالزمن أي أنّه يمكن أن يتغيّر بمرور الوقت، كما أنّ جميع متغيّراته غير مستقرّة أيضا.

إنشاء المؤسسة حسب W.D. BYGRAVE (1989) هو عملية ديناميكية، متشابكة ومعقدة، لكن لا يمكن تعميم القول على أنّ نماذج الدراسة المقاولاتية هشة، وأنّ المعلمات الخاصة بها تتغير باستمرار.

غير متسلسل، لأنّ العوامل التي تؤثر على التوجّه المقاولاتي ليست زمنية وغير متتالية. وأخيرا الاستجابة لحالات غير متجانسة لأنه يجلب المتغيرات ذات الصلة التي تشمل مختلف السياقات والقصص الشخصية.

ثانيا: مقومات التوجه المقاولاتي[1]:

يحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين:

1- مقومات شخصية:

- الحاجة إلى الإنجاز: أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤوليات والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتمييز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

- الثقة بالنفس: حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراته وثقته بنفسه.

- الرؤيا المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

[1] - **فلاح حسن الحسيني**، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، ص 47، 48.

- **التضحية والمثابرة:** يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانات الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء.

- **الرغبة في الاستقلالية:** ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا لحالات (التحجيم) بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم. كما " يوفر لهم إنشاء مؤسساتهم الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل، وهذا ما سماه " Schumpeter" بالمملكة الصغيرة"[1].

بالإضافة إلى ذلك توجد العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الناجح[2].

- **المهارات التقنية:** وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.

- **المهارات التفاعلية:** وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الإقناع..إلخ، التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين.

- **المهارات الإنسانية:** وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام، حيث أن هذه العلاقات تنبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشاكله خارج المؤسسة، وهي قدرات تتعلق بالاستجلاب والتحفيز والاستمالة للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة.

- **مهارات فكرية:** تتمثل في اكتساب أسس ومبادئ علمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرار والمحاكمة المنطقية وتحليل المشاكل وإيجاد العلاقات بين المشاكل وأسبابها وحلولها...إلخ.

---

[1]- **Michel Adam**, Réinventer l'entrepreneuriat **:pour soi ,pour nous ,pour eux** ,édition l'Harmattan ,Paris, 2009,p21,22

[2] - **بوشنانة أحمد، بوسهمين أحمد**، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف،يومي (17-18) أفريل 2006.

- مهارات تحليلية: أي القدرة على التفكير المجرد حيال نظرتهم إلى مؤسساتهم التي تعمل ككل وليس كجزء، وان أجزاءها ووظائفها تترابط مع بعضها البعض لتصبح كلا في محيطها، حيث أن هذا الإدراك في حد ذاته تخوله تعقيدات العمل الحاصلة أمامهم بعد مواجهتهم أغلبية المشاكل ليتمكنوا فيما بعد من وضع الحلول المناسبة.

2- مقومات بيئية:

- المحيط الاجتماعي: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.

- الأسرة: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات، كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة، وذلك بتشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

- الدين: يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.

- العادات والتقاليد: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه المقاولاتي، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها، أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال.

من خلال ما سبق فإنّه يمكننا أن نعتمد على النموذج الذي توصّل إليه الدكتور عزالدّين تونس، لأنّه يعتمد على دراسة أغلب النماذج السّابقة في مجال المقاولاتية، كما يرتكز على نظرية السلوك المخطط التي تعتبر أسس دراسة توجّهات الأفراد، التي يعبّر عنها السلوك المنتهج في جميع الوضعيات.

المبحث الثّاني: إنشاء المؤسسات

إنشاء المؤسسة يمثل مرحلة هامة في حياة المقاول من الناحيتين الشخصية والمهنية، إذ تمثل مستوى من النجاح والرقي في مساره المقاولاتي، إلاّ أنّ هذه العملية ليست بالأمر السهل، بل تتطلّب مجهودات كبيرة تسبق تنفيذها نبرز أهمّها في عدة عناصر فكرة المشروع، دراسة السوق ومخطط العمل.

المطلب الأوّل: فكرة المشروع

عند القيام بمشروع إنشاء مؤسسة هناك عدة مراحل لابد من أخذها بعي الاعتبار يمكن التطرق إليها فيما يلي:

فكرة النشاط الاقتصادي هي أساس نشأة المؤسسة ولكن قبل كل شيء تجدر الإشارة إلى نقطتين أساسيتين:[1]

- لا توجد فكرة جديدة في حد ذاتها، أي أنّ هناك أفكارا يمكن أن تتحول إلى مشاريع ناجحة إذا أحسن صاحبها استعمالها وتجسيدها على أرض الواقع، وهناك أفكار أخرى تبقى مجرد أفكار أي أنها تموت كما تولد، هذا ما يدفعنا إلى القول أن صاحب الفكرة هو من بين العوامل المحددة لنجاح فكرته، ومن أجل تقيم مشروع ما، يجب التدقيق والتمحيص في ثلاث نقاط أساسية وهي الفكرة، صاحب الفكرة، ومدى التناسق والتناغم بينهما.

- يمكننا القول بوجود فكرة لإنشاء مشروع ما عندما ترتبط هذه الفكرة ولو بطريقة غير مباشرة بحاجة غير موجودة في السوق، وهذا حسب تغير تفكير المؤسسة مع تغير معطيات السوق والمستهلك، فقديما كان هم المؤسسة الوحيد تسويق ما تنتجه، أما اليوم فغايتها إرضاء المستهلك، من هنا نستنتج أن الفكرة مصدرها السوق قد يكون معبرا عنها بوضوح، كما يمكن أن ينتابها نوع من الغموض.

أوّلا: ميلاد الفكرة:

الفكرة هي أساس كل مشروع، وهي المحدد لأهميته، أي أن الإرادة الشخصية لتجسيد طموح شخصي هي نقطة الإنطلاق لكل مشروع مؤسسة.

[1] - **Daniel Ranfast**, créer ou reprendre une entreprise, edition d'organisation, 18ème édition, paris,2005, p33.

كما بين ذلك Abraham Maslow في هرمه الشهير للحاجات، حيث أنه يوضح أن الحاجة إلى بناء الذات هي أعلى وأسمى حاجة لدى الفرد .

حيث يمكننا القول أن الفرد ومن خلال إنشاء مؤسسته الخاصة يكون قد خطى خطوة كبيرة في طريق تحقيق ذاته، يمكننا الذهاب أبعد من ذلك بالقول أن المؤسسة الشخصية يمكنها ولو بطريقة نسبية تحقيق كل الحاجات التي أشار إليها ماسلو، فهي توفر الدخل اللازم من أجل توفير الحاجات الفسيولوجية وتعطي الإحساس بالأمان وتجعل صاحبها يكوّن مجموعة من العلاقات الإنسانية التي تلبي له الحاجة إلى الإنتماء، كما أنها تمنحه مكانة مرموقة في المجتمع ، الشيء الذي يكون مصدرا للتقدير والاعتراف.

إن تحقيق الطموح الشخصي من خلال إنشاء مؤسسة خاصة يعتبر بناء للذات. فمهما كان أصل الفكرة يجب أن تلقى إقبالا لدى الزبائن المحتملين في المستقبل.

إن المعرفة والمهارة والتجربة المكتسبة في الميدان سيكون لها لا محالة دفع قوي لتطوير الفكرة والمشروع. بمعنى آخر أن صاحب الفكرة يجب أن تكون له معرفة ولو قليلة بالميدان الذي يريد أن يطوّر فكرته فيه. لأن خوض مغامرة في ميدان لا يعرفه صاحب الفكرة قد تكون لها عواقب وخيمة على مستقبل المشروع. الشيء الذي لا يمنع أنه قد يلقى نجاحا حتى ولو لم يكن يعرف الميدان حق المعرفة يشترط أن تكون فكرته جيّدة، ويلبي حاجة حقيقية في السوق.

إن الإبداع أيضا يعتبر من بين عوامل نجاح مشروع مؤسسة ويعبر عنه بخلق منتوج أو خدمة جديدة باستعمال تكنولوجيا جديدة. لكن تجدر الإشارة إلى أن البحث عن وسائل وطرق إنتاج جديدة هو عمل صعب وجد شاق، تصاحبه مخاطرة كبيرة، ويتطلب رؤوس أموال كبيرة من أجل البحث والتطوير.

بالإضافة إلى كل ما سبق يمكننا ذكر المباشرة في نشاط موجود في السوق وهذا يعتبر تحديا كبيرا لصاحب المشروع الذي يتحتم عليه إدخال تحسينات وتعديلات على النشاط المعروف في السوق مهما كان أصل الفكرة، حيث يتطلب ذلك القدرة على الملاحظة، الإستعلام، الإطلاع الدائم على المعطيات الاقتصادية.

من كل هذا فإنّه يجب على المقاول صاحب المشروع أن يكون متفتحا على محيطه، حيث يمكنه إجراء مقارنة بين فكرته وما هو مطروح من أفكار في السوق حتى يجلب منفعة حقيقية في تختلف عن ما يقدمه المنافسون.

ثانيا: حماية الفكرة:

في بعض الحالات يجب على المبتكر أن يوفر الحماية لفكرته، هذه الحماية هي عبارة عن حق يحفظ الإبتكار الناتج عن الإبداع الإنساني، من كل محاولات استغلاله من أطراف أخرى، هذا ما يعبر عنه بالملكية الفكرية. حيث أن هناك طريقتين لحماية الإبتكار، حقوق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية.

إن الحماية تعتبر محفزا كبيرا للمؤسسات وأصحاب المشاريع من أجل الإبداع والابتكار وهذا بتقوية الموقع التنافسي والحصول على مردودية أفضل مقابل المجهودات المبذولة في الإبداع والبحث والتطوير.

ثالثا: المنهجية المتبعة للبحث عن الفكرة:

هناك عدة طرق للبحث عن الفكرة باختلاف الباحثين في مجال المقاولاتية حيث يمكننا اعتماد منهجية تحتوي على ثلاث عناصر أساسية كما يلي[1]:

- ملاحظة الحياة اليومية: إن الإنسان وبصفته فرد ينتمي إلى مجتمع كبير يجعله يعيش ويحتك بأناس آخرين قد تكون لهم نفس الرغبات والتطلعات وقد يكونون مختلفين، ن خلال هذا التعايش يمكن للمقاول أن يكتشف ما يريده هؤلاء ومن خلال ملاحظته للحياة اليومية قد تكون مصدرا لفكرة مشروع ما يلبي رغباتهم.

- نقد المنافسة: إن التحلي بشخصية الناقد، يمكن المقاول من دراسة وتحليل ما هو موجود في السوق وإبراز نقاط قوته وضعفه، الشيء الذي قد يكون بمثابة نقطة انطلاقة مشروع ما قصد طرح منتوج جديد خال من نقاط الضعف المميزة للمنتوج القديم.

- البحث عن الحلول والبدائل: إن الخطوتين الأوليتين تمكن المقاول من الحصول على مجموعة من الحلول والبدائل وما عليه إلا اختيار الأنسب منها.

المطلب الثّاني: دراسة السوق:

إن عملية اتخاذ القرار تعتبر عملية مفصلية بالنسبة لكل مقاول ولكل مؤسسة، ولكي يكون هذا القرار ناجعا يجب على المقرر أن يتوفر على الكم اللازم من المعلومات وبالجودة المناسبة حتى يبني

[1] - **صندرة صايبي**، مرجع سبق ذكره، ص6.

قراره على أساس صحيح مدعم بمعلومات من البيئة المحيطة به، ولعلّ دراسة السوق، تعتبر بمثابة الحل الأمثل من أجل الحصول على هكذا معلومات .

أوّلا: تعريف دراسة السوق: إن عملية دراسة السوق هي مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تسمح بالبحث وتحليل المعطيات المتوفرة حول السوق، بهدف المساعدة على اتخاذ القرار التسويقي الخاص بمنتوج أو خدمة موجودة أو غير موجودة في السوق[1].

ثانيا: خطوات دراسة السوق: يمكننا أن نوجز خطوات دراسة السوق في النقاط الأربع التالية[2]:

- تحديد المشكلة.

- تحديد أهداف الدراسة.

- مصادر المعلومات وطرق تجميعها وتحليلها.

- كتابة التقرير النهائي.

1- تحديد المشكلة: إن مرحلة تحديد المشكلة تعتبر مرحلة أساسية وجد هامة في عملية دراسة السوق، فهي تسمح بمعرفة الغاية والهدف من دراسة السوق ولهذا السبب على المقاول قبل البدء في الدراسة أن يحدد وبشكل دقيق ماهية المشكل.

2- تحديد أهداف الدراسة: بعد تحديد المشكل يجب على المقاول أن يحدد أهداف دراسته والتي تمكنه من التغلب على المشكل، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

- أبحث عن حلول لمشكلة معيّنة.
- توصيف المنطقة المتوقّع إقامة المشروع عليها.
- معرفة الإتجاهات والعادات والآراء والتقاليد لسكان المنطقة.
- تحديد حجم الطلب وتقييم مستويات النمو ودرجة الاستقرار في المنطقة.

---

[1] - **Claude Demeure**, Marketing, Edition Dunod, 6ème Edition, Paris, 2008, P41.

[2] - **مروة أحمد ونسيم برهم**، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 135-136.

3- مصادر المعلومات وطرق تحليلها: قبل دراسة مصادر المعلومات لا بد من التذكير بأنواعها:

- معلومات كمية: تسمح بقياس ظاهرة ما في وقت معين، كما أنّها معلومات موضوعية
- معلومات كيفية: تسمح بشرح وفهم ظاهرة ما، عادة ما تكون ذات طابع ذاتي.
- المعلومات الأولية: هي عبارة عن معلومات يتم الوصول إليها واستنتاجها بعد عملية ملاحظة واستنتاج، أي أنها معلومات لم تكن متوفرة من قبل، بل هي نتاج عمل ذاتي للمقاول.
- المعلومات الثانوية: المعلومات الثانوية هي معلومات شائعة ومتوفرة بشكل كبير ويمكن الاطلاع عليها في كل وقت.
- المعلومة الظرفية: هي معلومة متعلقة بفترة زمنية محددة إذا تم تجاوزها أصبحت هذه المعلومات قديمة وبدون معنى.
- المعلومة الدائمة: هي معلومات يتم تحيينها بشكل مستمر في إطار التحقيقات المتكررة.

3-1- مصادر المعلومات الأولية: هناك العديد من التقسيمات المتعلقة بمصادر المعلومات الأولية، ومن بين كل هذه التقسيمات إخترنا التقسيم التالي[1]:

- الملاحظة: هي عملية تعتمد على المقاول نفسه ومدى قدرته على تحليل الظواهر التي يشاهدها، والميزة التي يجب أن تتوفر في عملية الملاحظة هي ضرورة أن يتصرف الزبون المستهدف من خلال عملية الملاحظة بحرية وبطريقة عفوية حتى يمكننا إستخلاص النتائج والملاحظات التي تعكس رغبته من دون مؤثرات جانبية.
- الإستقصاء أو المسح الميداني: في هذه الطريقة يتم الاعتماد على استبيان يتم إعداده خصيصا لأسباب الدراسة.
- التجارب العلمية: تستخدم هذه الطريقة في حالو الرغبة في معرفة العلاقة بين متغيرين أو أكثر وقياس مدى التأثير والتفاعل بينهم، كمثلا قياس درجة تأثير تغيير التغليف على سلوك المستهلك.
- استخدام الأنترنت: يعتبر الأنترنت من أسرع وأحدث الطرق في جمع المعلومات والتي من خلالها يمكننا توسيع مجال الدراسة.

3-2- مصادر المعلومات الثانوية: يمكن الحصول على ا النوع من المعلومات من مصدرين رئيسيين وهما:

- المصادر الداخلية: هي عبارة عن معلومات داخلية تتعلق بالمشروع.

[1] - **مروة أحمد ونسيم برهم** ،مرجع سبق ذكره، ص137-138

- المصادر الخارجية: هي مجموع السجلات والدفاتر التي تحتوي على المعلومات وتكون غالبا متوفرة في المؤسسات والإدارات العمومية، بالإضافة إلى الجامعات والمعاهد ومراكز البحث.

3-3- طرق تحليل البيانات:

يجب أن يقوم المقاول وبعد جمعه للمعلومات، بتصنيفها وترميزها وتبويبها كي يتم إدخالها في الحاسوب وتحليلها بواسطة برامج خاصة، ويمكن أن تتم عملية التحليل بطريقة يدوية.

4- كتابة التقرير النهائي:

يعتبر التقرير النهائي بمثابة حوصلة لجميع نتائج التحليل التي تطرقنا إليها سابقا، كحل وإجابة للمشكل الذي سبق وأن قلنا بأنه الخطوة الأولى في الدراسة.

ثالثا: أنواع الدراسات:

1- الدراسة الكيفية:

إن محاولة فهم موقف شخص ما اتجاه منتوج أو اشهار ما، إيجاد المحفزات التي تدفعه إلى القيام بعملية الشراء تعتبر واحدا من أهداف الدراسة الكيفية أو النوعية، يحتاج هذا النوع من الدراسة إلى طرق جد خاصة للتحقيق غالبا ما تكون بطريقة غير مباشرة، صعبة الإستعمال والتي تسمح بإنتاج معلومات صعبة التحليل والفهم والاستغلال.

1-1- تعريفها: تسمى دراسة كيفية كل دراسة تسمح بتحليل ومحاولة فهم محفزات وسلوك الأشخاص، تعتمد على طرق نابعة من علم النفس التطبيقي (تحليل القاءات الشخصية أو الجماعية ...).

1-2- مميزات الدراسة الكيفية: هي دراسة تستهدف عينة صغيرة من الأشخاص ، ليس بالضرورة أن تكون ممثلة للمجتمع قيد الدراسة، بل تكفي أن تكون مكونة من أشخاص مختلفين. تستوجب هذه الطريقة، اللجوء إلى أطباء نفسانيين أو أخصائيين في العلوم الإجتماعية من أجل تحليل المعلومات التي يتم الوصول إليها من خلال الدراسة. إنها طريقة جد مستعملة من طرف مؤسسات الإعلان، من أجل إجراء تجارب لتأثير الإشهار أو التغليف، من طرف وسائل الإعلام والمنتجين، لمعرفة نظرة الزبون حول منتوج ما.

1-3- الطرق المستعملة في هذه الدراسة: هناك ثلاث مجموعات للطرق المستعملة في الدراسة الكيفية[1]:

- الحوارات الشخصية: يجمع بين المحاور والمحاور، اللقاء يتم تسجيله بواسطة مسجلة أو كمرة من أجل القيام بتحليل المعلومات المتحصل عليها. إن أجوبة المحاور يمكن أن يتم إدخالها في الحاسوب من أجل القيام بتحليل كمي بإستعمال برامج خاصة.

- الحوارات الجماعية: تتمثل هذه العملية في جمع مجموعة محددة، حوالي 10 أشخاص والطلب منهم أن يعبروا عن آرائهم حول موضوع ما، هذا النوع من الحوارات يعتبر أكثر فاعلية بالمقارنة مع الحوارات الشخصية، لأن الإختلافات التي تميز الأشخاص المكونين للمجموعة تمثل حافزا للابتكار وأخذ الكلمة.

- طرق الملاحظة: إن هذه الطرق تسمح بمحاولة فهم مواقف وسلوكات الزبائن اتجاه منتوج ما. مبدؤها يتمثل في الملاحظة بالاستعانة بكميرا خفية أو ظاهرة سلوك المستهلك المحتمل اتجاه منتوج ما.

2- الدراسة الكمية:

لقد رأينا سابقا أن دراسة السوق تكون عادة بمحاولة جمع المعلومات الثانوية، ولكن وفي حالة ما إذا كانت هذه المعلومات ناقصة يجب خلق معلومات أولية.

2-1- تعريفها: تعتبر دراسة كمية كل دراسة تسمح بقياس الآراء أو السلوك، في أغلب الأحيان تعتمد على الإستقصاء الذي يجرى على عينة ممثلة للمجتمع المدروس، والنتائج العددية المتحصل عليهاعن طريق هذا الإستقصاء بعد التحليل قياسيا للظاهرة المدروسة.

2-2- الإستقصاء: يتم من خلال عينة من مجتمع محل الدراسة ويعتبر الوسيلة القاعدية للدراسة الكمية وإنه ومن الضروري جدا قبل كل شيء معرفة الفرق بين الاستقصاء والمسح الميداني.

- الإستقصاء: هو عبارة عن دراسة لمجموعة صغيرة من الأفراد تسمى بالعينة.

- المسح الميداني: يعتبر بمثابة دراسة شاملة، بمعنى آخر أننا نستجوب كل المجتمع ولكن ونظرا لصعوبته لا يستعمل المسح الميداني كثيرا في مجال التسويق.

2-3- أهداف الدراسة عن طريق الاستقصاء:

الدراسة الكمية عن طريق الاستقصاء تستعمل عادة من أجل هدفين رئيسيين وهما[2]:

---

[1] - **Claude Demeure**, OP.Cit, P 54-55.
[2] - **Claude Demeure**, OP.Cit, P 60.

- تثبيت عن طريق أرقام لعناصر تم تحسينها لدراسة كيفية تم القيام بها سابقا، في هذه الحالة تأتي الدراسة الكمية بعد الدراسة الكيفية.
- إنتاج معلومة عددية لم تكن موجودة سابقا.

وكخلاصة وتلخيص لكل ما سبق، يمكننا أن نحدد الفرق بين الدراسة الكيفية والدراسة الكمية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مقارنة بين الدراسة الكمية والدراسة الكيفية

الدراسة الكمية	الدراسة الكيفية
بعض الأمثلة	
-تحديد عادات الإستهلاك للمستهلكين الماركات المشتراة، درجة الوفاء .... -قياس مدى تقبل الزبون للتموقع الذي نريده للمنتوج بعد استعماله. -تقديم نقاط القوة والضعف الخاصة بمنتوج ما بالمقارنة مع المنافسين -تقدير مقومات سوق ما بالنسبة لمنتوج جديد -تحليل معطيات خاصة بالبيع بالمقارنة مع الزبائن.	-إكتشاف وفهم الحاجات، النقائص، الرغبات الخاصة بالمستهلكين. -معرفة صورة منتوج أو خدمة ما ومكوناته وقيمته الرمزية. -إحصاء مميزات منتوج ما. -تحسين طريقة الإتصال فيما يخص التغليف، الدعاية أو السبونسورينغ. -إعطاء مؤشرات حول قدرة اسم المنتوج على عكس التموقع الذي نريده من خلال هذا الاسم.
نوع المعلومات الواجب جمعها	
-ما هو تقدير المبيعات المحتملة من حيث الكمية أو رقم الأعمال -ما هو معدل رضى الزبائن. -ما هي حصة السوق التي يمثلها القطاع	-ما هي رغبات ومحفزات المستهلكين. -ما هو تطور رغباتهم في 5 سنوات القادمة -كيف يتخذون قرار الشراء

	-ماهي طريقة جمعهم للمعلومات.
التقنيات المستعملة	
-استبيان بأسئلة مغلقة أو نصف مغلقة (مرسل عن طريق البريد، الهاتف أو الأنترنت ....). -بارومتر (للرضى أو الصورة).	-الحوار ةاللقاء رأسا لرأس (مدة ساعة ونصف إلى ساعتين). -مجموعات المستهلكين. -حصص الايتكار.

Source : **Claude Demeure**, Marketing, Edition Dunod, 6ème Edition, Paris, 2008.P64.

يبين الجدول أعلاه الفروق بين الدراسات الكيفية والدراسات الكمية بإبراز أمثلة عن كلا الطريقتين، كما يظهر نوع المعلومات الواجب توافرها، إضافة إلى التقنيات المستعملة في ذلك.

المطلب الثالث: مخطط العمل

نستعرض في هذا المطلب كل ما تعلّق بمفهوم مخطط العمل، مكوناته وعناصر المعلومات الواجب توفرها لإعداده.

أوّلا: مفهوم مخطط العمل:

تعتبر خطة العمل واحدة من أهم المراحل توثيقا للأعمال في المؤسسات الصغيرة حالها في ذلك حال المؤسسات المتوسطة والكبيرة، حيث تمثّل هذه الخطة توظيفا كاملا للفعاليات ذات العلاقة بمستقبل المؤسسة، ويمكن تعريف خطة العمل على أنّها:

" الوثيقة التي تصف ماذا خطط من الأعمال المراد تنفيذها ضمن المرحلة القادمة"[1]

تساعد خطة العمل على أداء العديد من الوظائف التي تم توظيفها ضمن هذه الخطة، حيث تستخدم على سبيل المثال من قبل المقاول في البحث عن مصادر تمويل مشروعاته وتوضيح الرؤى والمهمة لهذا المشروع أمام المستثمرين. كما يمكن أن تستخدم أيضا من قبل المؤسسات التي تحاول الحصول على العاملين من ذوي المهارات القيادية الحرجة وتطلعاتهم في تنفيذ الأعمال الجديدة بالإضافة إلى كيفية

[1] - **فايز جمعة، وآخرون،** الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2006 ،ص323.

التعامل مع الموردين....، وبمعنى آخر فإن خطة العمل تساعد على الفهم الكامل للطريقة الأفضل في حسن إدارة المؤسسة[1].

تعكس خطة العمل أهداف المؤسسة الصغيرة وكذلك الإستراتيجيات التي ستستخدم في تحقيق هذه الأهداف، إضافة إلى الطريقة التي يمكن استخدامها في التصدي للمشاكل التي يمكن أن تظهر وتعيق سير تنفيذ الأعمال وأساليب حلها، كما تعكس أيضا الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما في ذلك العناوين والمسؤوليات للوظائف، وأخيرا مقدار رأس المال الضروري لتمويل المشروع الصغير الذي يقوم بتحويل فعاليات المؤسسة لحين تحقيق نقطة التعادل.

ثانيا: مكونات مخطط العمل:

من أجل توفير المعلومات الضرورية للمقرضين والشركاء والمستثمرين حول المشروع، ينبغي أن يشتمل مخطط العمل على المحاور الأساسية التالية[2]:

1- ملخص وهدف المخطط: هو عبارة عن فقرة تمهيدية، تعطي نظرة عامة عن المشروع، وتحتوي على توضيحات قيمة ودقيقة فيما يخص النشاط المراد مباشرته، هذا من أجل إقناع الجهات الموجه إليها هذا المخطط كما يشير أيضا إلى الحاجات الفعلية للأموال ومردودية رأس المال ورقم الأعمال التقديري.

2- نوع النشاط:

- يصف قطاع النشاط (صناعة، تجارة، زراعة...)، طبيعة النشاط (بيع، صناعة، تحويل...).
- اسم المؤسسة التجاري واسم منتوجها والذي يفضل أن يكون سهل الحفظ.
- الموقع الجغرافي والتنافسي الحالي والمستقبلي.
- الشكل القانوني.
- الملاك المساهمين.

3- وصف النشاط: ويكون ذلك كما يلي:

- استخدام الزوج منتوج/سوق من أجل تحديد فئة الزبائن المستهدفين من طرف المؤسسة.
- تحديد معايير النجاح (حصة السوق، قيمة الخدمة، السعر، الجودة...).

[1] - نفس المرجع السابق ، ص323.

[2] - **Jack Quibel**, Business plan, Technique de l'ingénieur, paris, 2001, P57.

- التجهيزات المراد الحصول عليها (جرد كل الآلات والعتاد الضروري للنشاط، أسعاره وطريقة استعماله وصيانته).

4- نتائج دراسة السوق: هي ثمرة الجهد المبذول من خلال دراسة السوق، وتتمثل في النتائج التالية:

- تقسيم السوق الحالي.
- المنافسة والمحيط بشكل عام.
- قنوات التوزيع.
- سياسة التسعير.
- إستراتيجية التسويق.

5- تحديد وسائل الإنتاج:

في هذه المسألة يتم تفصيل عملية الإنتاج بكل مراحلها وما تستلزم من آلات، معدات، بنايات بكل مميزاتها وأحجامها وأشكالها، أي أنها عبارة عن تصوير مستقبلي لسيرورة النشاط بكل جوانبه وأدق تفاصيله، إلى حد تطور طبيعة الأعطاب والصعوبات التي قد تظهر عند إستعمال معدات الإنتاج. وكاستنتاج يمكننا القول أنه إذا تم تحديد وسائل الإنتاج بشكل دقيق فإن المقاول يحصن نفسه ولو بشكل نسبي من كل المفاجئات التي قد تصادفه خلال نشاطه الإنتاجي.

6- المعطيات المالية:

تعتبر المعطيات المالية من بين أهم عناصر مخطط العمل إن لم تكن أهمها، وهي تشمل العناصر التالية:

- الحاجات المالية التي تمكن من الإنطلاق في العملية الإنتاجية والتجارية.
- المردودية المتوقعة.
-رقم الأعمال وحسابات النتائج التوقعي على مدى الثلاث أو الخمس سنوات القادمة.
- الميزانية الإفتتاحية الشاملة والمفصلة للأصول والخصوم والتي تتضمن كل التكاليف المتعلقة بالموارد البشرية، والتراخيص ..... وغيرها.
- التدفقات النقدية المتوقعة والتي تمكن من حساب القدرة على التمويل الذاتي.

7- إدارة الموارد البشرية:

ويتم فيها وصف كل الوظائف التي تدخل في النشاط وتحديد العلاقة بينهما، أي أنه يتم من خلال رسم الخطين الأفقي والعمودي لهيكل المؤسسة.

8- الإستراتيجيات:

إن إستراتيجية المؤسسة تعتبر بمثابة صك تأمين للمؤسسة والضمان لبقائها ونموها على المدى البعيد وتشمل النقاط التالية:

8-1- الأهداف: وهنا تحدد مهمة المؤسسة التي تعبر عن غرض أو مبرر وجودها[1]. بالإضافة إلى تحديد الرؤية المستقبلية للمؤسسة.

8-2- نوع الإستراتيجيات المتبعة: الأمر يتعلق باختيار إستراتيجية من بين العديد من الإستراتيجيات التي تتلاءم مع وضعية المؤسسة، من بينها نجد إستراتيجية التركيز، التنويع، السيطرة بواسطة التكاليف ...إلخ.

8-3- طرق تحقيق الإستراتيجيات: برسم السيناريوهات المحتملة للوصول إلى الأهداف المسطرة.

8-4- الأخطار: وهنا يجب التنبؤ بجميع الأخطار المحتملة للمشروع.

ثالثا: عناصر المعلومات الواجب توفرها في مخطط العمل:

إن القارئ لمخطط العمل يجب أن يجد إجابات عن التساؤلات التالية[2]:

1- مدى التوافق مع اهتمامات المستثمر أوالمقاول

- لماذا يتوجب علي أن أبدأ بهذا المشروع؟ فإذا كان الهدف هو المال، لماذا؟ وما مقداره؟
- ماهي الحاجات التي سوف يلبيها هذا المشروع؟ الرضى، الحرية، السلطة، تحقيق الذات، الأمن، أم خدمة الآخرين؟
- إذا كنت بحاجة إلى شريك (أو شركاء)، ما هي الحاجة الحقيقية لرغبتهم؟
- هل أنت متفق مع الشركاء على الأهداف أم النموذج؟
- ما هو نمط المشروع الذي ترغب في البداية؟ ولماذا؟
- ما هي المعلومات التي لديك؟ التي من الممكن أن تكون ذات تأثير كبير على المشروع الجديد؟

2- فرص الزبون:

-هل مشروعك يستند على الحاجة الحقيقية للسوق؟ لم يأتي نتيجة فكرة حصلت عليها من أفراد عائلتك أو أصدقائك؟

---

[1] - **ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين المرسي،** الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص41.

[2] - **فايز جمعة، وآخرون،** مرجع سبق ذكره، ص388.

- ماذا تعرف حقيقة عن السوق؟ (ليس اعتقاد ولكن وقائع حقيقية).
- ماذا يلبي السوق من هذه الحاجات؟ وماذا يجري في عملية التطوير؟
- ماهي المعطيات المحددة التي تمتلكها؟ التي تؤكد وجود مثل هذه الحاجات.
- إلى أي مدى سوف تبقى الفرصة موجودة؟ بالإستناد إلى أي معلومات؟

3- الزبائن:

- من هم زبائنك المحتملين؟ ما هو عدد الموجودين فعليا؟
- كيف حصلت على المعلومات المتعلقة بزبائنك؟
- هل تنتج إلى منظمات الأعمال؟ أم إلى المستفيدين؟ أم إلى الوسطاء؟
- هل تنتج مباشرة أم غير مباشرة إلى زبائنك؟
- هل تعلمت من الزبون المحتمل(أو الزبائن المحتملين) بخصوص حاجياتهم؟ ما هي أفضل الطرق لتلبيتها؟
- ما هي مشاهدتك لحاجات السوق؟ وما هي طرق معالجتها؟
- صنف قنوات التوزيع للسوق التي سوف تستخدمها؟ ما هي أفضل الطرق للوصول إليها؟
- هل لديك إتصال مباشر مع زبائنك؟

المبحث الثالث: علاقة المقاولاتية بإنشاء المؤسسة

إنشاء المؤسسات يكتسي أهمية كبيرة، حيث أن هذه العملية لا يقوم بها إلاّ المقاولون الذين نعبّر عنهم على أنّهم أصحاب أفكار يمكن تجسيدها على أرض الواقع في صورة مؤسسات حديثة النشأة، وبالتالي فإن نجاح هذه المؤسسات يتطلب تسييرا جيّدا من طرف هؤلاء المقاولين، من أجل بقائها واستمرارها ولأجل هذا فإنه لابد عليهم من امتلاك المعارف والمهارات للقيام بتلك المهام.

المطلب الأوّل: المقاولاتية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تلعب كل من المقاولة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فهي تلعب أدوارا قيادية وبارزة في تفعيل مختلف العمليات الاقتصادية إلا أن هناك من يرى أنه ثمة جملة من النقاط تشكل فارقا بين المقاولاتية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة نوجزها فيما يلي:

أوّلا: إمكانية النمو: إن الاعتماد على حجم الأعمال دليل ضعيف على زيادة الأعمال أم لا؟، فالتعريف الحقيقي هو التوجه الذي يأخذه المشروع، فالمقاولات تملك قدرة أكبر في إمكانية النمو مقارنة بالأعمال الصغيرة، كما أنها ترتكز على الإبداع في حين أن المشاريع الصغيرة قد تكون فريدة من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو[1] .

النمو يتوقف على مدى نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فنجاحها وفعاليتها وقوة إنتاجها يؤدي إلى بروز احتمال للنمو، فالصغيرة قد تصبح متوسطة، والمتوسطة قد تصبح كبيرة، إلا أن إمكانية النمو تتطلب جهدا جبارا، و تفعيلا وتأطيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من تنافسيتها حتى مع مؤسسات أجنبية، لكي لا ينحصر عملها في الجانب المحلي فقط.

ثانيا: الأهداف الإستراتيجية: إن المشروع المقاولاتي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف حيث نراه يملك أهدافا إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية[2] .

هذا ما جرنا إلى التركيز على أهمية تأهيل هذا النوع من المؤسسات لإعطائها دافعا للتطور والرفع من مستوى نموها إن صح التعبير.

إضافة إلى ما سبق فإن هناك بعض الخصائص التي تتميز بها المقاولة حسب هذا الرأي وهي:

- تتّسم المقاولاتية بأنّها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع.

- إرتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، ومعدلات عوائد مرتفعة في حال قبول المنتج في السوق.

- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية -المبادرة- مقارنة بإنشاء المؤسسات، هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة شركاء، هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع[3].

ثالثا: القيم الشخصية للمقاول الجزائري:

تتدخل عدة عوامل لتشكل قيما شخصية لأي مقاول أنشأ نشاطه الخاص تأتي سواء من شخصيته أو مؤهلاته أو البيئة التي نشأ فيها، نذكر منها ما يلي:

---

[1] - **توفيق خذري، حسين بن طاهر**، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، يومي 5و6 ماي 2013، ص5.

[2] - نفس المرجع السابق، ص5.

[3] - نفس المرجع السابق ، ص5-6.

- شخصية المقاول يجب أن تكون ملمة بمجموعة خصائص أهمها أن يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة[1].

كما يجب أن يتحلى أيضا بالشخصية الذكية، واسعة الفكر القادرة على إتخاذ القرار، فالمقاول بتواجده في سوق تحدث فيها تغيرات مستمرة وأحيانا عميقة، تستوجب عليه أن يتأقلم مع هذا الوضع فبسعة فكره وقوة بداهته يتمكن من إيجاد مخرج لاستمرار مؤسسته، حتى لو اضطر لتغيير النشاط بما يتماشى ومتطلبات السوق، فالقرار الذي يتخذه المقاول يكون حاسما والتطبيق مليء بالمخاطر، لهذا يجب أن تكون له شجاعة من أجل اتخاذها والمضي فيها[2].

- المؤهلات الشخصية للمقاول بالرغم من أن هناك كثير من المقاولين الذين لا يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية، إلا أنهم نجحوا وذلك بفضل اكتسابهم لمعارف ومهارات خولتهم بإنشاء مؤسساتهم الخاصة والنجاح فيها، فالمقاول بعدما اكتسب هذه المعارف والمهارات يجب عليه استعمالها أثناء إنشاء مشروعه بطريقة ذكية بما يتناسب والوضعية المتواجد فيها من جهة، ونوع المشاكل التي تواجهه من جهة أخرى، فالمعارف والمهارات التي يتلقاها أثناء تكوينه تكون الأساس والقاعدة، فهي تساعد على اختيار الطرق والمناهج التي تعمل على نجاح مؤسسته وتمكنه من تجاوز العراقيل والصعوبات بطريقة ذكية وناجحة[3].

- المميزات الشخصية للمقاول التي جاء بها "هنري فايول" وقسمها إلى ستة صفات وهي: الصحة، القدرة الجسمية، الذكاء، القوة العلمية، القيم الأخلاقية، المعرفة الإدارية والمعرفة المتخصصة حول مناصب العمال بحد ذاتها[4].

- كما أن لرأس المال الاجتماعي دورا هاما في تكوين القيم الشخصية للمقاولين، وقد عرف Bordio رأس المال الاجتماعي على أنه: " مجموع الموارد الحالية المرتبطة بما نملك من شبكة دائمة من العلاقات أكثر أو أقل بناء على المعارف أو المصالح بين الأفراد، بمعنى آخر يتعاون في مجموعة كمجموعة من الأعوان الذين ليسوا فقط تجمعهم مصالح، ملكية مشتركة ولكن متحدين بروابط مؤقتة وناجحة"[5].

---

[1] - **توفيق خذري، حسين بن طاهر** ،مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

[2] - **عدمان رقية**، المرأة المقاولة وتحديات النسق الإجتماعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص79.

[3] - نفس المرجع السابق، ص81.

[4] - نفس المرجع السابق ، ص82-83.

[5] - **عدمان رقية** ، مرجع سبق ذكره، ص 75.

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن رأس المال الاجتماعي لا يعبر عن الملكية المادية المشتركة بين الأفراد المتعاونين والمتحدين فحسب، وإنما هناك روابط معنوية تجمعهم أيضا.

" يختلف رأس المال الاجتماعي عن الأشكال الأخرى كرأس المال البشري، من حيث أنه يتم تكوينه ونشره عبر الآليات الثقافية مثل: الدين، التقاليد والعادات التاريخية ". " تعرف القيم على أنها تصورات ذهنية ، مبادئ أخلاقية تبني الأحكام وتؤثر في نتائج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "[1].

هذا ما ينطبق تماما على المقاول الجزائري الذي بقي متشبثا بما تشبع من دين، عادات وتقاليد، حيث أن المقاولين الجزائريين باختلاف صورهم يتقاسمون حقيقة واحدة وهي الاستعانة بالشبكة العائلية والاجتماعية في سير المؤسسة، علما أن المورد البشري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما يوظف بعيدا عن منطق الأهلية والكفاءة، التكوين يحدث داخل المؤسسة وذوو الأقدمية يلقنون الجدد، في أغلب الحالات فالمقاول نفسه مكون أساسي[2]. باعتبارها مؤسسات عائلية بمعنى أنها توظف أفرادا من نفس العائلة المالكة لها.

أما عن المعاملات المالية فإن الفكر المقاولتي القديم وحتى الجديد يلجئان إلى الآلية التقليدية بمعنى العائلة، فالبنك يبقى آخر حل، لأن ما يجب معرفته أن القروض مستبعدة في الدين الإسلامي، والفائدة تعتبر إثما[3].

المطلب الثاني: تأثير التكوين في المقاولاتية على إنشاء المؤسسة

تكوين الموارد البشرية هو استثمار يسمح للمؤسسات باكتساب الكفاءات وينمي من انتاجيتها ويطور نوعية منتجاتها وخدماتها، كما أنه في نفس الوقت يمثل دافعا أو حافزا للأفراد من أجل بلوغ مستوى من النضج يمكنهم من الاستقلالية بانشاء مؤسساتهم الخاصة، ولتوضيح هذا سنتطرق لأهميته في مجال إنشاء المؤسسات.

[1] - **Lachachi Tabet, Aoul Wassila**: L'entrepreneur Algérien emergence d'une nouvelle classe, congrés international: les exigencies de mise a niveau des PME dan les payes arabes,P1151.
[2]-**Ibid**,P1152.
[3]-**Ibid**,P1153.

أوّلا: تعاريف متعلقة بالتكوين

1- التكوين "التكوين يتألف من مجموعة من نشاطات رسكلة مخططة.يستهدف المعارف الجيدة لتسهيل تأقلم الأفراد و الجماعات في محيطها الاجتماعي المهني. ويؤدي إلى تحقيق أهداف النجاعة في المؤسسة"[1].

2- التدريب على الوظيفة: "هو عملية تعلّم، تتضمن اكتساب مهارات، ومفاهيم، وقواعد،أو اتّجاهات لزيادة وتحسين أداء الفرد. يمكن أن يقوم به أحد أفراد المؤسسة فيكون بذلك تدريب داخلي وإلا في مؤسسة أخرى ويكون بذلك تدريبا خارجيّا"[2].

من خلال هذه التعريفات يبدو جليا أن للتكوين دورا مهما في تزويد الفرد بالمعارف والمهارات، المواقف والتصرفات التي تمكن من اندماجه في المؤسسة وتحقيق أهداف الفعالية فيها، ومن منظور المقاول فهو يساعد مبدئيا على تعلم واكتساب مهارات مختلفة انطلاقا من المعارف النظرية في مجال مخطط العمل ودراسة السوق ....الخ، وصولا إلى اكتساب المهارات التسييرية الدافعة إلى إنشاء مؤسسته الخاصة.

ثانيا: أهداف التكوين[3]:

مسار التكوين مدمج ضمن لب سيرورة تطوير الموارد البشرية، بل هو أيضا مرتبط بتوجهات المؤسسة، فهو يحقق عدة أهداف من بينها:

1- تنمية المعارف، الكفاءات والمهارات: تحتاج المؤسسة إلى تطوير طاقات عمالها على كل المستويات لتحسين أدائهم. فالمقاول مطالب بأن يكون على دراية شاملة بالعديد من المهارات والكفاءات بصفته مسيرا لمؤسسته الخاصة

2- رفع مستوى إنتاجية ومردودية المؤسسة: حيث يعتبر التكوين من أهم الوسائل التي تؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية المؤسسة. إذ يتوجب على المقاول أن يلم بمختلف الطرق التي تمكنه من الملاحظة، الاستخلاص التحليل والاستنتاج حتى يتمكن من توجيه أفكاره بشكل صحيح نحو إنشاء مؤسسته الخاصة.

---

[1] - **christian balico,** les méthodes d'évaluation en RH,la fin des marchands de certitude, 2éme édition, edition d'organisation, paris, 2002, p 95.
[2] - **Ibid**, p105.
[3] - **jean pierre citeau,** gestion des ressources humaines: principes généraux et cas pratique, France,p102

3- تحسين فعالية أساليب العمل: ويكون ذلك بالمعرفة الجيدة للإجراءات والأساليب العملية المختلفة. على المقاول أن يتحلى بقدر من المهارات التي تمكنه من الجاهزية المستمرة من أجل تحسين مستوى أداء مؤسسته، من أجل المحافظة على مكانتها في السوق.

4- تسهيل التكيف مع التغيرات وتحسين بيئة العمل: يظهر جليا أنه على المقاول أن يتحلى بالمرونة والسرعة في التجاوب مع المتغيرات الداخلية والخارجية في جميع مراحل حياته المهنية، حتى يتمكن من المحافظة على طموحاته وتحقيقها على أرض الواقع.

ثالثا: إختيار أساليب التكوين:

تحدد المؤسسة الأسلوب الذي يستخدم في التكوين، ويرتبط ذلك بطبيعته وأهدافه، حيث يتلقى إطارات المؤسسات تكوينا خاصا، ومن أهم هذه الأساليب:[1]

1- المحاضرات: هو أسلوب شائع يصلح لإكساب معلومات ومعارف نظرية عامة كقواعد العمل والإجراءات وغيرها. توفر هذه المحاضرات فرصا للمقاول من أجل تنمية معارفه، وترسيخ القديمة منها في ذاكرته.

2- دراسة الحالات: تستخدم هذه الطريقة لإكساب مهارات تحليلية حيث يواجه المشارك مواقف عملية يطلب منه تحليلها، اتخاذ القرار المناسب واختيار أسلوب العلاج. يشعر المقاول في هذه الحالات أنه في وضعيات حقيقية في مجال تسيير مؤسسته الخاصة، فيكوّن ذلك لديه أفكارا وأساليب لحل المشاكل التي ستواجهه في المستقبل.

3- تقمص الأدوار : أسلوب ضروري لإكساب مهارات في التصرف في مواقف مختلفة. تقمص الأدوار يساعد المقاول على تجربة في إطار محاكاة للواقع كونه أحد أفراد مؤسسته، ومن خلال ذلك يكتسب مهارات وخبرات تساعده على الفهم الواسع والتقرب من طرق التفكير التي يتحلى بها العمال في المؤسسة هذا ما يسهّل من مأموريته .

4- المحاكاة والمباريات: طريقة تصلح لإكساب المشارك في التكوين مهارات للتشخيص، التحليل، المواجهة والتعامل مع مواقف معينة. التشخيص والتحليل مرحلتين هامتين في أي مجال، وهذا لمعرفة

[1] - **د.حمداوي وسيلة**،"إدارة الموارد البشرية"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004، ص105-106.

الأسباب الحقيقية للمشكل، أو الدراسة الواقعية للفرص المتاحة واستغلالها، إذ يتمكن المقاول من اتخاذ القرارات الصائبة في الأوقات المناسبة، خاصة الحرجة منها.

5- الندوة (ورشة العمل): وسيلة للتكوين والتطوير وهي تهتم بإنضاج معارف وقدرات تحليلية.

ولا يهدف برنامج التكوين إلى تحصيل المعارف المختلفة فحسب، بل إلى معرفة تطبيقها ويفترض تطوير قدرات الأفراد في خمس ميادين أساسية هي:

- **طريقة حل المشاكل:** تتركز هذه القدرة في حل المشاكل على النظرة النظامية أي الإقتناع بمساهمة جميع العمال في تحسين الخدمة المقدمة.
- **إستعمال الطرق الجديدة:** هذا يتطلب القيام بالبحث لاختيار المعارف الجديدة مما يمكن من كشف آفاق جديدة
- **استعمال التجارب والمعارف القديمة:** المعرفة المحصل عليها بدراسة أخطاء الماضي وهي عامل مهم للنجاح المستقبلي.
- **استعمال تجارب ونجاح الآخرين:** يساهم استعمال معارف الآخرين وأفكارهم والتطبيقات الجديدة والناجحة في تكوين الأفراد.
- **تحويل المعارف:** حيث لا يجب أن يرتكز التكوين على فرد واحد بل يتحول إلى بقية أفراد الوحدة للاستفادة منه بصورة شاملة.

هذه الأساليب الخمس تضيف إلى مهارات المقاول وقدراته التحليلية نوعا من التعمق في المفاهيم الأساسية للتعامل داخل مؤسسته وخارجها، الأمر الذي يزيد في توجّهه المقاولاتي وينمي روح المقاولاتية في ذهنه.

التكوين يمثّل خطوة أساسية في بلوغ الأهداف المسطرة، مما يسهم به في دعم القدرات والكفاءات المهنية للأفراد في المؤسسة كل على حدى، وفريق العمل بصفة جماعية إذ أن هذه الكفاءات تساهم مستقبلا في المحافظة على مكانة المؤسسة في السوق وتعبّر كذلك عن المصدر الرئيسي لتفوق المؤسسة باعتبارها المورد الوحيد القادر على إبراز الإختلاف بين المؤسسات التي لها نفس الموارد المادية والمالية.

خلاصة:

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى اكتساب نسيج مؤسساتي كبير يمكنها من تنويع الاقتصاد والرفع من نسب نموه، هذا ما يبرز القوة الإقتصادية ويؤثر إيجابا في عدة جوانب، كتوفر سلع وخدمات ذات نوعية وسعر تنافسيين للمستهلك والزبون، ويؤدي إلى امتصاص اليد العاملة من السوق، وبالتالي تخفيض مستويات البطالة.

ولعل الحل الأمثل لبلوغ تلك الأهداف المرجوة يتلخص في إنشاء أكبر عدد من المؤسسات، أبرزها الصغيرة والمتوسطة التي تتميّز بخصائص كثيرة تجعلها تحتل الريادة في هذا التوجّه، ولن يتأتّى ذلك إلاّ بتنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة وخاصّة طلبة الجامعة الجزائرية، الذين يمثّلون حاملي الشهادات طالبي العمل، فبالأحرى وفقا لما سبق يكون الطالب خريج الجامعة مفتاحا من مفاتيح الرقي والتقدّم والإزدهار على أن يكون عالة على هيئات التوظيف.

من خلال هذا التناقض لابد على الجامعة الجزائرية أن تراعي أو تعيد النظر في توجّهها حول ما يتمّ إنتاجه، فالأجدر بها أن تنتج حلولا للاقتصاد لا أن تغرق سوق العمل بالكفاءات الباحثة عن مناصب شغل، إذن خلاصة القول هو أن تسعى الجامعة إلى تدارك الوضع والعمل على تنمية وتجسيد روح المقاولاتية في الطلبة مدة تكوينهم بها حتّى يكون لدينا نخبة حاملة للأفكار الإبداعية، تقود قاطرة الاقتصاد كل في مجال تخصه، فبدل أن يكون الطالب خريج الجامعة طالبا للعمل ، يصبح طالبا لليد العاملة مسهما في تقليص مستويات البطالة من سوق العمل، موفّرا لسلع وخدمات تنافسية للمستهلك والزبون.

الفصل الثاني

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من نسب النمو وكذا التنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيويا لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية، وإنّ التحديات التي تواجه هذا القطاع كبيرة في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد.

وعليه لا بد أن نتطلع إلى آفاق واسعة تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القوي للاقتصاد الوطني عن طريق إنشاء العديد منها خاصة في الإطار المقاولاتي، والعمل على البحث عن موقع جديد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي.

انطلاقا من هذا الهدف ينبغي أن توضع إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع على المدى المتوسط والطويل تكون كافية بإحداث الديناميكية المطلوبة لدفع عجلة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لن يكون لها الفعالية والأثر الكبيرين إلا إذا كانت مقرونة باقتراح سياسات رشيدة مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع التحولات الاقتصادية الجديدة لتجاوز تلك العراقيل التي تحول دون تنمية هذا القطاع الحيوي.

ونظرا لاهتمامنا بضرورة وحتمية تنمية هذا القطاع قمنا بإدراجه في موضوع دراستنا وهذا لما يكتسيه من أهمية في مجال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات، إذ أن أغلب المؤسسات تولد صغيرة ومن ثمة تمر بمراحل توسعة لتبلغ حجمها المعين. حيث أننا أدرجنا في هذا الفصل ثلاثة مباحث تم عرض تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تشخيص حالتها التنظيمية ووضعية الموارد البشرية بها في المبحثين الأوّل والثاني، كما تضمن المبحث الثالث تشخيصا لبيئتها بالتطرق للمحيط القانوني، القطاع المصرفي ، النظام الجبائي والاستثماري.

المبحث الأول: نظرة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد ظهرت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعد الاستقلال ولم تتطور إلا بصفة بطيئة دون أن تتمكن من الحصول على هياكل ولا خبرة مكتسبة. ومؤخرا تم إعادة النظر في هذا القطاع والاهتمام به كوسيلة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتكييفه مع مقتضيات العولمة.

لذا اهتمت الدولة بضرورة تأهيل وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو الهدف الذي تسعى مختلف السياسات الحكومية لتحقيقه نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في حركية الاقتصاد.

و لتوضيح أهمية هذا القطاع وحيويته في اقتصاد أي دولة سنحاول إبراز دوره الاقتصادي ثم قدرته على المجابهة بعد تعريفه وإبراز خصائصه.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

نظرا للاهتمام المتزايد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنّه قد تعددت المفاهيم الخاصة بها إذ تختلف أحيانا من بلد لآخر، وبهذا الصدد نستعرض بعضا منها مبرزين خصائصها.

أوّلا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : إن جرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل تقريبي أدى إلى غياب تعريف رسمي لهذا القطاع.

إن أغلب البحوث والدراسات قد انتهت إلى تحديد تعريف بالاعتماد إلى بعض المؤشرات و المعايير أهمها المعايير الكمية والمعايير النوعية.

1- المعايير الكمية :

إن صغر وكبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين.

1-1- المجموعة الأولى : وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية منها (عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، حجم الطاقة المستعملة).

1-2- المجموعة الثانية: و تتضمن المؤشرات النقدية (رأس المال المستثمر، رقم الأعمال).

2- المعايير النوعية :

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز عن غيرها بالمعايير النوعية التي نصنفها كما يلي :

2-1- المسؤولية : يتعلق الأمر بالمسؤولية المباشرة والنهائية للمالك الذي يكون في كل حالة هو صاحب القرارات داخل المؤسسة وله تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، فإن المدير أو المالك يؤدي العديد من الوظائف في نفس الوقت، الإنتاج، الإدارة، التمويل، التسويق وهي عمليات توزع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص والتي تظهر الفرق بينها وبين الم ص م حتى و إن استخدم مدير المؤسسة بعض المساعدين (محاسب، رئيس فرقة...).

2-2- الملكية: إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات (شركات أشخاص، شركات أموال) غير أن اغلبها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية يلعب فيها المالك أو المدير دورا كبيرا على جميع المستويات.

2-3- السوق: يمكن أن نحكم على حجم المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق، و يتمثل إنتاج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في أنه إنتاج سلعي وعلاقتها بالسوق هي علاقة عرض وطلب للمنتجات والخدمات و تتحدد هذه الأخيرة بمدى سيطرة المؤسسة على السوق.

2-4- طبيعة الصناعة : يتوقف حجم المؤسسات على الطبيعة الفنية للصناعة أي حجم استخدام الآلات في إنتاج منتج الصناعة، فبعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل وحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة أين يكون الإنتاج الصغير هو الأنسب بينما يكون العكس بالنسبة للصناعات الأخرى.

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية كل البلدان الأعضاء، و قد صادقت الجزائر بالفعل على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000، و هو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يركز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس : المستخدمون، رقم الأعمال ،الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة[1].

[1] - **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**،تقرير حول :من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جوان 2002 ،ص21، 22.

ثانيا: تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

المؤسسة المصغرة تشغل أقل من 10 أجراء، المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، و تشغل أقل من 50 أجيرا و تنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة (7) ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو. إن المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو[1]

ثالثا: التعريف المعتمد بالجزائر[2]:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، و هي تحترم معايير الاستقلالية.

و يقصد بهذا التعريف :

1- الأشخاص المستخدَمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت والعمل الموسمي فيعتبران أجزاء من العمل السنوي والسنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

2- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.

3- المؤسسة المستقلة: هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى.

---

[1] - **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] - **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، ديسمبر 2001، ص 7-8، المواد 4 – 5 – 6 – 7.

الجدول رقم 02 : يلخص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير الثلاث

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مج الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة	1 - 9	< 20 مليون دج	< 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 - 49	< 200 مليون دج	< 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50- 250	200 مليون - 2 مليار دج	100- 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التعريف المعتمد بالجزائر

من خلال الجدول يمكن أن نستخلص ما يلي:

تعرف مؤسسة متوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار

تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال و تحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.

رابعا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هناك العديد من الخصائص والمميزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، و نلخص خصائص هذه المؤسسات فيما يلي:

1- مرونة التنظيم: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المرونة في التنظيم بحيث أنها توفر بالاشتراك مع المؤسسات الكبيرة هيكلا اقتصاديا أكثر قدرة على التكيف مع الأوضاع و الطلبات في

المجتمع الواحد. فنجد هذه المؤسسات تقوم على أساس الإنتاج بدفعات صغيرة والإنتاج بناء على الطلب فهي تكملة لأنشطة المؤسسات الكبرى.

2- الملكية المحلية: في الكثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي، و هذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية في متناول أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة وخلق مناصب شغل أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.

3- انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل: تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطاتها التكنولوجيات البسيطة والأقل كثافة لرأس المال نظرا لتخصصها في عدد محدود من عمليات التصنيع، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل، مما يجعل هذه المؤسسات أكثر قدرة على استيعاب الفائض من العمالة، لأن هذه التكنولوجيات المستخدمة تكون أقل تعقيدا، وبهذا يسهل تدريب العمال على استخدامها، والتقليل من نفقات التعطيل والصيانة.

4- تلبية طلب المستهلكين ذوي الدخل الضعيف: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية حاجيات المستهلكين ذوو الدخل المنخفض خاصة الطلب على السلع والخدمات البسيطة والمنخفضة التكلفة، في حين أن أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوو الدخل العالي نسبيا مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف.

5- إقامة تكامل أنسب للإنتاج : حيث أن المنتجات تصل بصفة محدودة إلى بعض الأسواق بحيث تكون غير كافية لتغطية طلب المستهلكين في هذه الأسواق، و لتغطية هذا الطلب أو النقص تظهر في هذه المرحلة مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في الإنتاج .

6- انخفاض قدرتها الذاتية على التوسع و التطور و التحديث : تختص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطوير والتحديث نظرا لانخفاض الطاقة الإنتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار، خاصة مع زيادة متطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي.

7- التدقيق في الإبداع و الإبتكار: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الإبداع والابتكار، ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه الأخيرة الإنتاج بأحجام صغيرة، لهذا فهي تلجأ إلى

تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات على بعض المنتوجات بإضافة بعض الاختراعات والابتكارات الجديدة لإعطائها صبغة لمنافسة منتوجات المؤسسات الكبرى ذات الوفرة و الجودة العاليتين في الإنتاج.

8- اختلاف أنماط الملكية : إن اختلاف حجم رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى اختلاف أنماط الملكية وذلك حسب رغبة المنشئ لهذه المؤسسات، فقد تكون الملكية فردية أو عائلية أو لأشخاص...، و هذا ما يجلب إليها المهارات الإدارية و التنظيمية.

9- معبؤٌ فعال للموارد البشرية والمادية : تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معبئًا فعال للموارد البشرية والمادية، فهي تستطيع أن تكون بمثابة ادخار للملاك الصغار الذين يبحثون عن استثمار أموالهم عوض اللجوء إلى وضعها في المصارف، بحيث يقومون بإنشاء مؤسساتهم الخاصة بهم.

من خلال ما سبق قمنا بعرض مختلف التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إبراز خصائصها، والتي من خلالها تبين لنا أهمية هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد، ومدى دعم الدول لحاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تجسيد أفكارهم على أرض الواقع بهدف خلق الثروة والمساهمة في التقليل من حدة البطالة.

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

إن المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق الثروة ومناصب الشغل بات أمرا معروفا لدى الدول المتقدمة حيث تشكل من مجموع المؤسسات أكثر من 70% وتشغل ما يقارب 80% من إجمالي عدد العمال، فيصل عدد الم ص م في فرنسا إلى 3,5 مليون مؤسسة سنة 2015 [1]، و في بريطانيا حسب إحصائيات سنة 2017 فإنه توجد 5,695 مليون مؤسسة، تساهم في إنشاء 26,723 مليون منصب شغل[2]، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقد تجاوز عددها 28,8 مليون مؤسسة خلال سنة 2016، تمثل 99,70 % من المؤسسات الأمريكية[3].

[1] - https://www.economie.gouv.fr/entreprises/lobservatoire-des-pme-publie-rapport-2015 , consulter le: 16/09/2018

[2]- **Chris Rhodes,** Business statistic, Briefing Paper, House of Commons library, N° 06152, 28/12/2017, P05.

[3] - https://fitsmallbusiness.com/small-business-statistics/

أوّلا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وكذا إمكانياتها في رفع تحديات المنافسة وغزو الأسواق الخارجية. ولهذا أصبحت درجة أهميتها متفاوتة من دولة لأخرى في إعطائها كامل الصلاحيات والأفضلية فنجد مثلا[1] :

1- *كوريا الجنوبية* : جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بطريقة غير مباشرة في عملية التصدير حيث تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعية بنفس المعاملة التي تعامل بها المؤسسات الكبرى و ذلك بمنح القروض والمواد الأولية المتاحة وترجع قوة المؤسسات في هذه الدولة إلى :

- معلومات حول الأسواق العالمية.

- حصولها على تكنولوجيا عالية من بعض المؤسسات الكبرى.

- تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج مواد استهلاكية إلى مؤسسات تنتج قطع الغيار للآلات و ذلك قصد الوصول إلى معدل 10 مليار دولار كقيمة أعلى للصادرات.

2- **هونغ كونغ** : ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد هونغ كونغ بطريقة مباشرة في عملية التصدير بحيث قامت الحكومة بإعطاء جميع الأفضليات لتتخصص في النشاطات ذات الأولوية (الخدمات، تجهيزات، المكاتب، الصرف...).

3 - تايوان : تمثلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد التايواني بالانتشار الواسع أي حوالي 95000 وحدة سنة 1987، أصغر هذه المؤسسات متمثلة في الصناعات الجديدة (الصناعات الغذائية، الخشب، الآلات، التجهيزات).

4- سنغافورة : *غياب* المقاولين الصناعيين و رؤوس الأموال المحلية في سنة 1965 لم يسمح ببروز هذه المؤسسات و تحديد فعاليتها، لكن بعد لجوء النظام إلى الاستثمار الأجنبي و تدخل السلطة العمومية أعطى دفعا لبروز شركات صغيرة أكثرها تقليدية و تجارية ساهمت في تكوين شركات مختلطة ولكن يبقى تسييرها بين أيدي الموظفين السامين المقربين من السلطة لأنه يرجع الفضل لتدخل الدولة في تلك الفترة لإنقاذ هذه المؤسسات.

[1] - **إسماعيل شعباني**،مقدمة في اقتصاد التنمية،(الجزائر: دار هومه للنشر و الطباعة و التوزيع،1997)،ص40-65.

5- البرازيل : لا تزال السلطات البرازيلية تقوم بإجراءات تهدف من ورائها إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة بعد صيف 1982، الشيء الذي لم يعطي ثماره اليوم، كما تبرز فيها سيطرة المؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب على صادرات البرازيل مع تمثيل ضئيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات البرازيلية بنسبة 2%.

و يعود تركيز هذه الدول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخصائص التي تتميز بها هذه الأخيرة، كما رأينا في المطلب السابق، فسهولة إنشائها و حجمها الصغير يجعلها أكثر مرونة و بالتالي أسهل تسييرا مما يمكنها من أداء وظائفها.

أما أهمية هذا القطاع في الجزائر فلم تظهر إلا في السنوات الأخيرة حيث عرف هذا القطاع نموا هاما وحركية فعالة سنحاول أن نبرزهما من خلال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل و القيمة المضافة وكذا الناتج الداخلي الخام.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

يؤدي تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها إلى الزيادة في خلق مناصب شغل جديدة ومن ثم الحد من البطالة، ففي الاتحاد الأوروبي، عام 1999، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17,9 مليون مؤسسة تشغل منها نسبة 99,8 % على الأقل 250 أجيرا وتساهم في تشغيل 66,52 % من اليد العاملة وتحقق نسبة 85,64 % من رقم الأعمال الإجمالي.[1]

أما في الجزائر وحسب وزارة الصناعة والمناجم فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017 بلغ 289 060 1 مؤسسة[2]. ونظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات في التقليص من حدة البطالة والمساهمة في خلق الثروة إضافة إلى القضاء على أشكال الانحراف في المجتمع لما للشغل من دور في ذلك، نجد أن خير دليل على أهميتها يتمثّل في المعطيات التي يسجلها أقوى تكتل اقتصادي في العالم ألا وهو الإتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد نستعرض تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

---

(1)- **بوهزة محمد و آخرون** ،" تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة الجزائر،(26 – 28 ماي2003)، ص 8.

2 - www.Pmeart-dz.org.

الجدول رقم 03 :تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017/2010):

نوعية الم ص م	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤسسات الخاصة	482892	511856	550411	601583	716363	716895	786989	816326
المؤسسات العامة	572	572	557	557	542	532	390	264
الصناعة التقليدية	135623	146882	160764	175676	194562	217142	235542	699 243
المجموع	619087	659310	711732	777816	911467	934569	1022921	1515833

نوعية الم ص م	معدل التطور **%**						
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤسسات الخاصة	6.00	7.53	9.30	19.08	0.07	9.78	3.73
المؤسسات العامة	0.00	-2.62	0.00	-2.69	-1.85	-26.69	-32.31
الصناعة التقليدية	8.30	9.45	9.28	10.75	11.61	8.47	196.87
المجموع	6.50	7.95	9.28	17.18	2.53	9.45	48.19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية معلومات وزارة الصناعة.

إن المؤسسات الخاصة تحتل الصدارة في العدد إذ أنها تضم 326 816 مؤسسة لسنة 2017 بنسبة تقدر بـ 53,85% من مجموع المؤسسات، بمعدل نمو قدر بين سنتي 2013 و2014 بـ 19,08% .

فيما يخص مؤسسات القطاع العام نلاحظ أنها تعرف استقرارا نسبيا وإنخفاظا معتبرا يعود إلى خوصصتها. أما مؤسسات الصناعة التقليدية فقد عرفت تطورا خلال السنوات 2010 حتى 2017 أين بلغت أعلى نسبة نمو خلال سنة 2017 قدرت بـ 196.87%.

الشكل رقم 06: يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017/2010):

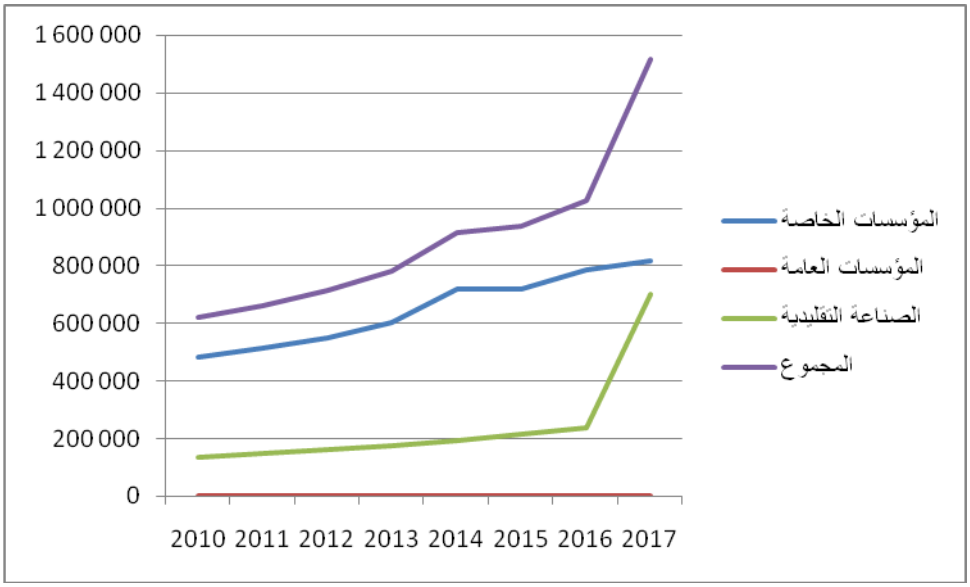

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية معلومات وزارة الصناعة.

من خلال الشكل يتضح لنا جليا التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ومؤسسات الصناعة التقليدية، بينما نلاحظ استقرارا تامة يقارب الانعدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وهو دليل على خوصصتها.

كما يمكن توزيع عدد العمال حسب قطاعات النشاط كما يلي:

الجدول رقم 04 توزيع مناصب الشغل المصرّح بها للسنوات (2017/2010)

طبيعة المؤسسة	السنوات							
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤسسات الخاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2511674	2578279
نسبة الزيادة (%)	23.74	6.28	7.44	8.49	8.04	10.26	7.92	2.65
المؤسسات العامة	48656	48086	47375	48256	46567	43727	29024	23679
نسبة الزيادة (%)	-4.87	-1.17	-1.48	1.86	-3.50	-6.10	-33.62	-18.42
المجموع	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2601958
نسبة الزيادة (%)	-1.46	6.06	7.19	8.32	7.76	9.91	7.16	2.41

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية معلومات وزارة الصناعة.

نلاحظ تطور في عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث أن نسبة التطور خلال سنة 2010، قدرت بـ 23.74%، مع أن نسبة التطور هذه تمت بمعدلات متذبذبة أي ، مناصب الشغل في زيادة كل سنة مقارنة بسابقتها أين سجلنا 2601958 منصب عمل في سنة 2017. المؤسسات العمومية عرفت انخفاضا ملحوظا خلال السنتين 2015، 2016 قدر بـ 703 14 منصب عمل، هذا من خلال تسريح العمال وغلق المؤسسات المفلسة.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في خلق وتحقيق القيمة المضافة من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات والتي تبيعها منتجاتها بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة. و القيمة المضافة تقاس على أساس الفارق بين المواد التي تبيعها من جهة، و المواد المقتناة من جهة أخرى، و ذلك لغرض صنع تلك المواد.

الجدول رقم 05 يمثل تطور القيمة المضافة خلال الفترة (2010 - 2015). الوحدة: مليار دج

	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة
القيمة المضافة للقطاع الخاص	4681.68	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.30	7338.65	86.10	7924.51	85.78
القيمة المضافة للقطاع العام	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	839.24	11.70	1187.93	13.90	1313.36	14.22
القيمة المضافة الكلية	5509.21	100	6060.80	100	6606.40	100	7580.43	100	8526.58	100	9237.87	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية معلومات وزارة الصناعة.

نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 حيث قدرت بـ 6741.19 مليار دج ولم تنخفض عن 84.77% بينما نسبة مساهمة القطاع العام ظلّت منخفضة مقارنة بالقطاع الخاص حيث تراوحت بين (11,70% و 15,23%). حيث حقق القطاع العام أعلى نسبة سنة 2011 وهي نفس السنة التي عرف خلالها القطاع الخاص أخفض نسبة مساهمة في القيمة المضافة.

هذه النسب تبرز المكانة التي بدأ يحتلّها القطاع الخاص في الجزائر خاصة بعد سنة 2000 مباشرة مع بداية الألفية الثالثة. أين نلمس السياسة المنتهجة بخصوص الاعتماد على الخواص من اجل خوض غمار المنافسة المستقبلية مع الانفتاح الكلي على السوق العالمية، وفي مقدمتها السوق الأوروبية المشتركة .

الشكل رقم 07 يمثل تطور القيمة المضافة خلال الفترة (2010 - 2015).

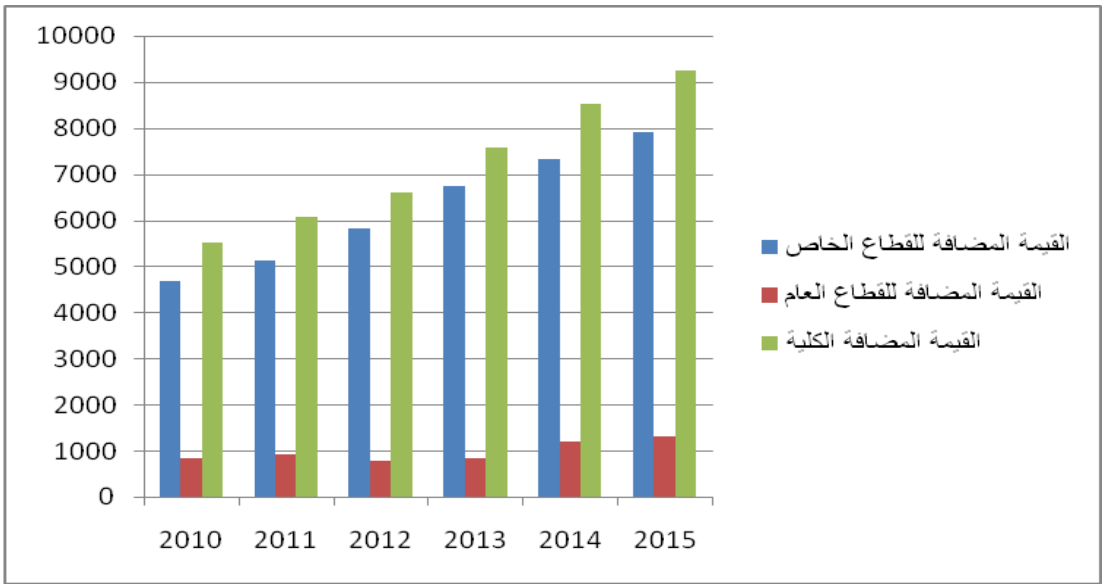

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية معلومات وزارة الصناعة.

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام :

يشتمل الناتج الداخلي الخام (PIB) على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب، و لقد كانت للم ص م مساهمة كبيرة 56% في فرنسا، 44% في النمسا، 43% في كندا، 33% في استراليا. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن 22 مليون الم ص م تشغل 52% من اليد العاملة و تساهم بالنصف في تشكيل الناتج الداخلي الخام[1].

أما في الجزائر فإن القطاع الخاص قد ساهم خلال عام 1998 بنسبة 53,6% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي[2] فالمؤسسات الخاصة تهيمن أساسا على القطاع الزراعي، التجاري والأشغال العمومية و البناء و الخدمات بصفة عامة

[1] - Ministère de PME/PMI, rapport sur l'état de secteur PME/PMI, juin 2000, P.16

[2]- **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص25.

جدول رقم 06 يمثل المساهمة في PIB حسب الطابع القانوني (2016/2010) **الوحدة:مليون دج**

الطابع القانوني	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
مساهمة القطاع الخاص في PIB	4671.68	84.99	4681.68	84.98	5137.46	84.77	6784.02	88.94	6393.95	91.08	4932.80	87.33	4950.72	85.63
مساهمة القطاع العام في PIB	824.53	15.01	827.53	15.02	923.34	15.23	844.02	11.06	640.39	8.92	716.10	12.67	831.32	14.37
المجموع	5496.21	100	5509.21	100	6060.80	100	7628.04	100	7174.73	100	5648.90	100	5782.04	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية معلومات وزارة الصناعة.

نلاحظ أنّ نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013، حيث قدّرت بـ88,94% وفي سنة 2014 عرفت مؤسسات القطاع العام أدنى مستويات مساهمتها حيث قدّرت بـ8,92%، أمّا سنة 2001 فهي السنة التي عرفت أعلى قيمة مساهمة للقطاع العام، يقابلها أخفض نسبة مساهمة للقطاع الخاص ، قدّرت هذه المساهمات بالترتيب على التوالي 23,60%، 76,40%.

الشكل رقم 08 يمثل المساهمة في PIB حسب الطابع القانوني للفترة (2010-2016).

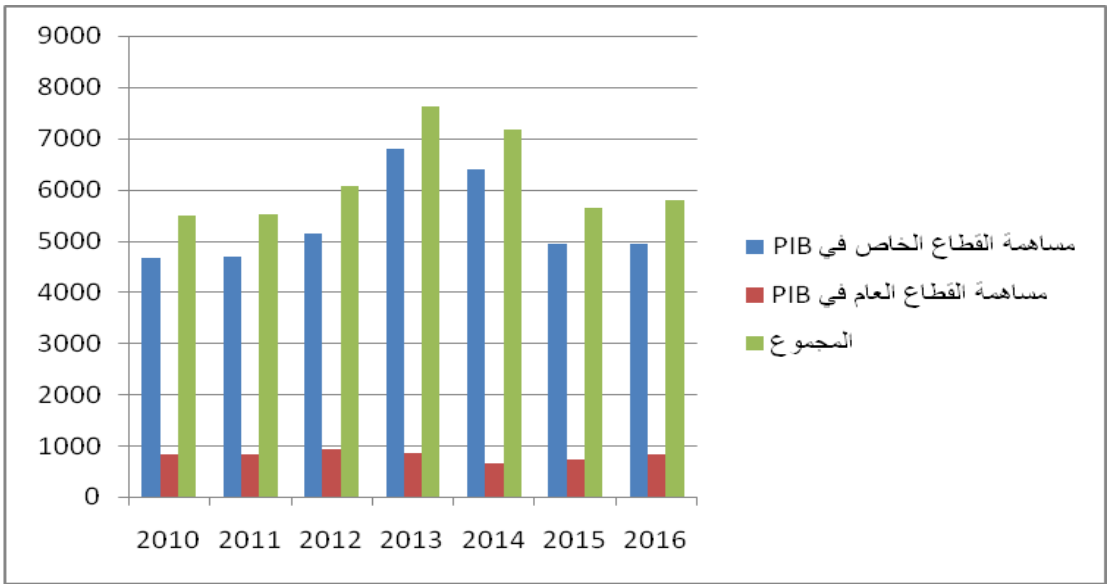

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية معلومات وزارة الصناعة.

المبحث الثاني: تشخيص بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نتناول في هذا المبحث تشخيص حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتطرق إلى الحالة التنظيمية و وضعية الموارد البشرية والوضعية المالية ثم الوضعية الإنتاجية والتسويقية، والهدف من ذلك هو تبيان نقاط القوة والضعف لكل من هذه الجوانب والتركيز عليها فيما بعد في عملية التأهيل خاصة الموارد البشرية منها.

المطلب الأول: البيئة التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات ككل يعتمد أساسا على أسلوب الإدارة في تسيير وتنظيم هذا القطاع وكذا تعاملها مع مديري المؤسسات الأخرى كما يتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم . فمؤسساتنا اليوم تتطور ببطء مقارنة بما تتطلبه التنمية الاقتصادية، هذا البطء ربّما راجع لنظام التسيير. ولهذا فان الإصلاح الإداري ضرورة ملحة لترقية وتأهيل هذا القطاع.

أوّلا: النظام الإداري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية[1]:

يمكن اقتراح الهيكل العام لنظام المؤسسات الجزائرية من خلال العناصر التالية:

1- الأنظمة الفرعية:

يحتوي النظام الإداري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على عدة أنظمة فرعية من الناحية النظرية، تعمل بشكل تكاملي من اجل توليد معلومات تفي باحتياجات التسيير المختلفة والممثلة في (الإعلام - التوضيح والفهم - التقرير والرقابة). لكن هذه الأنظمة لا توجد كليا على ارض الواقع، وإن وجدت فهي لا تعمل وفق مناهج ومعايير الممارسة المهنية وذلك ما يفسر الوضعية التسييرية التي آلت إليها المؤسسة الجزائرية. حيث يمكننا أن نلخص هذه الأنظمة وعملها الميداني في:

1-1- النظام المحاسبي: يقتصر عمل هذا النظام على التسهيلات المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة بغية الوصول إلى قوائم مالية ختامية يفترض أن تعبر عناصرها عن الواقع الفعلي

---

[1]– **صديقي مسعود،**" دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري"،تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية،جامعة سطيف ،(29- 30 أكتوبر 2001)،ص3، 4.

للمؤسسة، ونلاحظ غياب نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة الجزائرية باعتباره المسؤول عن تحديد مواطن الأعباء، تكلفة الوحدة المنتجة وربحيه كل وحدة مباعة، بالإضافة إلى كونه وسيلة من وسائل مراقبة التسيير، مع العلم أن الدول المتقدمة تشهد تطبيقا لأنظمة جديدة في المجال المحاسبي، ما يعرف بالمعايير الدولية المحاسبية.

2-1- النظام المالي: يمكن حصره في بعض المعاملات المالية كإصدار الشيكات، متابعة الخزينة، وهو من جهة أخرى غير قادر على تولي بعض المهام الحديثة كالمشاركة في مد جدول القيادة ببعض المؤشرات المالية الأساسية، استخراج بعض النسب وبعض المخططات المتعلقة بالتدفقات المالية للمؤسسة.

3-1- نظام **الأفراد:** يعمل هذا النظام على التسيير الإداري للموارد البشرية من خلال معالجة الأجور، متابعة الحضور، والجانب السلبي له هو عدم مراعاة سياسية التحفيز المختلفة، حيث أصبح الأجر في المؤسسات الجزائرية يعتبر على انه راتب شهري يتساوى فيه العامل الكفء بغيره، ما يوضح الغياب التام للإنصاف بأبعاده الثلاث (الداخلي- الخارجي- الذاتي).

4-1- نظام الإنتاج: يقتصر على بعض المتابعات الإدارية كالبحث عن الوحدات المنتجة وعدم التفكير في طرق وأنماط حديثة في الإنتاج.

5-1- النظام التسويقي: وهو غائب بشكل كبير في ظل الاحتكار وأحادية المنتج مع تأخر في الإلمام الكامل بالثقافة التسويقية من جانب المؤسسة بإهمالها لهذه الوظيفة واعتبارها وظيفة تجارية محضة وكذا ثقافة المستهلك الذي في غالب الأحيان لا يستجيب للحملات الاشهارية نتيجة التصرف العشوائي في طريقة الاستهلاك (غياب لثقافة الوفاء للمنتوج والمنتج معا).

6-1- المعالجة : تعمل الأنظمة المعلوماتية المختلفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق مسار للتجهيز لا يتكيف مع ما يمليه الإطار الجديد للتسيير، ولا مع ما يتطلبه اقتصاد السوق من السرعة في المعالجة.

7-1- التقدير: تخضع القرارات المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مهما كان نوعها (استراجية ، فنية، تكتيكية) للتقدير الشخصي من قبل أصحابها بدلا من ارتكازها على دراسة عميقة لنتائج القرار وانعكاساته على المؤسسة.

هذا التشخيص البسيط أعطانا صورة عن اختلال الحالة التنظيمية للمؤسسات الجزائرية التي تعاني من سوء التسيير. لكن رغم هذا فإنه توجد بعض النقاط الايجابية يمكن اعتبارها نقاط قوة تتمثل في بعض خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

- مرونة التنظيم: حيث تتوفر على هيكل اقتصادي أكثر قدرة على التكيف مع الأوضاع وطلبات المجتمع.

- اختلاف المهارات الإدارية والتنظيمية بسبب اختلاف أنماط الملكية.

- هياكل تنظيمية ذات نمط تقاولي أو وظيفي الهدف منها تقليص الأخطار والزيادة في مستوى الأرباح.

إن النظام الإداري والوضعية التنظيمية المعتمدة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا يتوافق مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها من خلاله، ولا يتكيف مع ما تقره متطلبات اقتصاد السوق ولا الإطار الجديد للتنظيم، من خلال عدم المقدرة على توليد معلومات ذات مصداقية، معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وملاءمتها لاتخاذ القرارات الفعالة في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: وضعية الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن هدف الدولة من دعم تأهيل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي فهي تسعى إلى رفع نسبة التشغيل والتخفيض من حدة البطالة من خلال استغلال هذا القطاع الذي بإمكانه توفير مناصب شغل لعدد هائل من الأشخاص حيث تبين إحصائيات 2017 أن عدد المشتغلين، بهذا القطاع يفوق 2 601 958 عاملا وهو رقم مهم، لكن وضعية الموارد البشرية في هذا القطاع لا تبعث على الارتياح ويعكس ذلك الحالة التنظيمية والإنتاجية للمؤسسات الجزائرية وهذا راجع إلى جملة من المشاكل زيادة إلى نقاط الضعف التي يتميز بها العامل الجزائري.

أوّلا: نقاط ضعف العامل الجزائري:

- العمال غير أكفاء مقارنة بمستوى النشاط والتكنولوجيا المستعملة حيث إنتاجية العامل الجزائري ضعيفة جدا مقارنة بإنتاجية العامل في الدول المتقدمة.[1]

- ضعف كفاءات المسيرين و المدراء و تخصص الكفاءات الإدارية قي ميدان واحد.

[1] - **المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

- العقلية المتخلفة التي يتميز بها العمال كعدم التقيد بالنظام الداخلي للمؤسسة، كاحترام مواقيت العمل والإخلاص في الأداء.

- عدم تحلي العامل الجزائري بروح العمل الجماعي وكذلك إتقان العمل والإبداع والابتكار.

- تفكير العمال في مصالحهم الشخصية وعدم الاهتمام بتنمية وتطوير مؤسستهم.

كل هذه النقاط السلبية التي يتميز بها العامل الجزائري راجعة إلي السياسة التي تتبعها معظم المؤسسات كحرمان العمال من فرص التكوين والتأهيل والبحث عن الربح السريع، إضافة إلى:

- ظروف العمل القاسية، حيث تنعدم أدنى الظروف الملائمة للقيام بالعمل.

- غياب الترقية والتحفيز، حيث نجد أغلب العمال يشتكون التهميش والإبعاد في مؤسساتهم .

- علاقات العمل السيئة التي تجمع المسؤولين بالعمال، والتي في أغلبها استبدادية.

- غياب التأطير وفرص التكوين بالنسبة للمسيرين والمدراء.

ثانيا: نقاط قوة العامل الجزائري:

- المستوى كاف ويسمح بتطوير برامج التكوين للرفع من الكفاءة.

- قدرة العمال على التكيف و تحمل عبئ أي مشروع مهما كانت طبيعته وحجمه.

- قدرة العمال على الإبداع والابتكار، يتجلى هذا من خلال هجرة الأدمغة.

إن للموارد البشرية أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية لذا ينبغي الاهتمام بهذه الموارد وتخصيص برامج لتنميتها وتطويرها فهي تلعب دورا حيويا داخل المؤسسة باعتبارها أداة تنفيذ. فالأهداف المسطرة في المؤسسة لا يمكن تحقيقها إذا همشنا أو غيّبنا الأهداف الأساسية للعمال، ومنه لابد على المؤسسات الجزائرية أن تسعى لصهر أهداف العمال ضمن الأهداف الرئيسية لها، ولعل أبرزها تحقيق النتائج الإيجابية والتوسع من اجل تلبية رغبات المستهلكين.

المطلب الثالث: البيئة القانونية

نهدف من خلا ل هذا المطلب إلى التطرق لمختلف المراحل التي مرّت بها القوانين التنظيمية من أجل تطوير وترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

أوّلا: مراحل تطور قوانين ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن القانون لم يهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا حديثا بسبب حداثة هذا القطاع الذي ظهر بعد الاستقلال و لم يتطور إلا بصفة بطيئة، حيث كان يخضع للقانون العام لأنه لم تكن هناك أحكام خاصة تنظمه، إلا في سنة1963 حيث صدر أول مرسوم يتضمن القانون الأول الخاص بالاستثمار الذي لم يكن له الأثر الكبير على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم صدر بعده القانون الجديد الخاص بالاستثمارات سنة 1966 والذي كان الهدف منه تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية، و بعدها لم يرد أي نص قانوني خاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى سنة1982 حيث صدر إطار تشريعي و تنظيمي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص في القانون المؤرخ في 21-08-1982[1] و الذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد أدى مسار الإصلاحات الى تكريس الاستثمار الوطني والأجنبي بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادر في 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بترقية[2] الاستثمار (قانون الاستثمار) وقد صدر هذا القانون لتدعيم و تعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمار .

وفي الواقع اصطدم تطبيق نصوص سنة 1993 بركود المحيط العام الذي يفترض انه في خدمة الاستثمار، إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بتسيير العقار الصناعي قد أدت تقريبا الى عدم فعالية الجهاز الجديد .

و لتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر الخاص بتطوير الاستثمار (رقم 01-03- الصادر في 20-08-2001) والقانون التوجيهي لترقية الم ص و م رقم 01- 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001.

[1] - **المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي**، مرجع سبق ذكره ،ص11.
[2] - نفس المرجع السابق، ص15

1-الأمر الخاص بتطوير الاستثمار: جاء نتيجة الإصلاحات الضرورية التي قامت بها الحكومة من أجل تحديث النظم القانونية المنظمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحت الرقم رقم 01-03- الصادر في 20-08-2001 .

1-1- أهداف الأمر الخاص بتطوير الاستثمار:[1]

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية و الاستثمارات الخاصة .

- توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براعة الاختراع.

- إلغاء المزايا المرتبطة بمرحلة الإنتاج مثلا (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المحلية والمستوردة، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات)

- الإبقاء على المزايا المرتبطة بمرحلة الاستغلال لكن حسب توجيهات المجلس الوطني للاستثمار .

- تشجيع الاستثمارات التي تستعين بالتكنولوجيات غير الملوثة، كما تتضمن نظاما استثنائيا وهو تشجيع الاستثمارات في المناطق التي ينبغي ترقيتها وفق ما حدده المجلس الوطني للاستثمار، والاستثمارات التي تكتسي أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني .

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يخضع لوصاية رئيس الحكومة .

1-2- مهام المجلس الوطني للاستثمار:

- اقتراح إستراتجية و أولويات تطوير الاستثمار.

- اقتراح التكييف مع الإجراءات التحفيزية الجديدة .

- إبداء الرأي حول المناطق المؤهلة للنظام الاستثنائي .

- إنشاء صناديق دعم الاستثمار.

من خلال ما سبق تظهر جليا النقاط الإيجابية التي جاء بها الأمر الخاص بتطوير الاستثمار 01-03- الصادر في 20-08-2001 والتي تعكس الإرادة السياسية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة

[1] - **المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي**، مرجع سبق ذكره ، ص16-18.

والمتوسطة بهدف امتصاص البطالة والعمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، إذ لابد من المتابعة الميدانية في تطبيق أهداف الأمر وتجنب احتكارها حبرا على ورق.

2- القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يحدد و يضبط إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة ، بهدف تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تضمن عدة أهداف نلخصها فيما يلي:

2-1- أهداف القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]:

- إنشاء صندوق ضمان القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق إنشائها و تأهيلها.

- دعم ومساندة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتدابير المشتركة بتطوير نظام إعلام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشاور مع الحركة الجمعوية في المؤسسات.

- أولى هذا القانون أهمية خاصة للجانب المتعلق بالإعلام الاقتصادي والإحصائي .

- ترقية المناولة باعتبارها أحسن وسيلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- إنشاء صندوق ضمان القروض تبعا لنص المادة 14 منه.

- إنشاء فضاءات للتشاور والحوار والاتصال والتي نص عليها في مواده 21-25 بإنشاء مجلس وطني استشاري وكذا المجلس الوطني لترقية المناولة على التوالي.

- إنشاء مراكز التسهيل كغيرها من هيئات الدعم.

نلاحظ من خلال هذه القوانين التوجيهية اهتمام السلطات بتهيئة محيط قانوني خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقيتها وتوجيهها لكن ذلك يبقى غير كاف في غياب التجسيد الفعلي لهذه النصوص على ارض الواقع.

[1] - **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص13، المادتين 20-21.

المطلب الرابع: القطاع المصرفي وتأثيره على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الجهود المبذولة من اجل تعديل الجهاز الإنتاجي طيلة عِقْدٍ من الزمن (1990- 2000) استنفذت قدرات مالية معتبرة تقارب 1400 مليار دج[1].

إن المنظومة المصرفية وعلى الرغم من صدور قانون النقد والقرض (1990/10) والذي فسح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى فانه لم يلعب دوره كوسيط مالي و نقدي. فالمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الإنتاجية، وعدم قدرة المؤسسات المصرفية على تغطية احتياجاتها وتمويل استثماراتها صعب من إمكانية وجود مصادر تمويلية تضمن تغطية احتياجات التمويل وبالتالي التهديد بالزوال لقطاع يعتمد عليه للمضي نحو اقتصاد السوق .

أوّلا: وضعية الجهاز المصرفي الجزائري[2] :

1-الوضعية المالية للبنوك الجزائرية: تعيش البنوك الجزائرية وضعية مالية صعبة نتيجة لتسيير الديون الضخمة الممنوحة لقطاع اقتصادي عمومي مختل هيكليا، و رغم بداية تسديد سندات الخزينة العمومية التي تمثل رؤوس الأموال التي استدانتها المؤسسات الاقتصادية العمومية من البنوك العمومية تبعا للزيادة التي عرفتها الجباية البترولية فان تحسن خزينة البنوك لم تؤدي الى زيادة ملموسة للقروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية.

2-المشاكل التي تواجه البنوك الجزائرية: تتعذر البنوك دائما بالمشاكل والصعوبات التي تعرفها عند إعادة تمويل خزينتها لدى البنك المركزي والسوق النقدية وكلفته المالية ، بالإضافة الى محدودية الموارد التجارية المحصلة، هاته العوامل تؤثر على كلفة إيجار المال مما يؤدي الى تثبيط عزيمة أصحاب المشاريع الاستثمارية، كذلك فان البنوك ملزمة باحترام قواعد المخاطرة المحددة من طرف البنك المركزي الذي يقوم بتسطير الحدود القصوى لالتزامات البنوك بالنسبة للأموال الخاصة الصافية لزبون واحد من جهة و لمجمل الزبائن من جهة أخرى.

3-أنماط تسيير البنوك الجزائرية: البنوك في صورتها الحالية هي حبيسة أنماط تنظيمية وتسييرية تقليدية موروثة عن عهود سابقة والتي جعلت منها مستودعا للبيروقراطية الإدارية، ومحلا لمركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض، كانت لهما الآثار السيئة على آجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة بالنسبة للمستثمرين المحليين في المناطق الداخلية للبلاد . كما لها تحفظا

[1] - **الشريف بقة** ،"المنظومة المصرفية الجزائرية الواقع و الآفاق"،تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية،جامعة سطيف ،(29، 30 أكتوبر 2001)،ص1.

[2] - **حميسي يوسف**،"آفاق تمويل الم ص وم في الجزائر"،فضاءات 0 (جانفي ،فبراير2002)،ص7.

كبيرا في تقديم القروض وبالأخص إذا كانت ذات طبيعة استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل، فالبنوك اليوم تفضل الائتمان التجاري و تمويل المهن الحرة وذلك لأنها قروض قصيرة الأجل ومؤكدة من حيث الاسترجاع.

ثانيا: تأثير النظام المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن أن نبين تأثير النظام المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبراز الايجابيات و السلبيات والتي تعطينا صورة واضحة عن ذلك.

1- الايجابيات: تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي قامت بها الدولة لإنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي قام ببعض الإصلاحات التي لها اثر طفيف على الاستثمار تتمثل في:

- رفع القروض الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 32% و ذلك بين سنتي 1998 و2000.

- وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي ساهمت في رفع مبلغ الإعفاءات التي بلغت 32.7 مليار دج في 31 ديسمبر سنة 2000 والذي استفادت منه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

- توقيع بروتوكول اتفاق مع خمسة بنوك عمومية وهي" البنك الوطني الجزائري ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، القرض الشعبي الجزائري ،بنك التنمية المحلية ، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي"، في 23 ديسمبر 2001، يضمن التعاون لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية (البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)[2].

- في إطار برامج الإنعاش الاقتصاد ، أدرج قانون المالية التكميلي لسنة 2001 غلافا ماليا قدره 2مليار دج على امتداد 3 سنوات لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية، إضافة إلى غلاف مالي آخر بقيمة 2 مليار دج على امتداد 3 سنوات خاص بتمويل إصلاح وعصرنة المناطق الصناعية التي استفادت 39 منطقة صناعية منها من عملية الإصلاح بقيمة 1.2 مليار دينار و تجدر الإشارة الى أن مخطط دعم

[1] - **المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص77.
[2] - **حميسي يوسف**، مرجع سبق ذكره، ص7.

الإنعاش الاقتصادي هو أحد النشاطات العامة للسلطات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

- مساهمة البنوك العمومية في سنة 2003 بتمويلات قدرها 555 مليار دج أي بنسبة 40,60% من مجموع التمويلات مقارنة بسنة 2001 حيث قدر المبلغ آنذاك بـ 353 مليار دج أي ما يمثل 30,72% من مجموع التمويلات، تزايدا طفيفا[2].

- الإعلان عن إنشاء مؤسستين ماليتين ستساهمان بلا شك في تسهيل الحصول على القروض البنكية وهي صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دج وصندوق رأس مال المخاطرة قدره 3.5 مليار دج.

و تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في القانون التوجيهي تم إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(الجريدة الرسمية رقم74مرسوم تنفيذي رقم 02-73 المؤرخ في2002/11/11) الذي انطلق فعليا منذ مارس 2004 و الذي سيساهم بدوره في التخفيف من حدة مشاكل التمويل، و كل هذه النقاط الايجابية التي تم العمل من أجل توفيرها لإصلاح المنظومة البنكية والمالية بهدف توفير آليات مالية تتلاءم و خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القضاء على مشاكل التمويل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي أثرت سلبا على نشاطه ويمكن إدراج هذه المشاكل في :

2- السلبيات:

تتمثل في الصعوبات التي يخلقها النظام المالي نذكر منها[3] :

2-1- صعوبات مرتبطة بالتمويل على مستوى:

- الاستفادة من القروض لدى البنوك لتغطية احتياجات التسيير والاستثمار (شروط الاستفادة من القروض صعبة).

- نمط التنظيم المصرفي المتميز بقرارات مركزية و متمركزة في العاصمة.

- غياب هيئات التمويل متخصصة وكذلك عدم تنوعها.

---

[1] - **المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2] -www.pmeart-dz.org

[3] - **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص60، 82، 83.

- إجراء تحويلات الأموال تستغرق وقتا طويلا.

- محدودية التقنيات .

- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية ومركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض كانت لهما الآثار السلبية على آجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية.

- تحفظ كبير في تقديم القروض خصوصا إذا كانت ذات طبيعة استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل.

2-2- محدودية التقنيات المستعملة في ميدان منح القرض بحيث أنها تنحصر في:

- حركية المكشوف في الحساب الجاري من اجل تمويل استغلال المؤسسة.

- القرض المتوسط الأجل القابل لإعادة خصمه لدى البنك المركزي في تمويل الاستثمارات.

- استعمال القروض المستدينة كوسيلة مالية أساسية في العلاقات التجارية والمالية الخارجية .

رغم كل الإصلاحات المتعلقة بتسهيل عملية تمويل المشاريع، إلا أن واقع الحال غير ذلك ولعل أبرز دليل على هذه الوضعية المزرية انعدام الربط المباشر للوكالات البنكية بشبكة المعلومات (الكوابل البصرية) إذ لازالت ليومنا هذا تعتمد على البريد الوارد، مما يتنافى مع التطور التكنولوجي في الوقت الحالي. كما نجد تسهيلات كبيرة للمستوردين في تزويدهم بالعملة الصعبة التي يذهب جلها للأسواق الموازية (السكوار) من أجل تضخيم المستويات الربحية.

المطلب الخامس: البيئة الجبائية والاستثمارية

من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه لا بد من مراعاة هذا التطور في جميع الجوانب المتعلّقة بها ولعلّ أبرز ما يجب العمل على تحيينه وتحديثه، يتمثل في النظامين الجبائي والاستثماري.

أوّلا: البيئة الجبائية:

في علاقة النظام الضريبي للمؤسسة في الجزائر يمكن أن نلاحظ أنه بالرغم من محاولات تعديل المحيط الضريبي للمؤسسة والتي تبقى محاولات جادة وهادفة إلا أنها لا زالت بعيدة عن الطموح الذي تسعى إليه المؤسسات. فالصعوبات الجبائية التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منعتها من إجراء العديد من الاستثمارات الضرورية لتكييف أداتها الإنتاجية مع النطاق الاقتصادي الجديد، لكن ذلك لا يعني انه لا توجد جهود لتحسين النظام الجبائي حتى لا يصبح عائقا لإنعاش النشاط الاقتصادي .

1- الجهود المبذولة لتحسين البيئة الجبائية :

تتمثل في الجهود المستمرة في اتجاه تبسيط الإجراءات الضريبية وتخفيف الأعباء عن المؤسسات وهذا بهدف تهيئة محيط جبائي يتلاءم مع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويساعد على ترقيتها ويمكن رصد بعض هذه الجهود فيما يلي:

- خلال العشرية الفارطة انخفضت الجباية كثيرا، إذ أن الضريبة على أرباح الشركات التي بلغت نسبة50 % سنة 1991 تراجعت بشكل كبير في اقل من عشر سنوات إذ انتقلت من50 % الى42 % ثم 38 % و استقرت في نسبة 30%. كما انتقلت النسبة الهامشية العليا للرسم على الدخل الإجمالي من70 % سنة 1992 الى أن وصلت الى40 % سنة 2000.

- انتقل السقف المعفي من الضرائب من 25.000 دينار جزائري في السنة الى 30.000 دينار جزائري منذ عام 1994 الى 60.000 دينار جزائري في السنة منذ 1999.

- عرفت الأعباء الجبائية التي تتحملها المؤسسات وهي الرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي انخفاضا محسوسا.

- انخفاض نسبة الرسم على النشاط المهني من 2.55% الى2% (قانون المالية التكميلي 2001) في حين تراجع الدفع الجزافي على التوالي من 6%الى 5% في إطار قانون المالية لسنة 2001 والى 4 %في إطار قانون المالية لسنة 2002 ليصل إلى 1%ابتداء من جانفي2005.

و قد سجل فرض الضرائب على السلع والخدمات أيضا نفس التراجع من حيث العدد ومستوى نسب انخفاض فرض الضرائب في مجال الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات من 18 معدل سنة 1991الى أربع معدلات سنة 1992 ثم ثلاث معدلات سنة 1995 (إلغاء نسبة الزيادة بـ 40%) وأخيرا معدلين منذ الأول من شهر جانفي 2001، و النسبة العادية لهذه الضريبة كانت تقدر بـ 25%سنة 1991 انتقلت الى 21%سنة 1992 واستقرت عند 17%عند جانفي 2001[1].

- صدور الأمر المتعلق بتبسيط وتخفيف التعريفة الجمركية باعتماد أربع معدلات فقط (0-5-15-30) مع تصنيف أكثر انسجاما للتعريفة يؤخذ بعين الاعتبار كمقياس درجة تصنيع المنتج واعتماد الفاتورة كأساس للإخضاع بدلا من القيمة الإدارية.

- إلغاء الرسم النوعي الإضافي واستبداله مؤقتا برسم داخلي على الاستهلاك معدله الأقصى 30% وفي هذا تخفيف كبير من الآثار الناجمة عن ثقل هذا الرسم وعرقلته بالأساس للإنتاج المحلي[2].

2- الصعوبات الجبائية التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يتعلق الأمر هنا بالطريقة المعمول بها حاليا لاقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي، علما أن الصعوبات التي تعترض جهاز الإنتاج في استغلاله والنظام الجبائي المطبق على عمليات إعادة استثمار الفوائد قد منع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجراء استثمارات ضرورية لتكييف أداتها الإنتاجية مع النطاق الاقتصادي الجديد .

زيادة على هذا ارتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الاقتصادية بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص كانت له انعكاسات سلبية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بقي أن نشير الى انه رغم إقرار قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فانه لم يتم التفكير بعد في إعداد تدابير ضريبية خاصة بهذا النوع من المؤسسات .

---

[1] - **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص78، 79

[2] - **عبد المجيد قدي** ،" السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، (29، 30 أكتوبر2001) ، ص6.

ثانيا: البيئة الاستثمارية:

تلعب الاستثمارات دورا ايجابيا باعتبارها الفضاء الذي يحقق الاستقرار الاجتماعي بتوفيرها لمناصب الشغل وإيجادها للثروة وتكثيفها للنسيج الصناعي والمؤسساتي، لكن رغم أن السوق الجزائرية محفزة لفرص الاستثمار، إلا أن عدم استقرار الإطار القانوني والتنظيمي لا يحث الأجانب ولا الجزائريين على المجازفة . فوضعية الاستثمارات خارج قطاع المحروقات مماثلة لوضعية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ويرجع ذلك الى المحيط الخاص بالاستثمارات المتميز بعقبات عديدة تعطل وتبطل تنفيذ المشاريع والتي سوف نوجزها في جملة من المشاكل .

1- صعوبات ومعوقات الاستثمار في الجزائر:

هي جملة من المشاكل التي تواجه المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي خاصة عند إنشاء مشروع أو تكوين مؤسسة، ونذكر من بينها:

- معاناة الاستثمار المنتج من عبئ الإدارة: ففي مرحلة إنشاء مشروع يكلف المستثمر عبؤ هذا الجهاز الذي تعكس أنظمته التسييرية مميزات محيط غير مرن، كتباطئ الإجراءات، تعقيد الشبكات، نقص تكوين الموظفين، أما بالنسبة لمرحلة تكوين المؤسسة تستغرق الإجراءات فيها وقتا طويلا، فبعض الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق جدُّ معقدة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة.

- قيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السجل التجاري: إن الوثائق والإجراءات هي نفسها سواء تعلق الأمر بمستثمر وطني أو أجنبي، و بعد أن تتم التسمية على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري، يجب على المستثمر أن يسجل مؤسسته على مستوى مكتب التوثيق وبعد أن يتم المستثمر كامل الإجراءات عليه أن يتبع مسارا إداريا طويلا ومعقدا، يتمثل في التصريح على مستوى المصالح الجبائية للحصول على رقم التسجيل الجبائي، ومعاينة محل الإنتاج أو مقر المؤسسة من طرف تلك المصالح بحضور محضر قضائي، وبعد ذلك يجب على المستثمر دفع ضريبة الجباية على مستوى قباضة الضرائب، وهذا في زمن الرقمنة أين يتم استخراج وثائق الحالة المدنية على مستوى التراب الوطني.

- العقار الصناعي: يجد المستثمر نفسه أمام العديد من الهيئات (وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار، حاليا الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، ولجان التنشيط المحلي لترقية الاستثمار CALPI) و التي برهنت على عجزها بسبب:

- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي.

- عدم وفرة الأراضي الصناعية.

- غياب تسيير المساحات الصناعية.

يظهر انه لأول وهلة يكفي تقديم ملف استثمار على مستوى لجنة التنشيط المحلي وترقية الاستثمار أو حاليا في الشباك الوحيد لكل ولاية للحصول على ارض صناعية و في الواقع فان الأمور أكثر تعقيدا من ذلك، فمشكل البيروقراطية يشكل أهم حاجز تتحطم عنده إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- آفاق تنمية الاستثمار في الجزائر :

لقد قامت السلطات العمومية في الجزائر ببذل مجهودات كبيرة لتشجيع الاستثمار وترقيته من خلال جملة من المراسيم التنفيذية التي تسهل أكثر إجراءات الاستثمار منها :

- المرسوم التنفيذي رقم 01- 382 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات تنظيم و تسيير الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار اصدر لتصحيح نقائص الجهاز القديم وتسهيل كيفيات إنشاء الاستثمار من خلال فتح "الشباك الوحيد " الذي يضم جميع الهيئات والمصالح المعنية والتي تساعد على تسهيل انجاز الاستثمار.

- تخفيض حقوق التسجيل على المستوى الجبائي عند تكوين مؤسسة وهو القرار الذي جاء به قانون المالية لسنة 2002[1].

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تضمن جملة من الإصلاحات تهدف الى تنمية الاستثمار نذكر منها :

- إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرسوم رقم 02 -373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 و يهدف الى دعم ومرافقة المستثمر ورفع الحواجز والعراقيل التي تعترضه أثناء تحقيق مشروعه في مجال الحصول على القروض.

- إنشاء فضاءات للتشاور والحوار والاتصال حيث تعتبر سندا للاستثمار والمتمثلة في مشروع إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكريسا للمادة 25 من القانون التوجيهي وكذا مشروع إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة تطبيقا للمادة 21 من نفس القانون.

[1] - **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص57.

- إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعبر عنه في طلب القانون التوجيهي ببنك المعطيات الاقتصادية.

- ترقية الشراكة وهي خيار استراتيجي يعول عليها من اجل استقطاب الخبرات والمعارف ورصد التمويلات و تحسين القدرات التسييرية لأصحاب المشاريع و تأهيل مؤسساتهم.

- مراكز التسهيل و التي تسعى الى إقامة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي وذالك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية و تنظيمية حول الأسواق المحلية و الدولية[1].

من خلال هذه الجهود نلاحظ الإرادة السياسية للدولة لتطوير وترقية الاستثمار وتوفير الآليات الملائمة لتجسيده ميدانيا، إلا أن واقع الحال غير ذلك، فأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطمح إلى إعفاءات ضريبية حقيقية ولمدة أطول تسمح لها بتحقيق التوسع والتطور والاعتماد على التمويل الذاتي، وهذا بعد تسديد القروض المترتبة عن بداية نشاطها، كما نلمس الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع من حيث العقار الصناعي الذي يسير بطرق بيروقراطية من طرف الإدارة المحلية، ولعل الزيارات الميدانية للمناطق الصناعية خير دليل على هذا، إذ نجد أغلب القطع المقدمة في إطار الاستثمار المنتج مجهزة لأغراض أخرى أغلبها تجارية بامتياز.

[1] - **محمد النعمان بتيش**، مرجع سبق ذكره، ص10، 12،11

خلاصة:

لقد أصبح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تطوير اقتصاديات الدول المتقدمة، ولم يظهر ذلك في الاقتصاد الوطني إلا مؤخرا من خلال النسب الهامة التي ساهم بها هذا القطاع في التنمية الاقتصادية التي شهدتها الجزائر مؤخرا، فالخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أهميتها الاقتصادية جعلت منها قطاعا حيويا يحضى بكثير من الدعم والعناية من قبل السلطات العمومية التي أظهرت نيتها في دعم وتنمية هذا القطاع.

لكن هذا القطاع ينشط حاليا في محيط متغير ومتجدد باستمرار بفعل الانفتاح الاقتصادي واتفاقيات التبادل الحر مع الشريك الاقتصادي الجديد " الإتحاد الأوروبي" بالإضافة إلى الصعوبات والعراقيل التي يواجهها هذا القطاع كصرامة المحيط الاقتصادي، الإداري والتجاري و القانوني وعدم ملاءمتهم لنشاط وخصائص هذا القطاع .

خطر المنافسة والمشاكل والصعوبات أصبحن يهددن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يستوجب تبني إصلاحات واسعة و فعالة تمس جميع جوانب هذا القطاع باعتباره نظاما مفتوحا يتلقى تأثيرات المحيط.

الفصل الثالث

واقع وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوجه المقاولاتي في الجزائر

تمهيد:

نظرا للأهمية البالغة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمكانة التي تحظى بها في الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية التي لا يختلف فيها اثنين، ومن الناحية الاجتماعية لما تسهم به من خلق لمناصب شغل تساعد على خفض مستويات البطالة من جهة، وتحسين الظروف الاجتماعية لأفراد المجتمع من جهة أخرى بتوفير مداخيل مستقرة وضمان جانب من الجوانب المهمة في حياة الأفراد والمتمثّل في الضمان الاجتماعي، ومن ناحية أخرى أكثر أهمية التوجه السياسي بعد عديد الأزمات التي مرت بها البلاد، ولا سيما انخفاض أسعار البترول، كل هذا أدّى بأصحاب القرار في الجزائر إلى الاتفاق سواء اقتصاديين أو سياسيين على أن الحل يكمن في خلق نسيج متماسك من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولن يتأتى هذا بمحض الصدفة، بل بالتخطيط والاستشراف.

هذا الاهتمام البالغ جعل الدولة في دوامة من العقبات والعراقيل التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة، ومن أجل تذليل هذه الصعوبات عمدت الدولة إلى إيجاد حلول آنية ومستقبلية من أجل ضمان مناخ ملائم للأعمال، تأتى هذا من خلال المراسيم والقرارات التي نشأ على إثرها عدّة وكالات لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسعتها، وإضافة إلى الاهتمام البالغ بحاملي المشاريع خاصة الشباب منهم وهذا بإنشاء صناديق دعم وضمان للقروض الممنوحة في مرحلة الإنشاء وكذا التوسعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على بعث روح المقاولاتية في أوساط الشباب طلبة الجامعات من خلال إنشاء دور للمقاولاتية تهدف إلى رفع نسبة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف خريجي الجامعات. ولإبراز هذا تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث تطرقنا في أوّلها إلى الوكالات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى صناديق دعم وضمان قروضها، كما تم إبراز أجهزة مرافقتها في المبحث الثالث.

المبحث الأوّل: الوكالات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهميتها الاقتصادية من جهة، ونظرا للقرارات والتوجهات السياسية من أجل النهوض بالاقتصاد وتنويعه من جهة أخرى ومن بين هذه الأجهزة الوكالات الوطنية المختلفة التي سنتطرق إليها كل على حدة.

المطلب الأوّل: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي أنشئت سنة[1] 2001، في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن. يُخوَّل للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات. ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة، وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[2].

أوّلا: التحسينات التي قامت بها الوكالة[3]:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتجيات وأولويات التطوير.
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير موارد بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عملية الاستثمار.
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها.
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار.
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار.
- تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا.
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا.
- تخفيف ملفات طلب المزايا.

---

[1] - **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 55، المادة 01، 26 سبتمبر 2001، ص **08**.

[2] - **Ahmed Chehit**, Guide de l'investissement et de l'investisseur, Grand Alger livres, Alger, 2004, PP: 41-42.

[3] - http://www.andi.dz/index.php/ar/revue-andi; consulter le 01/07/2017

التحسينات التي قامت بها الوكالة تبرز الإرادة الإيجابية في العمل على تسهيل وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، مما يساعد على بلورة الأفكار والعمل على تجسيدها على أرض الواقع، من خلال التقرب من فروع الوكالة المتواجدة في جميع الولايات.

ثانيا: مهام الوكالة[1] : تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج.
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها

من خلال المهام المنوطة بالوكالة نلمس الدعم والمساعدة والمرافقة للمستثمرين في تجسيد مشاريعهم وتطويرها، إلاّ أننا نفتقد الحملات الإعلامية والتحسيسية خاصة في الأوساط الجامعية التي تؤثر إيجابا على توجهات الطلبة المهنية، وتساعدهم على بلورة أفكارهم، كما تحفزهم على التوجه المقاولاتي حتى يساهموا في تحقيق أهدافها، ومنه إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: الشباك الوحيد للوكالة[2]:

الشباك الوحيد غير المركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية، يضم علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات و الهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي :

- تأسيس وتسجيل الشركات
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات

[1] - http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi; consulter le 02/07/2017
[2] - http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/presentation; consulter le 02/07/2017

على هذا النحو، فإن الشباك الوحيد مكلفٌ باستقبال المستثمرين، استلام ملفات تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية مع حسن إنهائها.

1- دور الشباك الوحيد:

يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، لهذا الغرض يؤهل ممثلوا الإدارات والهيئات الموجودون على مستوى المراكز لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، وتقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات. كما يكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.

من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات بغرض السماح لإنشاء فضاء ضروري لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية.

إن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومة البسيطة بل تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، وهذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة في اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات والهيئات المعنية، لممثليهم داخل الشباك.

2- تشكيلة الشباك الوحيد:

يضم الشباك الوحيد اللامركزي، المنصب على مستوى مقر الولاية، المراكز الأربعة الآتية:

2-1- مركز تسيير المزايا:

يكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة، لفائدة المستثمرين بموجب التشريع المعمول به، وعلى هذا الأساس، يقوم مركز تسيير المزايا بما يلي:

- يؤشر في أجل لا يتجاوز ثمان وأربعين (48) ساعة على قائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا وكذا مستخرج القائمة المشكلة للحصص العينية.
- يرخص حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المتخذ تطبيق القانون المتعلق بترقية الاستثمار، بالتنازل وتحويل الاستثمار، ويتلقى التصريحات المرتبطة به عندما تتعلق هذه العمليات بأصل واحد أو أكثر من الأصول المنفردة.
- يُعدّ الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة باقتناء السلع والخدمات الواردة في قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية.

- يُعدّ محضر معاينة الدخول في الاستغلال بغرض الاستفادة من المزايا أو الإقفال النهائي لملف الاستثمار.
- يعالج بالاتصال مع إدارة الجمارك ، طلبات رفع عدم القابلية لتحويل السلع المقتناة في ظل شروط تفضيلية ويُبلغ القرارات المتعلقة بها.
- يُعدّ الكشف السداسي للمقاربة بالاستثمارات التي حلت آجال آثار تسجيلها ومحاضر معاينة الدخول في الاستغلال المستلمة.
- يوجه إعذارات للمستثمرين الذين لم يحترموا الالتزام بتقديم محضر معاينة الدخول في الاستغلال.
- يصدر إشعارات بالتجريد من الحق في المزايا، بالنسبة للاستثمارات الخاضعة لاختصاصه، ويقوم عند الاقتضاء بسحبها.

2-2- مركز استيفاء الإجراءات:

يكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع، ويضم، ضمن نفس الفضاء، المصالح المكلفة مباشرة بتنفيذ الإجراءات المرتبطة بدخول وممارسة النشاطات وإنجاز المشاريع، لاسيما التصريحات أو التبليغات أو الطلبات الضرورية من أجل الحصول على التراخيص لدى السلطات المختصة. كما يضم زيادة على أعوان الوكالة المعنيين، ممثلي المجلس الشعبي البلدي الذي يتبعه مكان إقامة الشباك الوحيد اللامركزي، المركز الوطني للسجل التجاري، التعمير، البيئة، العمل، صندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وغير الأجراء ، وعليه :

- يسجل ممثل الوكالة الاستثمارات ويُبلّغ شهادات التسجيل، ويكلف بدراسة كل طلبات تعديل شهادة تسجيل الاستثمار وكذا تمديد الآجال المتعلقة بها.
- يتعين على ممثل المركز الوطني للسجل التجاري أن يسلّم في اليوم نفسه شهادة عدم سبق التسمية، ويسلّم في الحال الوصل المؤقت الذي يمكن المستثمر من القيام بالترتيبات الضرورية لإنجاز استثماره.
- يكلف ممثل التعمير بمساعدة المستثمر في إتمام الترتيبات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء والرخص الأخرى المتعلقة بحق البناء، ويتسلم الملفات التي لها علاقة بصلاحياته ويتولى شخصيا، متابعتها حتى انتهائها.
- يكلف ممثل البيئة بإعلام المستثمر عن الخارطة الجهوية لتهيئة الإقليم وعن دراسة الأثر وكذلك عن المخاطر والأخطار الكبرى، كما يساعد المستثمر في الحصول على التراخيص المطلوبة فيما يخص حماية البيئة، ويتسلم الملفات التي لها علاقة بصلاحياته ويتولى شخصيا متابعتها حتى انتهائها

- يعلم ممثل التشغيل المستثمرين بالتشريع والتنظيم الخاصين بالعمل ويتولى الاتصال بالهيئة المكلفة بتسليم رخصة العمل، وكل وثيقة مطلوبة وفق التنظيم المعمول به بهدف الوصول إلى قرار في أقرب الآجال، كما يكلف أيضا بجمع عروض عمل المستثمرين ويقدم المترشحين للمناصب المقترحة. كما يكلف بجمع طلبات التراخيص ورخص العمل ويتولى تحويلها إلى الهياكل المعنية ويتتبع دراستها حتى الوصول إلى القرار النهائي.

- يكلف ممثل المجلس الشعبي البلدي بالتصديق على كل الوثائق الضرورية لتكوين ملف الاستثمار وفقا للتنظيم المعمول به، ويتم التصديق على الوثائق في نفس الجلسة.

- يكلف ممثلو هيئات الضمان الاجتماعي، في نفس الجلسة ، بتسليم شهادات المستخدم وتغيير الموظفين والتحيين وتسجيل المستخدمين والأجراء، وكذا كل وثيقة تخضع لاختصاصهم.

2-3- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات:

يكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات، ويقدم للاستثمارات القابلة للاستفادة من منظومة القانون المتعلق بالاستثمار، خدمة الإعلام والتكوين والمرافقة:

- بعنوان الإعلام: يقوم بدور الاتصال وتوفير كل المعلومات التقنية والاقتصادية والإحصائية حول كل جوانب المشروع المزمع.

- بعنوان التكوين: ينظم دورات تكوين لفائدة حاملي المشاريع تتعلق بكل مراحل المشروع.

- بعنوان المرافقة: يقدم خدمات المرافقة من الفكرة إلى غاية مرحلة إنجاز المشروع، ويطور بهذه الصفة، خدمة جوارية لفائدة حاملي المشاريع في إعداد مخطط الأعمال وتركيب المشروع.

2-4- مركز الترقية الإقليمية:

يكلف بالتعاون الوثيق مع الجماعات المحلية التابعة لدائرة اختصاصه، بالمساهمة في وضع وإنجاز إستراتيجية تنويع وإثراء نشاطات الولاية التي يوجد فيها عن طريق تعبئة مواردها وطاقاتها، وبهذه الصفة يكلف مركز الترقية الإقليمية بما يلي:

- القيام بتطوير المعرفة المثلى الممكنة للاقتصاد المحلي وإمكاناته وكذا نقاط قوّته قصد السماح للسلطات المحلية باستحداث محيط محفز للاستثمار الخاص، وللمستثمرين باتخاذ قرارات مبنية على معطيات مطابقة لواقع الإقليم المعني.

- تشخيص ونشر وضمان ترقية، فرص الاستثمار والمشاريع المحلية المحددة، لفائدة المستثمرين.

- وضع بنك معطيات يسمح للمستثمرين بالاطلاع على مختلف الفرص والإمكانات الموجودة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المحلي.

- إعداد مخطط ترقية الاستثمار واقتراحه على السلطات المحلية على مستوى الولاية المعنية، وتصور وإعداد وتنفيذ أنشطة جذب رؤوس الأموال الضرورية لإنجازها.
- مسك وضبط بنك معطيات، بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، حول الأوعية العقارية المتوفرة في الولاية التي يوجد فيها.
- تقييم المناخ المحلي للاستثمار ومحيط الأعمال وتحديد العراقيل واقتراح تدابير لرفعها على السلطات المعنية.
- وضع خدمة لإقامة علاقات أعمال وشراكات بين المستثمرين الوطنين والأجانب.
- وضع خدمة متابعة ما بعد الاستثمار لفائدة المستثمرين الموجودين.
- يؤهل ممثلوا الإدارات العمومية والهيئات الموجودون على مستوى المراكز، من أجل تسيلم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، و تقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات.
- التدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.

من خلال تطرقنا للمراكز المكونة للشباك الوحيد اللامركزي للوكالة ودوره الهام في تبسيط الإجراءات الإدارية في مسار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نثمن هذه الجهود المبذولة من طرف جميع المراكز والتي ترمي إلى تسريع عملية الإنشاء، إلا أن هذا الشباك هو الآخر لم يسلم من التجاوزات والبيروقراطية في التعامل وهذا بالتباطئ والتماطل في القيام بالمهام من طرف عمال الشباك، هذا ما ينفر المستثمرين في غياب الرقابة المستمرة من طرف القائمين على الوكالة.

رابعا: بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017[1]:

ملاحظة: هذه الجداول الإحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2017 تتكون من المعلومات الحية من قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منقحة ومصححة في ضوء المشاريع الملغاة.

1-المشاريع الإستثمارية المصرّح بها:

المشاريع المصرّحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بنوعيها المحلي والأجنبي نستعرضها من حيث عدد المشاريع، قيمتها المالية وعدد مناصب الشغل في الجدول التالي:

[1] - http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395; consulter le 15/09/2018

الجدول رقم 07: المشاريع الاستثمارية المصرحة من سنة 2002 إلى 2017 مليون دج

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	مناصب العمل	النسبة المئوية
محلي	62 334	99	11 780 833	82	1 098 011	89
أجنبي	901	01	2 519 831	18	133 583	11
المجموع	63 235	100	14 300 664	100	1 231 594	100

Source : www.andi.org.dz

من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلب الاستثمارات المدعمة هي استثمارات محلية بنسبة 99%، تمثّل ما قيمته 833 780 11 مليون دج، تشغّل 011 098 1 منصب عمل بنسبة 89%.

كما يمكننا تقسيم هذه المشاريع حسب قطاع النشاط من حيث عدد المشاريع، قيمتها المالية وعدد مناصب الشغل كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب قطاع النشاط من سنة 2002 إلى 2017 مليون دج

النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	مناصب العمل	النسبة المئوية
الزراعة	1 342	2.12	260 750	1.82	55 240	4.49
البناء	11 031	17.44	1 331 679	9.31	242 428	19.68
الصناعة	12 698	20.08	8 373 763	58.56	538 558	43.73
الصحة	1 093	1.73	221 383	1.55	25 968	2.11
النقل	29 267	46.28	1 164 966	8.15	158 780	12.89
السياحة	1 266	2.00	1 228 830	8.59	77 158	6.26
الخدمات	6 531	10.33	1 272 057	8.90	125 014	10.15
التجارة	2	0.00	10 914	0.08	4 100	0.33
الاتصالات	5	0.01	436 322	3.05	4 348	0.35
المجموع	63 235	100	14 300 664	100	1 231 594	100

Source : www.andi.org.dz

من خلال الجدول يتضح لنا أن قطاع النقل يمثل أكبر عدد من المشاريع، قدرت بـ 267 29، بمبلغ مالي 966 164 1 مليون دج، ويوظف 780 158 عاملا بنسبة ضئيلة جدّا قدرت بـ 12.89%، إذا ما تمت مقارنته بقطاع الصناعة، هذا الأخير الذي يجسده حوالي 698 12 مشروعا، بمبلغ مالي معتبر

763 373 8 مليون دج، يوظف ما يقارب 558 438 منصب عمل، بنسبة 43.73%. مع ملاحظة العزوف عن قطاعي التجارة والاتصالات نظرا لنقص الاهتمام من طرف الدولة بالتجارة، وإهمال الاستثمار في قطاع الاتصالات من طرف الخواص، مع العلم أن كل القطاعات الأخرى مهملة، وان عدد المشاريع المسجل في قطاع النقل يوضح التوجه السياسي في السنوات الأخيرة بهدف شراء السلم الاجتماعي.

الشكل رقم 09: عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب قطاع النشاط

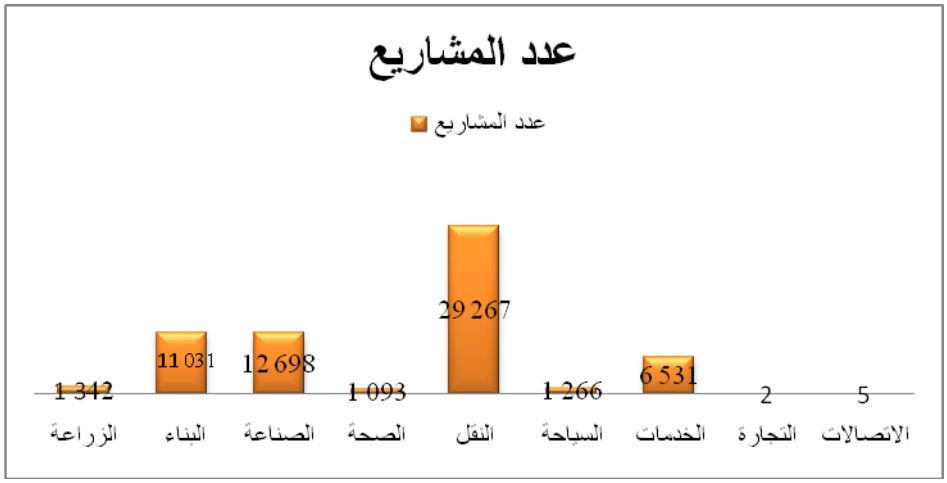

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الشكل يتضح جليا أن قطاع النقل يحتل حصة أكبر عن باقي القطاعات، هذا ما يفسر توجه الحكومة نحو شراء السلم الاجتماعي زمن البحبوحة المالية، عكس ما هو عليه الحال اليوم، بينما تعرف القطاعات المنتجة انتعاشة في الآونة الأخيرة، هذا ما يبرزه عدد المشاريع المصرح بها في كل من قطاعي الصناعة والبناء، نظرا لما لهما من قدرات كبيرة على استقطاب اليد العاملة وخلق الثروة.

الشكل رقم 10: عدد مناصب العمل المصرح بها حسب قطاع النشاط

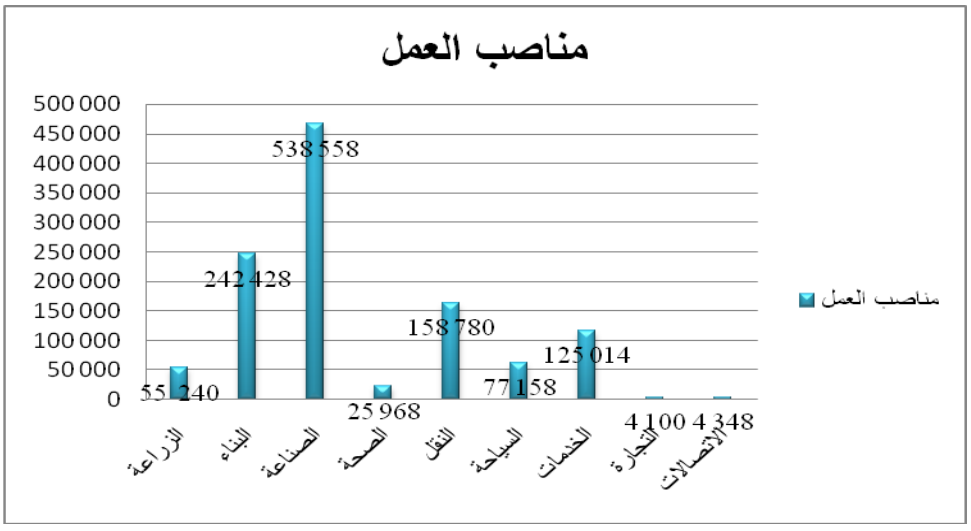

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

رغم نقص عدد المشاريع المصرح بها في قطاعي الصناعة والبناء، إلا أنهما يحتلان المراتب الأولى من حيث التشغيل، حيث أنّ العدد الإجمالي لمناصب الشغل قدّر بـ 986 780 منصب شغل، إذ يتطلب على الحكومة أن تصب اهتماتها في تمويل المشاريع المتعلقة بالصناعة والبناء دون أن ننسى قطاع الفلاحة مع مرافقة المنتجين في عمليات التصدير التي تعتبر عائقا كبيرا لهم.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرّخ في 08 سبتمبر 1996[1]، حيث تمّ وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلّف الوزير المكلّف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وهي تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ويتمثّل الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغّرة، وتستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19و35 سنة، خاصّة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية، مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من إمكانيات الوكالة ليصل إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار 3 مناصب عمل دائمة على الأقل[2]. ويشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وفي حالة اللجوء إلى البنك تتدخل الوكالة من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول، بالاضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات سنتطرّق إليها فيما يلي:

أوّلا: الامتيازات المقدّمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

1- الامتيازات المالية:

تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الانتاج والخدمات باستثناء الأنشطة التجارية البحتة مع مراعات عامل المردودية في المشروع، وإلى غاية سنة 2003 لم يكن سقف حجم الاستثمارات التي تغطيها الوكالة يتجاوز 4 مليون دينار جزائري، ليتم رفعه بعد ذلك إلى 10 مليون دينار جزائري[3]، أمّا صيغة التمويل فهي موزّعة على الشكل التالي:

1-1-التمويل الثنائي: يتضمن هذا النوع من التمويل:

- مساهمة شخصية مقدّمة من طرف المقاول، تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع

---

[1] - **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية**، العدد52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص12.

2- **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية**، العدد54، مرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرّخ في 6 سبتمبر 2003، المادة 2، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص10.

[3] - نفس المرجع السابق، المادة 3، ص11.

- قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة

ويمكن تلخيص هيكل التمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
المستوى الأوّل أقل أو يساوي5.000.000 دج	71%	29%
المستوى الثاني ما بين 5.000.001 دج و 10.000.000 دج	72%	28%

المصدر: www.ansej.org.dz

2-1- التمويل الثلاثي: يتضمن هذا النوع من التمويل:

- مساهمة شخصية مقدّمة من طرف المقاول، تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع
- قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة
- قرض بنكي، يُخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة

ويمكن تلخيص هيكل التمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأوّل أقل أو يساوي 5.000.000 دج	01%	29%	70%
المستوى الثاني ما بين 5.000.001 دج و 10.000.000 دج	02%	28%	70%

المصدر: www.ansej.org.dz

تتكفّل الوكالة بتخفيض نسب فوائد قروض الاستثمارات المتعلّقة باحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للشباب ذوي المشاريع، وتتمثّل في تخفيض نسبة الفائدة إلى 1[1]%، وللإستفادة من التمويل يتعيّن على المقاول الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار

1- **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية**، العدد35، المرسوم التنفيذي رقم 13-253 المؤرّخ في 2 جويلية 2013، الصادر في 7 جويلية 2013، ص13.

القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، وذلك بعد حصوله على اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث يعمل هذا الصندوق على ضمان القروض الممنوحة للشباب المعتمدين في إطار الوكالة أيّا كانت طبيعتها، ويمكن أن تنخرط فيه كل مؤسسة مالية تقوم بتمويل مشاريع الوكالة.

هذه الضمانات تأتي تكملة لما يقدّمه المدين المنخرط في الصندوق على شكل تأمينات عينية، حيث يغطّي هذا الأخير لفائدة البنوك ما يعادل 70% من أصل الدين، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الصندوق وعلى الرغم من إنشائه سنة 1998، إلّا أنّه لم يبدأ العمل فعليّا إلّا سنة 2005 مما تسبب في المساس بمصداقيته تجاه البنوك، وبالتالي أثّرت سلبا على مستوى تمويل المشاريع المسجّلة في إطار الوكالة.

رغم كل هذه التسهيلات في التمويل من خلال منح القروض وتخفيض معدلات الفائدة، إلاّ أننا نلاحظ أن كل هذه التسهيلات ليس لها معنى في ظل طلب البنوك ضمانات مقابل الاستفادة من القروض، علما أن أغلب خريجي الجامعات لا يملكون مثل هذه الضمانات بل يملكون أفكارا تساعد على خلق الثروة وتنويع الاقتصاد.

2- الامتيازات الجبائية

بالإضافة إلى الامتيازات المالية التي تقدّمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقوم أيضا بتقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية متنوعة للمقاول تتمثّل فيما يلي:

2-1- خلال مرحلة إنجاز المشروع يستفيد المقاول من:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدّات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض نسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدّات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغّرة.

2-2- خلال مرحلة الاستغلال: وتشتمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغّرة لمدّة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصّة، وتتمثّل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدّة عامين، عندما يتعهّد المستثمر بتوظيف 05 عمّال على الأقل لمدة غير محددة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية لنشاطات المؤسسات المصغّرة.

- الإعفاء من الكفالة المتعلّقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة عندما يتعلّق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

الإمتيازات الضريبية الممنوحة من طرف الوكالة تعتبر حافزا للشباب خريجي الجامعة على إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالإمتيازات المالية الممنوحة.

ثانيا: مراحل إنشاء مؤسسة مصغّرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[1]

حتى يستفيد المقاول من المزايا الممنوحة من طرف الوكالة، يشترط لأن لا يكون شاغلا لوظيفة مأجورة عند إيداع الملف، ويمكن تلخيص مراحل إنشاء المؤسسة في الشكل التالي:

الشكل رقم 11: مراحل إنشاء مؤسسة مصغّرة

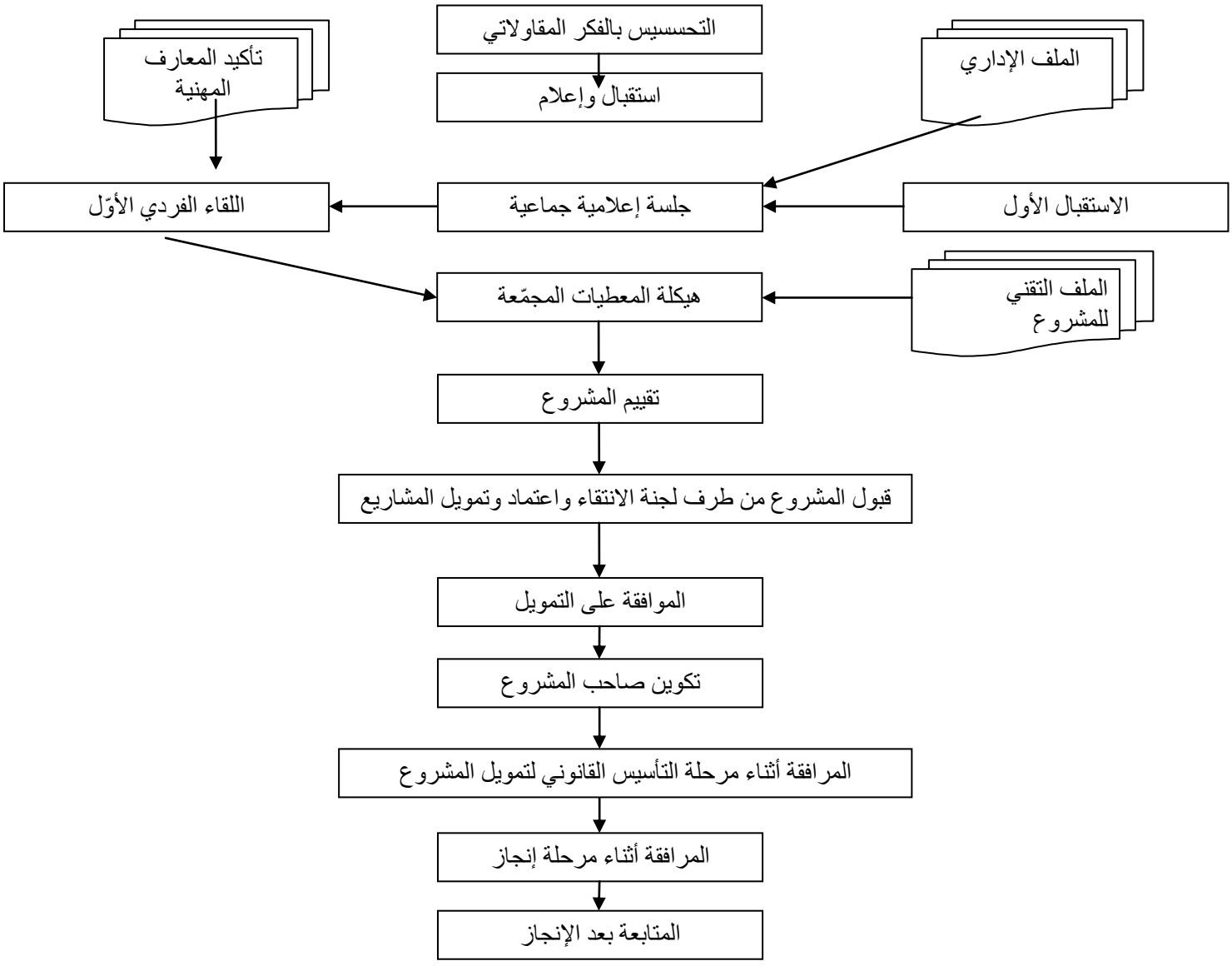

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz

[1] - http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/espace-promoteur/guide-du-creation; consulter le 05/08/2017

قبل إيداع الملف من طرف صاحب الفكرة وعند التحاقه بالوكالة يمر بمرحلة أولية تتمثل في مرحلة قبل الاستقبال، وهي عبارة عن اجتماع يضم فريقا من المستثمرين المحتملين، يتراوح عددهم بين 06 إلى 15 فردا مع المكلّف بالدراسات، وفي هذه المرحلة تعطى معلومات عامة حول جهاز الوكالة ومختلف الإعانات الممنوحة، لتترك فيما بعد كامل الحرية لحاملي الأفكار للتحدث عن مشاريعهم، وتنتهي هذه المرحلة بانتقال المقاول إلى المقابلة الشخصية، ويتمّ فيها التحدث مطوّلا بينه وبين أحد المكلّفين بالدراسات عن فكرة المشروع، وعن كيفية تشكيل الملف، وفي الأخير يتم إيداع الملف من طرف المقاول، والذي يضم بدوره الملفين الفرعيين التاليين[1]:

2-1- الملف الإداري: ويتكون مما يلي:

- طلب خطي للحصول على الامتيازات يوجه إلى المدير العام للوكالة، ممضى من طرف الشركاء(نسختين)،يوضح نوع التمويل ثنائي أو ثلاثي.
- شهادة ميلاد
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية
- وثائق تثبت المؤهلات المهنية لصاحب المشروع (شهادات علمية، شهادات عمل...إلخ).
- شهادة الإقامة
- تعهّد بخلق 03 مناصب شغل دائمة بما في ذلك صاحب المشروع
- اعتماد أو رخصة أو تصريح بممارسة النشاط خاص بالمهن الحرّة
- شهادة عدم الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS
- شهادة عدم الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS

2-2- الملف المالي: ويشتمل هو الأخر على:

- الفاتورة الشكلية للعتاد معفية من الرسوم: يتصل الشاب المستثمر بأحد الموردين، المرتبطين بالوكالة والمختصين في بيع التجهيزات المعنية بالنشاط، كما يمكنه الإتصال بهم عن طريق غرفة التجارة والصناعة الولائية، التي تلعب دورا أساسيا في بناء العلاقات بين الشركاء المحليين والأجانب، من خلال تزويد المقاولين أصحاب المشاريع بالمعلومات الضرورية من خلال بعض المجلات والوثائق الدورية التي تصدرها، إضافة إلى تنظيم بعض الصالونات والمعارض التي تسمح بالاتصال المباشر مع الموردين ومختلف الأطراف.

1-**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، ضمان المستقبل، التمويل الثنائي والثلاثي، وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، 2011

حيث يحصل المستثمر على فاتورة شكلية من المورّد بالمبلغ الإجمالي للتجهيزات المراد اقتناؤها، والتي يمكن أن تتغيّر فيما بعد من ناحية التجهيزات في حد ذاتها، أو المورّد أو المبلغ الإجمالي لها، فالهدف منها هو حساب القيمة المبدئية للاستثمار وإعداد الهيكل المالي وجدول حسابات النتائج للوكالة.

- الفاتورة الشكلية للتأمينات متعددة الأخطار: تمنح من طرف أحد شركات التأمين، يقوم المستثمر بالتأمين على التجهيزات المراد اقتناؤها والتي حددت قيمتها الإجمالية في الفواتير الشكلية السابقة، وبالتالي ستكون فاتورة التأمين هذه شكلية، وتمنح دون مقابل حتى يتمّ التأمين فعليا على التجهيزات فيما بعد، أي بعد اقتنائها فعليا

يقدّم هذا الملف لتتم دراسته من قبل المكلّفين بالدراسات، وتنتهي هذه الدراسة بإعداد الدراسة التقنية الاقتصادية والتي تضم إعداد جدول حسابات النتائج إضافة إلى الميزانية التقديرية على مدى 03 سنوات، وذلك اعتمادا على برنامج آلي يسمح بحسابها، إضافة إلى تقديم دراسة تشمل كل متغيّرات السوق والمحيط (الزبائن، الموردين، الترويج، المنافسين...إلخ)، وغالبا لا تتجاوز مدة الدراسة 20 يوما، تنتهي بمنح المستثمر شهادة التأهيل وتبلغ تكلفة هذه الدراسة 1700دج (1500دج تمثّل حقوق الدراسة التقنية الاقتصادية، 200دج مقابل استلام شهادة التأهيل).

إن المرحلة الفاصلة بين التحضير للمشروع والبداية في التنفيذ هي مرحلة انطلاق النشاط والدخول في مرحلة الاستغلال والتي يتم خلالها البداية في الإنتاج وتسويق البضاعة أو الخدمات، وبهذا المفهوم فإن التدخل من اختصاص الوكالة عن طريق أسلوب المرافقة يعتبر ضروريا جدا للأي مشروع مقاولاتي وذلك عن طريق التشجيع، المراقبة، المتابعة، التقييم وضمان مخاطر فشل المشروع.

من خلال ما سبق ذكره نظريا حول مراحل إنشاء مؤسسة في إطار ANSEJ فإن المسار المتبع متكامل من عدة جوانب ولعلّ أبرزها إعداد الدراسة التقنية وهذا بعد إتمام المرحلة الأولية المتمثلة في الاستقبال الجماعي للمقاولين، ومن ثمة إلى مرحلة التمويل ومنه إلى المرافقة في ظل بداية مرحلة الاستغلال إلا أن الواقع لا يعكس هذا، نظرا لإفلاس عديد المشاريع وأبرزها تلك المتعلقة بالفلاحة كتربية الدواجن، النقل، المطاحن ...الخ، أين قام الشباب المستفيد ببيع العتاد المتحصل عليه بأزهد الأثمان.

3- حصيلة الإنجازات المقدّمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

خلال سنة 2016[1] قامت الوكالة بتمويل ما يقارب 45 مشروعا كل يوم، إستفاد الشباب خريجو التكوين المهني ما نسبته 66% من هذه المشاريع، أمّا خريجو الجامعات فيمثلون ما نسبته 18% . المشاريع التي يقل تمويلها أو يساوي 5 مليون دج تمثّل نسبة 65% ، 14% من حاملي هذه المشاريع

[1] - http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques#; consulter le 17/08/2017

نساء، كما أنّ 92% من أصحاب المشاريع تقل أعمارهم عن 35 سنة، والجداول التالية توضح هذه النسب المتحصّل عليها كما يلي:

الجدول رقم 11: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

	الفلاحة والصيد	%	الحرف	%	البناء الأشغال العمومية	%	صناعة وصيانة	%	مهن حرة	%	خدمات	%	المجموع
منذ النشأة حتى 2010/12/31	15171	11	21979	16	9818	7	10807	8	3648	3	79080	56	140503
2011	3686	9	3559	8	3672	9	2118	5	569	1	29228	68	42832
2012	6705	10	5439	8	4375	7	3301	5	826	1	45167	69	65812
2013	8225	19	4900	11	4347	10	3333	8	1042	2	21192	49	43039
2014	10487	26	4255	10	5106	12	6614	16	1400	4	12944	32	40856
2015	6862	29	2710	9	3838	16	4913	21	1205	5	4688	20	23676
2016	3479	31	320	3	1672	15	2720	24	716	6	2355	21	11262
المجموع	54615	15	42621	12	32828	9	33806	9	9456	3	194654	53	367980

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من خلال الجدول نلاحظ التوجّه نحو تمويل المشاريع الخاصة بقطاعات الفلاحة، الصناعة والصيانة، البناء والأشغال العمومية ، حيث بلغت نسب تمويل هذه المشاريع زيادات بين سنتي 2011 و2016 حسب الترتيب: من 9 إلى 31% لقطاع الفلاحة والصيد، من 9 إلى 15% لقطاع البناء والأشغال العمومية، من 5 إلى 24% لقطاع الصناعة والصيانة، أمّا فيما يتعلّق بقطاع الخدمات فقد عرف هذا الأخير تراجعا في عدد المشاريع الممولة قدرت النسب حسب نفس الفترة من 68 إلى 21%، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على التوجّه نحو تمويل المشاريع الخلاقة لمناصب الشغل والثروة.

الجدول رقم 12: المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي منذ النشأة حتى سنة 2016

المستوى التعليمي	التكوين المهني	%	جامعي	%	المجموع
منذ النشأة حتى 2010/12/31	33561	24	14747	10	140503
2011	6920	16	2906	7	42832
2012	10469	16	3371	5	65812
2013	10675	25	2964	7	43039
2014	13737	34	3539	9	40856
2015	11979	51	3024	13	23676
2016	7451	66	2001	18	11262
المجموع	94792	26	32552	9	367980

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من خلال الجدول يتضّح أن غالبية حاملي المشاريع هم خريجوا مراكز التكوين المهني، بنسبة 16% سنة 2011 حيث عرفت هذه النسبة تضاعفا لتصل سنة 2016 إلى 66%، إلا أن خريجي الجامعات لا يمثلون سوى 7 % من حاملي المشاريع لسنة 2011، ورغم الزيادة التي عرفتها هذه النسبة لسنة 2016 أين قدّرت بـ 18% إلّا أنها تبقى ضئيلة جدّا، يجب أخذها بعين الاعتبار.

الجدول رقم 13: مناصب العمل المستحدثة منذ النشأة حتى سنة 2016

السنة	عدد مناصب العمل	النسبة المئوية %
منذ النشأة حتى2010/12/31	392670	44.71
2011	92682	14.55
2012	129203	14.71
2013	96233	10.96
2014	93140	10.61
2015	51570	5.87
2016	22766	2.59
المجموع	876264	100

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

عدد مناصب العمل المستحدثة منذ نشأة الوكالة إلى نهاية سنة 2016 قدّرت بـ 264 878 منصب عمل، في حين أنّ ما نسبته 20% من مناصب العمل استحدثت خلال السنوات الثلاث الأخيرة 2014 إلى 2016، أي ما يقارب 476 167 منصب عمل، هذا يدل على الاهتمام الكبير والتوجّه الواضح نحو تمويل المشاريع المستحدثة لأكبر عدد من مناصب الشغل والعمل على تشجيعها.

من خلال تطرقنا لحصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتضح جليا الفشل الذريع لهذه السياسات التشغيلية المنتهجة من طرف الحكومة بهدف شراء السلم الاجتماعي، ويتجلى ذلك من خلال عدد المشاريع الخدماتية حيث بلغ 654 194 مشروع ما نسبته 53%، أغلبها في قطاع النقل أين يتمكن صاحب المشروع من توفير منصب عمل واحد في غالب الأحيان، كما نجد التركيز على دعم الشباب البطال متدني المستوى علما أن خريجي الجامعات لا يمثلون سوى 14% من بين المشاريع الممولة والذين لا يشكلون أي إزعاج بتعلقهم الدائم بحلم الحصول على وظيفة، من خلال تتويجهم بشهادات تخرج تخول لهم التوظيف في القطاعين العام والخاص. وبالنظر إلى مناصب الشغل المستحدثة فإنها في تراجع مستمر ففي سنة 2012 بلغت أعلى مستوى لها بـ 203 129 إلى أن وصل إلى 766 22 منصب عمل مستحدث سنة 2016.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ANGEM

يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة . وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

طبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي[1]2004 ، الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطاتها إلى الوزير المكلف بالتشغيل.

أوّلا: مهام الوكالة[2]:

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الوكالة في تسيير جهاز القرض المصغر الذي استحدث من أجل تقديم قروض مصغرة تمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر أو غير المنتظم، بشرط أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب، وهو موجه كذلك إلى النساء الماكثات في البيت ويكمن الهدف من وراء تقديم هذا النوع من القروض في تسهيل عملية الإدماج

1- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية**، العدد 06 ، الصادر في 25 جانفي 2004 ، ص8

2 - https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/; consulter le 27/08/2017

الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات من خلال مساعدتهم على استحداث أنشطتهم الاقتصادية الخاصة التي يمكن أن تأخذ شكل عمل منزلي، صناعات تقليدية، نشاطات حرفية وخدمية...إلخ، وبالإضافة إلى مهمة تسيير جهاز القرض المصغر، تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمهام التالية:

- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح قروض بدون مكافأة.
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ثانيا: أشكال الامتيازات المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر[1]

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم أشكال مختلفة من الإعانات تتمثل أهمها فيما يلي:

1- الامتيازات المالية:

تسهر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم مساعدات مالية للمقاولين الراغبين في استحداث نشاطاتهم الخاصة، فبالإضافة إلى المساهمة الشخصية التي يجب تقديمها من طرف المقاول الراغب في الاستفادة من دعم الوكالة، تقوم هذه الأخيرة بتقديم سلفة بدون فائدة تختلف قيمتها باختلاف القيمة الإجمالية للمشروع، وكما تتدخل أيضا لمساعدته على تأمين قرض بنكي ولكن بشرط الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التابع لها، والذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج والتي تستدعي تركيبا ماليا مع أحد البنوك، ويعفى القرض المصغر من تسديد الفوائد كليا والتي يتم تسديدها من طرف خزينة الدولة، ويتكفل البنك بدراسة وضعيات التسديد والسحب واستحقاقات الفائدة لحساب وكالة القرض المصغر في كل ثلاثي لتقوم فيما بعد هذه الوكالة بتحويل تلك الوضعيات إلى الخزينة العمومية حتى يتسنى لهذه الأخيرة القيام بعملية السداد، والجدول التالي يوضح أنماط التمويل بالوكالة.

[1] - https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/; consulter le 27/08/2017

الجدول رقم 14: هياكل التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100.000دج	%0	-	%100
لا تتجاوز 250.000دج بالنسبة لولايات الجنوب	%0	-	%100
لا تتجاوز 1.000.000 دج	%1	%70	% 29

المصدر:http://www.angem.dz

القرض المصغّر يتلخص في تنمية روح الإبداع لدى فئة خاصة من المجتمع، تتمثّل غالبا في دعم سكان المناطق الريفية بهدف تثبيتهم في مناطقهم النائية، حتى يسكون هناك توازن في خلق الثروة إذ يزاولون في غالب الأحيان للنشاط الفلاحي البسيط من تربية الحيوانات بالصفة التقليدية والموجه للنساء الماكثات في البيت، إضافة إلى دعم الحرفيين من أجل مزاولة نشاطاتهم التي غالبا ما تندثر بترك أصحابها لها، والتي تعبر في معظمها عن ثقافة الشعوب وتراثها. إلا أننا نعيب كيفية التمويل حينما يتجاوز القرض المقدم 000 100 دج أين يتم التمويل بنسبة 70% من القروض البنكية التي تشترط الضمانات التي يصعب الحصول عليها بالنسبة لهذه الفئة من المجتمع.

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

هي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في03 ماي 2005. هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم05 -165 المؤرخ في 3 ماي 2005[1].

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كلفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-**ANDPME-** تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار بتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، بميزانية قدرها 386 مليار دينار لصالح 200.000 مؤسسة جزائرية.

يطمح القسم الوزاري الوصي على الوكالة إلى إنشاء 200.000 مؤسسة. لهذا فان الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التجربة المكتسبة، والتنظيم المقترح، وبدعم من المؤسسات، وتعزيزا للتأطير، وبتكوين مصحوب بشهادة لإطاراتها، سوف تساهم في تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل، باعتبارها أداة أساسية لتأهيل المؤسسات، كما جاء في بيان مجلس الوزراء بتاريخ 11 يوليو 2010.

[1]- http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/andpme-2/qui-somme-nous; consulter le 04/09/2017

أوّلا: إستراتيجية الوكالة[1]:

تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- بالسير على خطى برنامج ميدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع زيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، لاسيما من حيث حجمها وقطاعات نشاطها.

- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من حيث إمكانية النفاذ إلى المعلومات وتطوير أدوات التسهيل، بإنشاء قواعد معلومات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار مناشير المعلومات، وترقية استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال فضلا عن تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمختلف التسهيلات التي تمنحها السلطات الجزائرية زيادة على المساعدات والدعم الدولي.

- تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتشجيع عمليات إعادة التأهيل الجماعية، وإنجاز دراسة للفروع، وبطاقات فرعية مع تحفيز إنشاء جماعات المصالح المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تطوير منهج الجوارية، والاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتقرب من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروعها وتكثيف الاجتماعات والمناقشات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية والهيئات التمثيلية.

- تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باللجوء للمستشارين الوطنيين لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن المرافقة الخاصة للاستشارة الوطنية عن طريق التكوين على سبيل المثال.

ثانيا: مهام الوكالة[2]:

- تنفيذ إستراتيجية القطاع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته حسن سيره
- تعزيز الخبرات والاستشارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- متابعة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط
- إنجاز دراسات حول فروع النشاطات ومذكرات ظرفية دورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تحصيل واستغلال ونشر المعلومة المحددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] - http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/andpme-2/2013-09-24-08-51-45; consulter le 04/09/2017
[2] - http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/andpme-2/mission; consulter le 04/09/2017

عمدت الجزائر إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتينت لذلك عدة برامج تمثلت في برنامج ميدا مع الإتحاد الأوروبي وبرنامج GTZ بالشراكة مع ألمانيا والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أشرفت على تنفيذه الوكالة **ANDPME**، إلا أن واقع الحال في كل هذه البرامج تمثل في الدعم المادي ومنه إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسات والقضاء على الديون المترتبة عليها جراء القروض البنكية، هذا ما توصلنا إليه في دراستنا لمذكرتي الليسانس والماجستير.

المبحث الثاني: صناديق دعم وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور المقاولاتية

تلعب صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في مسارها، إذ تمثل منطلقا أساسيا في إدماج الشباب البطال من خلال صندوق التأمين عن البطالة، وركيزة أساسية في انطلاق المشاريع من خلال ضمان القروض البنكية المقدمة لهؤلاء المقاولين الذين استفادوا من إنماء توجههم المقاولاتي بالاتصال والمشاركة في الدورات التكوينية التي تشرف عليها دور المقاولاتية .

المطلب الأوّل: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

منذ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(ص.و.ت.ب) في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية.

دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، إنطلاقا من سنة 2004 على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين(50) سنة، لغاية شهر جوان 2010

جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة، إبتداءا من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين

أوّلا: مهام الصندوق[1] :

- دعم إحداث و توسيع النّشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة
- تطوير ثقافة المقاولة
- إحداث النشاط، توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات
- تخصيص و إعداد فضاء يضمن التوفيق المهني الاجتماعي تماشيا مع الأسس القانونية المسيّرة لجهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة
- إرساء ميكانيزمات داخلية و بناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته
- تمويل المشاريع حيث ترتكز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدّى عشرة (10) ملايين ديناراً جزائرياً.
- تقرير مساعدات وامتيازات ماليّة وجبائية لصالح كلّ شخص يستوفي شروط الالتحاق بالجهاز بما في ذلك: السّن وفترة البطالة والتأهيل أو المهارة المكتسبة في النشاط المراد إنجازه والقدرة على المساهمة في تمويل المشروع (المرافقة).
- تقويم خبرات أصحاب المشاريع المهنية بتمويلٍ من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإسهامٍ من وزارة التكوين والتعليم المهنيين وباقي القطاعات المعنية (التصديق على المؤهلات المهنية).

ثانيا: الامتيازات الممنوحة[2]:

تُمنح مساعدات وامتيازات في مرحلتي إنجاز واستغلال المؤسسة المصغرة :

عند مرحلة الإنجاز:

1- امتيازات مالية:

- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة (100%).
- قرض بدون فائدة أو سلفة غير مكافأة (س.غ.م) متباينة حسب مجموع الاستثمار.
- سلفة غير مكافأة إضافية عند الاقتضاء.
- قرض بدون فائدة خاصة بورشات متنقلة تقدر بـ 000 500 دج.

[1] - https://www.cnac.dz; consulter le 15/09/2017
[2] - www.cnac.dz consulter le 15/09/2017

2- امتيازات جبائية:

2-1- عند مرحلة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من رسم التحويل بالنسبة للإقتناءات العقارية الموجهة لإحداث النشاطات الصناعية.
- الإعفاء من رسوم تسجيل عقود تأسيس الشركة.

2-2- عند مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات ولواحقها طيلة ثلاث(3)، ست(6) أو عشرة(10) سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إنجازه، بمقتضى المادة252-4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الشبيهة (CIDTA).
- الإعفاء الإجمالي من الضريبة الجزافية الوحيدة طيلة ثلاث(3)، ست(6) أوعشرة(10) سنوات حسب موقع المشروع، إبتداء من تاريخ إستغلاله، بمقتضى المادة282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الشبيهة (CIDTA).
- عند انقضاء هذه الفترة، يُمكن تمديدها إلى سنتين(2) في حالة التزام صاحب المشروع بتوظيف ثلاثة(3) عمال لمدة غير محددة، بمقتضى المادة13-1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الشبيهة(CIDTA).
- يتعيّن على المستثمرين، بصفتهم أشخاص طبيعيين، استيفاء حد أدنى من الضرائب تعادل خمسين (50)% من مبلغ 10000دج عند كل سنة مالية وذلك مهما يكن رقم الأعمال المحقق في ذات الفترة.
- تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة عند انقضاء فترة الإعفاء طيلة السنوات الثلاثة الأولى:
- السنة الأولى: تخفيض بنسبة سبعين (70)%
- السنة الثانية: تخفيض بنسبة خمسين (50)%
- السنة الثالثة: تخفيض بنسبة خمس وعشرين (25)%

يمنح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة امتيازات معتبرة تلعب دورا هاما في جلب المستثمرين وأصحاب الأفكار من أجل إنشاء مؤسساتهم ومباشرة أنشطتهم، هذا ما يؤدي بدوره إلى تخفيض الأعباء المترتبة على مؤسساتهم من جهة، وتنويع المنتجات المحلية وتقليص الواردات من جهة أخرى، ومنه إلى دعم الاقتصاد الوطني وتنويعه كهدف أساسي.

ثالثا: مراحل إنشاء مؤسسة مصغّرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[1]

1- إيداع الملف:

- التسجيل الأولي المباشر عبر الانترنت: عبر موقعه الإلكتروني (www.cnac.dz)، يعرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على المرشحين إمكانية إيداع الملف على مستوى الفرع أو الوكالة المعنية

- إيداع الملف عبر الموقع(وكالة/فرع): لإيداع ملف إحداث النشاط، يضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحت تصرف كل شخص معني شبكة وكالاته وفروعه المتواجدة عبر كامل التراب الوطني.

- مستندات الملف: ينبغي أن يتألف ملف إحداث المؤسسة المصغرة جميع الوثائق المطلوبة، يتكوّن الملف الواجب إيداعه من محورين هما:

1-1- المحور الأول: ملف إداري، ويتألف من:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- صورة شمسية.
- شهادة أو بطاقة إقامة.
- وثيقة تثبت التسجيل بالوكالة المحلية للتشغيل.
- نسخة من شهادة التأهيل المهني.
- شهادة مطابقة و تصريح شرفي (نموذج يُحمّل و يُطبّع من الموقع).

1-2- المحور الثاني: ملف تقني، ويتألف من:

- فواتير شكلية للتجهيزات والمعدات الجديدة باحتساب جميع الرسوم (TTC).
- فواتير شكلية للتأمين المتعدد الأخطار الخاص بالتجهيزات وجميع المخاطر الخاص بالسيارات باحتساب جميع الرسوم (TTC).
- بيان تهيئة، في حالة وجوده، باحتساب جميع الرسوم(TTC).
- كشف تقديري لمقتضيات المال المتداول باحتساب جميع الرسوم (TTC).

هناك تحسين جد مهم في هذه المرحلة والمتمثل في التسجيل عبر الأنترنت في الموقع الرسمي للصندوق، ما يساعد المستثمرين على ربح الوقت واستفاء جميع مكونات الملف الإداري والتقني عن بعد، ما يحفزهم أكثر ويعطي نوعا من الطمأنينة في احترام تدرج التسجيلات، التي تضمن ترتيبا رقميا لإيداع الملفات قيد الدراسة.

[1] - www.cnac.dz consulter le 16/09/2017

2- نضج الفكرة وإعداد المشروع:

تكمن المرافقة التي تضمنتها مصالح الصندوق في تزويد صاحب المشروع بالمعلومات، النصائح، التوجيهات والتكوين طيلة مسار إحداث النشاط، فخلال ذات المرحلة يتم برمجة مقابلات فردية بين المستشار وصاحب المشروع تتمحور أساسا حول الجوانب التي تتعلق بـ:

- السوق: مقارنة مع النشاط المراد القيام به.
- عناصر المشروع التقنية.
- عناصر المشروع المالية.

هذه العناصر تعدّ بمثابة دراسة تقنية اقتصادية لإنجاح المشروع، لذلك يتعيّن على صاحبه الإسهام فيها، كما ينبغي عليه تقديم جميع المعلومات التكميلية اللازمة لتشكيل الدراسة التقنية الاقتصادية، فبمجرد إتمام الدراسة وعلى سبيل المراجعة، يستوجب على صاحب المشروع الاستعداد لعرض مشروعه والدفاع عليه أمام لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل، وهذا بمرافقة مستشاره المُنشط.

3- دراسة المشروع من طرف لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل:

تُدرس المشاريع من طرف أعضاء لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل المجتمعة على مستوى كل وكالة ولائية بحضور صاحب المشروع، حيث يترأس هذه اللجنة مدير الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهي تتكلف بـــ:

- دراسة المشاريع المقدمة من طرف ذوي المشاريع بتأطير من مصالح الصندوق المختصّة.
- إعطاء رأي حول توافق، نجاعة وتمويل المشروع.

يُمكن للجنة إصدار قرارين إثنين:

قرار إيجابي: يسمح بإعداد شهادة القابلية والتمويل تُسلم لصاحب المشروع من قبل الوكالة الولائية للصندوق المختصّة إقليميا، في حالة إعطاء أعضاء لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل بعض التحفظات، "يُؤجّل" إقرار المشروع، حيث يتكفل صاحب المشروع برفع مجمل التحفظات المسجلة لأجل دراسة المشروع من جديد.

قرار سلبي: يسمح بإعداد تبليغ الرفض، يُسلم لصاحب المشروع من قبل الوكالة الولائية للصندوق المختصّة إقليميا، يُمكن لصاحب المشروع تقديم طعن لدى مدير الوكالة الولائية بصفته رئيسا للّجنة، وفي حالة ما إذا أصدرت اللجنة رأيا إيجابيا عقب دراسة الطعن المودع، يتم تسليم شهادة القابلية

والتمويل لصاحب المشروع، أما في حالة ما تمسكت اللجنة بقرار الرفض، يُمكن لصاحب المشروع تقديم طعن لدى اللجنة الوطنية للطعن المتواجدة بمقر المديرية العامة.

يسمح الرأي الإيجابي الصادر عن اللجنة الوطنية بإعداد شهادة القابلية والتمويل تُسلم للوكالة الجهوية المعنية. في حالة الرفض، يتم تبليغ صاحب المشروع من طرف الوكالة الولائية المعنية، كما يُمكن للبطال صاحب المشروع إنجاز استثمار آخر يُوافق مؤهلاته على أن يُراعي شروط القبول المقررة.

4- تكوين البطالين ذوي المشاريع:

يُخصص تكوين قصير المدى من طرف مصالح الصندوق لفائدة البطالين ذوي المشاريع بغرض تحسين قدراتهم ومؤهلاتهم في مجال تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة. الغرض منه تلقينهم التقنيات القاعدية لتسيير مؤسساتهم،ويتضمن المقاييس التالية:

- المؤسسة و وسطها
- التسويق
- قواعد سير المؤسسة المصغرة
- المحاسبة
- التسيير المالي على مستوى المؤسسة المصغرة
- الضرائب.

يتم استدعاء متدخلين خارجيين (الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS)، الضرائب، الصندوق الاجتماعي للعمال غير الأجراء(CASNOS)، البنوك... إلخ) لإعلام البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم وواجباتهم، تسلم شهادة المشاركة لصاحب المشروع عند الانتهاء من التكوين.

5- إيداع ملف التمويل البنكي :

لأجل الحصول على تبليغ الإقرار البنكي، يتعيّن على صاحب المشروع تقديم الملف بنسختين بحيث تقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتحويل الأصلي إلى البنك المعيّن لتمويل المشروع، يتكون الملف من المستندات التالية:

- طلب تمويل موجه إلى البنك، مُعّد من طرف البطال صاحب المشروع (نموذج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).
- نسخة من شهادات الميلاد رقم12 أو 14 بالنسبة لمجهولي تاريخ الازدياد المضبوط.
- شهادة أو بطاقة الإقامة.
- نسخة من شهادة التكوين أو شهادة معادلة تثبت التأهيل.
- شهادة القابلية والتمويل، معدة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- نسخة من الدراسة التقنية- الاقتصادية، مرفقة بفواتير شكلية للتجهيزات، العتاد، رأس المال المتداول، البيانات التقديرية لأشغال التهيئة والترتيب المرتقب إنجازها.

بمجرد الحصول على تبليغ الإقرار البنكي، ولأجل التمويل، يتعيّن على البطال صاحب المشروع استكمال ملفه الخاص بالتمويل باستيفاء المستندات التالية:

- نسخة من عقد الإيجار لمدة أدناها سنتين قابلة للتجديد أو عقد ملكية باسمه أو سند تحويل أرض فلاحية أو أية وثيقة أخرى.
- نسخة من السجل التجاري و/أو أية وثيقة تسجيل(بطاقة حرفي، بطاقة فلاح، دفتر الصيدالبحري...الخ)
- نسخة من القانون الأساسي للمؤسسة (في حالة شخص معنوي أو اعتباري).
- نسخة من إقرار التواجد أو بطاقة الضرائب.
- محضر معاينة محل النشاط، معّد من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، صالح لجميع الاختصاصات باستثناء النشاطات غير المستقرة.
- نسخة من عقد انخراط صاحب المشروع في صندوق الضمان طيلة فترة القرض البنكي.
- نسخة من مقرر منح الامتيازات في مرحلة إنجاز المشروع.
- نسخة من الفواتير الشكلية المحيّنة للتجهيزات و/أو المعدات الجديدة أو الماشية وبيانات التأمين التقديرية باحتساب جميع الرسوم.
- نسخة من تبرير الإسهام الشخصي و تحويل القرض الاعتيادي غير المكافئ.

6- تمويل المشروع:

في هذه المرحلة، يباشر صاحب المشروع تسديد مبلغ إسهامه الشخصي في الحساب التجاري المفتوح لذات الغرض لدى البنك المعيّن محلّ الدفع. يسلم البطال صاحب المشروع الوثائق الآتي ذكرها لمصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لتكوين ملف القرض دون فائدة، المتكوّن من الوثائق التالية:

- تبليغ الإقرار البنكي(ساري المفعول) (الأصلي)

- نسخة من كشف التعريف المصرفي(RIB)
- نسخة من وصل تسديد الإسهام الشخصي الإجمالي
- نسخة من عقد الانخراط و وصل تسديد رسوم الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان قروض الاستثمارات
- نسخة من السجل التجاري أو وثيقة معادلة
- نسخة من بطاقة الجباية أو رقم التعريف الجبائي
- نسخة من شهادة الاشتراك في الصندوق الاجتماعي للعمال غير الأجراء
- نسخة من عقد إيجار، عقد ملكية أو عقد تحويل أرض فلاحية
- نسخة من تصريح بممارسة نشاط أو الاعتماد
- محضر معاينة وجود محل أو إقرار العنوان أو محضر وجود أراضي فلاحية معّد من طرف المراقب
- اتفاقية صاحب مشروع- موّرد موقعة قانونا من قبل الطرفين
- نسخة من شهادة المشاركة في التكوين الخاص بتقنيات تسيير المؤسسة المصغرة.

بعد تسليم الوثائق المؤلفة لملف السلفة غير المكافأة، تقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بإعداد دفتر الأعباء واتفاقية السلفة غير المكافأة ومقرر منح الامتيازات الجبائية في مرحلة إنجاز المشروع التي يتم توقيعها من طرف صاحب المشروع ومدير الوكالة الولائية معاً.

فور تسديد السلفة غير المكافأة من طرف مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الحساب التجاري الخاص بصاحب المشروع، يُباشر البنك بدوره تسديد القرض البنكي المخصص له.

7- إنجاز المشروع:

اقتناء التجهيزات و/أو المعدات الجديدة وتركيبها يمر بمرحلتين أساسيتين هما:

7-1- المرحلة الأولى: يعبّر عنها بطلبية التجهيزات و/أو المعدات، إذ يتعيّن على صاحب المشروع تحويلا بنسبة 10% لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ونسخة من اتفاقية القرض المبرمة بين البنك وصاحب المشروع. يُسلم البنك المعني لصاحب المشروع صك أو صكوك محررة باسم المورد أو الموردين مرفقة بتأمين.

7-2- المرحلة الثانية: يعبر عنها باقتناء المعدات والأجهزة وتركيبها، حيث يتم تسليم إذن التحويل بنسبة 90% لفائدة صاحب المشروع بتقديم شهادة الجاهزية التي يُشار فيها للمزايا المفصلة للتجهيزات و/أو المعدات الواجب اقتناءها، أين ُيسلم البنك المعني لصاحب المشروع صك أو صكوك محررة باسم المورد أو الموردين مرفقة بتأمين.

8- انطلاق النشاط واستغلاله:

8-1- انطلاق النشاط: لأجل ذلك، يتعيّن على صاحب المشروع إيداع طلب للحصول على مقرر منح الامتيازات الجبائية في مرحلة استغلال المشروع رفقة المستندات التالية:

- الفواتير النهائية
- تصريح القيد الجبائي
- نسخة من البطاقة الجبائية
- نسخة من السجل التجاري أو وثيقة معادلة
- نسخة من جدول استيفاء القرض البنكي
- نسخة من عقد ملكية أو كراء محل
- نسخة من بطاقة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الإجراء(CASNOS) أو نسخة من وصل تسديد مستحقات الاشتراك.
- نسخة من البطاقة الرمادية للسيارة تتضمن عبارة "مرهونة لفائدة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو نسخة من شهادة رهن العتاد المتنقل
- ملحق توكيل التأمين المتعدد المخاطر لصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للصف الثاني
- نسخة من رهن حيازة التجهيزات لصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للصف الثاني، مسجّل لدى المركز الوطني للسجل التجاري.

8-2- استغلال النشاط: يتلخص في أداء التزامات صاحب المشروع اتجاه الهيئات التالية:

- تحيين الاشتراكات إزاء هيئات الضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الإجراء(CASNOS) و الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS).
- إزاء إدارة الضرائب(تصريحات جبائية).
- تسديد القروض الممنوحة من طرف البنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

يوفر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرصا عديدة لحاملي المشاريع الذين يتراوح سنهم بين 35 إلى 50 سنة عن غيرهم من فئات المجتمع نظرا لحساسية هذا السن بالنسبة للأفراد، أين يكون أغلبهم في مرحلة يأس للتفكير في إنشاء مؤسساتهم، إذ يتجه أغلب هؤلاء إلى متابعة مسارهم المهني بمزاولة أنشطتهم المختلفة والمتمثلة في حرف تعودوا مزاولتها، أو مناصب عمل أتيحت لهم في القطاعين العام أو الخاص، مما يشكل لديهم ارتباطا قويا بالوضعيات التي يعيشونها.

المطلب الثاني: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

أوّلا: أهداف صندوق ضمان:

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

ثانيا: الضمان العادي للصندوق[1]:

1- المؤسسات المؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق:

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم في الإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.

- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة.

[1] -https://www.fgar.dz/portal/ar/content/fgar; consulter le 02/10/2017

- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.

- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.

- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.

- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.

- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.

- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.

- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

2- المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق:

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.

- المؤسسات المسعرة في البورصة.

- شركات التأمين.

- الوكالات العقارية.

- الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.

- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.

- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

من خلال ما سبق نلاحظ الجهود الجبارة المبذولة من طرف الدولة في تسهيل عملية تمويل المؤسسات، بتوفيرها لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلاّ أن هذا الأخير قد وضع شروطا منحازة في عملية التمويل إذ حدد نوعية الاستثمارات القابلة للضمان والتي في أغلبها تعبر عن

استثمارات توسعية أو استثمارات ذات أهداف اجتماعية كالقضاء على البطالة بكل الطرق المتاحة، هذا ما ينقص من قيمة هذه الهيئة في دعم المقاولاتية في الجزائر.

3- ملف طلب الضمان:

- يجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية – اقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة.

- يمكن لطلب الضمان أن يقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صاحب المشروع.
- يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك.

4- كيفية التغطية:

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض. تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي، تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة. المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دج و الأقصى 100 مليون دج

ملاحظة:

- تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع.
- المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات.
- يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

5- تكلفة منح الضمان:

- يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفة دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.
- يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض، تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

إضافة إلى فرضه لضمانات مقابل التوسط في منح القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الصندوق لا يتحمل نسبا كبيرة من المخاطرة، إذ نجدها منخفضة كثيرا مقارنة بتلك التي تتحملها البنوك، يبدو ذلك جليا من خلال نسب الخسارة التي يتحملها في حال عدم سداد القروض والمرتبطة بالمبالغ

الممنوحة والمحددة بين 4 و 100 مليون دج، علما أن البنوك في غالب الأحيان لا تمول مشاريع دون دراسات مسبقة شاملة ومعمّقة للاستثمار محل التمويل.

ثالثا: صندوق ضمان القروض/ برنامج الإتحاد الأوروبي[1]:

1- المؤسسات غير المؤهلة للاستفادة من ضمانات الإتحاد الأوربي:

- إنشاء مؤسسة - نقل المؤسسة

2- المؤسسات المؤهلة للاستفادة من ضمانات برنامج الإتحاد الأوربي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم.

- المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

3- ملف طلب الضمان:

- يجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية – اقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة.

- يمكن لطلب الضمان أن يقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صاحب المشروع.
- يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك.
- يمكن تقديم الطلب كذلك عن طريق برنامج ميدا.

4- كيفية التغطية: مبلغ الضمان:

- يغطي 80 ٪ من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون دج.

- مبلغ التغطية يستطيع في بعض الحالات أن يصل إلى 150 مليون دج.

[1] - https://www.fgar.dz/portal/ar/content/; consulter le 05/10/2017

- المدة القصوى هي 07 سنوات لقروض الاستثمار العادية، و10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار « Leasing ».

يسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي:

- 0,60 ٪ في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار

- 0.30 ٪ في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال

5- المسلك الذي يتبعه طلب الحصول على الضمان[1]:

الخطوات الأساسية تتلخص فيما يلي:

- مقابلة مع صندوق الضمان من أجل التعريف بالمشروع.

- يقوم الصندوق بإرسال وصل استلام يؤكد من خلاله قابلية المشروع للحصول على الضمان أم لا، في حالة القابلية يطلب من المستثمر تقديم دراسة دقيقة عن المشروع.
- دراسة الملف المقدم.
- إرسال وثيقة فتح الملف إلى المؤسسة.
- دراسة الطلب من طرف لجنة الالتزامات على مستوى الصندوق من أجل الموافقة أو عدمها على الطلب الضمان.
- في حالة الموافقة يرسل إلى المؤسسة عرض بمنح الضمان يعتبر بمثابة قبول مبدئي لمنح الضمان في انتظار الحصول على التمويل البنكي.

- اتفاقية القرض بين المؤسسة و البنك.
- منح شهادة الضمان إلى البنك.

من بين الشروط الأساسية لمنح القروض من صندوق الإتحاد الأوروبي هي وجود المؤسسة مع ممارسة انشطتها بشكل اعتيادي، من خلال هذا فهو يقصي القروض الممنوحة في الإنشاء وبذلك فهو يعتمد على مبدإ ضمان تسديد القروض من المؤسسات المقترضة مع ضمان نسب الفائدة والعلاوات المرتبطة بهذه القروض، وهذت لا يدعم البتة الاستثمار في الجزائر، بل يشكل عاقا في وجه الإبداع والابتكار بدعم

[1] - https://www.fgar.dz/portal/ar/content; consulter le 05/10/2017

المؤسسات الموجودة حتى تكون قادرة على التحكم في السوق المحلية ومنه إلى السيطرة عليها وتضييق الخناق على المؤسسات الناشئة المزاولة لنفس أنشطتها.

6- حصيلة المشاريع المضمونة :

منذ تأسيسه أشرف صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضمان مشاريع عديدة، تمكن أصحابها من الدخول في خدمة الاستغلال، حيث قدّرت الحصيلة الإجمالية للضمانات بملايير الدنانير الجزائرية، فضلا عن توظيف آلاف مناصب الشغل.

الجدول رقم 15: يوضح حصيلة المشاريع المضمونة من طرف الصندوق منذ النشأة إلى 2017

البيان	عدد المشاريع	القيمة المالية للضمانات	عدد مناصب العمل
إلى غاية سنة 30/06/2017	1 937	165 مليار دج	61 788

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من طرف صندوق ضمان القروض

رغم النقائص الموجودة في طبيعة القروض الممنوحة وكيفيات تغطيتها والعلاوات والفوائد المترتبة عنها، إلا أننا نلاحظ أن المبالغ المالية الممنوحة في هذا الإطار حتى سنة 2017 والمقدّرة بـ 165 مليار دج، ضئيلة جدّا إذ لا تتعدى 10 مليار دج في السنة، وساهمت في توفير 61 788 منصب شغل في ظل الارتفاع الكبير لمعدلات البطالة.

المطلب الثالث: صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME

أنشئ صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبادرة السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق، من أجل دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتسهيل حصولها على القرض، ولقد زود الصندوق، برأس المال المسموح به من 30 مليار دج ويقدر الرأس مال المكتتب بـ20 مليار دج منها نسبة 60% من طرف الخزينة العمومية ونسبة 40% من طرف البنوك (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية وصندوق التوفير والاحتياط) ويمكن أن تساهم البنوك والمؤسسات المالية في رأس المال (المادة 08 من نفس المرسوم) وبسبب حيازة الدولة على أغلبية رأس ماله وتشبيه هذا الضمان بالضمان الذي توفره الدولة، يعززان مكانته كمؤسسة من الدرجة الأولى.

أوّلا: المهام والأنشطة:

يهدف الصندوق، لضمان المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، عند عجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة عن تسديد قروض الاستثمارات المخصصة لتمويل رؤوس أموال للانطلاق في المشروع والتي لا تتجاوز مهلة تسديدها الأولي 7سنوات أو تساويها مع احتساب فترات التأجيل والقرض الإيجاري العقاري: و الذي لا يجب أن تتجاوز مهلة تسديده الأولية مدة 10 سنوات.

أما عن الحد الأقصى للقرض المكفول بالضمان فلا يجب أن يتجاوز 350 مليون دج، يحدد مستوى تغطية الخسارة بمبلغ 250 مليون دج، يجزأ إلى نسبة عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونسبة عند منحه لتطوير أو توسيع مؤسسة صغيرة ومتوسطة (المادة 13 من نفس المرسوم)

تحدد العلاوة المستحقة والتي تدفع للصندوق بنسبة 0.5% من القرض غير المسدد وتدفع سواء كليًا على امتداد فترة القرض أو سنويا حسب المواد 14، 15 و 16 من المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق، يمكن للبنوك والمؤسسات المالية غير المساهمة، أن تستفيد من الضمان.(المادة 10 من نفس المرسوم).

تتخذ البنوك الشريكة، التأمينات العينية أو الشخصية، في حدود العناصر المكونة للمشروع، وفي حال حدوث طارئ فإن الاستفادة من هذه التأمينات والمصاريف المترتبة عنها والمقررة في اتفاقية القرض، يكون لصالح الصندوق والمؤسسة المانحة للقرض بحسب نسب حصصهم في التأمين.

من خلال ما سبق فإن صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCIPME أستحدث خصيصا لضمان القروض البنكية التي يستحيل تسديدها، وهذا بغرض تجنيب البنوك الخسارة المحتملة جراء فشل المشاريع المستحدثة، هذا وإنّ الصندوق مموّل بنسبة 60 % من الخزينة العمومية، إذ نجده كباقي المؤسسات المستحدثة لأغراض سلمية اجتماعية الهدف منها شراء السلم الاجتماعي وهذا ما حدث بالفعل طيلة العقدين الأخيرين.

ثانيا: صندوق الضمان الفلاحي[1]:

في سنة 2011 دشن الصندوق مرحلة جديدة من مراحل تجديد عروضه، عقب تكليف السلطات العامة بمهمة تسيير صندوق الضمان المكرس لتغطية التمويل الفلاحي. وتتجلى أهمية هذا التكليف من خلال إرشاد هذه المؤسسة إلى مسارها التنموي الحقيقي عن طريق تجسيد مهامها الأساسية كوسيلة تسيير الأموال المخصصة لتغطية المخاطر وتسهيل تمويل الفروع التي تحظى بالأولوية ويرتكز هذا

[1] - http://www.cgci.dz/index.php/fr/cgci-menu/fonds-de-garantie-agricole; consulter le 10/10/2017

القرار على المادة 36 من قانون المالية التكميلي 2011 الذي يكرس إمكانية دعم الصندوق لهذه المخاطر المثقلة للدولة.

خلال السداسي الأول من سنة 2011 ساهم الصندوق بفعالية في تكريس الوسائل الإدارية والتقنية الضرورية لبدء نشاط الصندوق، ولقد انعقدت العديد من الاجتماعات التنسيقية، بمبادرة وزارة المالية مع مختلف شركاء هذه العملية كوزارة الفلاحة وبنك بدر، ومن خلالها تم تحديد معالم وطرق تدخل الصندوق وكل من النشاطات المقبولة، سبل التسجيل، أقساط الضمان، مبلغ المورد، وسبل تفويضه.

وبصفة عامة فإن صندوق الضمان الفلاحي يسعى لضمان تمويل النشاطات الفلاحية المخصصة لإنشاء المستثمرات الفلاحية وتدعيم قدرات الإنتاج للمستثمرات قيد التطوير وقد حدد أقصى مقدار للقرض الخاضع لضمان الصندوق الفلاحي بمبلغ :

100 مليون دج لقروض الاستثمار .

10 ملايين دج لقروض الاستغلال.

ثالثا: تكوين ملف التسجيل في الضمان[1]:

طلب الضمان يكون وفقا لمطبوعة الصندوق (يمكن تحميل هذه المطبوعة من الموقع الخاص بالصندوق) مع إرفاقه بالوثائق التالية:

- نسخة من رخصة الاعتماد أو القرض الممنوحة
- كشوف الميزانية الخاصة بالثلاث سنوات الأخيرة (الخصوم والأصول وجدول حسابات النتائج)
- ميزانية الافتتاح وحساب النتائج المتوقعة الخاص بالثلاث سنوات الأخيرة (حال إنشاء أو تطوير أو توسيع نشاط)
- تقرير شامل للقرض البنكي يبرز فيه النقاط التالية :
- المسيرون: السن- المستوى العلمي- الخبرة - الذمة المالية
- الطبيعة القانونية: الشكل- توزيع رأس المال- امتلاك الشركاء لمؤسسات أخرى
- المشروع: طبيعة الاستثمار- قطاع النشاط - صيغة المشروع - صيغة التمويل
- الغرض (تطوير أو إنشاء) - مردودية المشروع - تسديد القرض.
- النشاط بالتفصيل : المواد- العملاء – الموردون- المنافسون
- معدات الإنتاج: الخصائص الأساسية - طرق الحيازة على التجهيزات
- الاستدانة : جدول الالتزامات البنكية - أنواع الإسهامات - مستحقات التسديد.

[1] - http://www.cgci.dz/index.php/fr/la-garantie-cgci/constitution-du-dossier-de-souscription-a-la-garantie; consulter le 10/10/2017

- ملاحظات بخصوص الإنتاج المرتقب - صفقات المحصل عليها أو المنتظرة - طرق التسويق.

نظرا لرغبة الحكومة في النهوض بالقطاع الفلاحي، تم إنشاء الفرع الفلاحي لصندوق ضمان القروض، والذي تكفل بالعمل على دعم وتطوير القطاع من خلال بعث نشاط المستثمرات الفلاحية، هذه الأخيرة التي عرفت وفرة في الإنتاج سواء جراء الدعم الممنوح في شكل قروض استثمارية، قروض استغلال، أو تلك الأنشطة الممولة ذاتيا والتي واجهتها عدة مشاكل تمثلت في صعوبة التسويق محليا، والعراقيل الإدارية في مجال التصدير التي انكسرت عندها جهود الفلاحين بتكبدهم خسائر فادحة.

رابعا: معايير الأهلية في الضمان المالي لصندوق ضمان قروض الاستثمار[1]

إن جميع قروض الاستثمارات، على المدى المتوسط والقرض الإيجاري، التي تستوفي المعايير التالية، تكون مؤهلة للاستفادة من إئتمان الصندوق.

1- المؤسسة : تحظى بضمان الصندوق، قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحددة في القانون التوجيهي رقم 01-08 المؤرخ في 2001/12/12 و التي يجب أن تستوفي بدورها الشروط التالية :

- المؤسسة الحديثة النشأة (الفتية) التي تحوز على ميزانية أو/ ميزانية عمومية للضرائب، تصادق على صحة تطوير أو توسيع أنشطتها.

- المؤسسات الناشطة في جميع القطاعات ماعدا: المشاريع التي خصصت لها الدولة جهاز دعم آخر (قطاع الفلاحة ، الصيد ...)، النشاطات التجارية ، القروض الاستهلاكية، المؤسسات التي تصرح برقم أعمال سنوي يقل عن 2 مليار دينار دج، المؤسسات التي لا تتعدى ميزانيتها السنوية 01 مليار دج ،المؤسسة المستقلة بمعنى لا يُمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تؤخذ هذه المعايير بعين الاعتبار، من تاريخ إدراج طلب الاستفادة من ائتمان الصندوق و حسب الكشوف الأخيرة المودعة والتي لا يجب أن تمضي عن اختتام آخر كشف مودع فترة 12 أشهر من هذا التاريخ.

2- القرض: القروض المؤهلة للاستفادة من التغطية :

- قروض الاستثمارات المادية (المنقولات والعقارات، التجهيزات، التهيئات) والتي لا تتجاوز مهلة تسديدها 07 سنوات

- القرض الإيجاري العقاري: والتي لا يجب أن تتجاوز مهلة تسديده الأولية 10 سنوات.

[1] - http://www.cgci.dz/index.php/fr/la-garantie-cgci/criteres-d-eligibilite-a-la-garantie-financiere-cgci; consulter le 15/10/2017

يحدد مستوى تغطية الخسارة، بمبلغ 250 مليون دج يجزأ إلى نسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونسبة20% عند منحه لتطوير أو توسيع مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أما عن الحد الأقصى للقرض المكفول بالضمان فلا يجب أن يتجاوز 350 مليون دج

ينبغي على المؤسسة المانحة للقرض، أن تسهر على توخي قواعد الحيطة المعمول بها، عند منح القروض لاسيما عند اختيار المؤسسة المستفيدة من الدعم.

3- التأمينات:

لا يعتبر الضمان الذي يمنحه الصندوق كبديل للتأمينات المعمول بها، تجاه محل القرض (التأمينات العينية والشخصية).

ينبغي على المؤسسة المالية، أن تُحصل هذه التأمينات، و في حال حدوث طارئ فإن الاستفادة من هذه التأمينات يكون لصالح الصندوق والمؤسسة المانحة للقرض بحسب نسب التغطية ، ولا يستفيد من ضمان الصندوق، إلا المؤسسة المالية ولا يمكن للغير المطالبة به، لاسيما المؤسسة أو ضامنيها للمطالبة بكل أو جزء من القرض.

تخضع تغطية الصندوق لـ:

- الطرق والشروط المحددة في اتفاقية القرض
- الشروط العامة للاستفادة من ضمان الصندوق
- أحكام اتفاقية الشراكة (الصندوق- المؤسسة المالية)
- للأحكام المستمدة من إشعار الضمان

يسقط الضمان في حال تغيير الشروط العامة لاتفاقية القرض دون الموافقة الصريحة للصندوق، وأي تغيير في الشروط يكون سابقا لعملية تحريك القرض أو لعملية تسخير القوة للمعدات، أما بخصوص القرض الإيجاري، فعدم موافقة الصندوق تؤدي إلى سقوط الضمان.

وفقًا لإحكام المادة 05 من الشروط العامة للضمان وتحت طائلة سقوط ضمان الصندوق، فإنه ينبغي إعلام هذا الأخير عن أي تعديل يطرأ في شروط تسديد القرض المدعم، في أجل 02 شهرين من تاريخ استحداث هذا التعديل.

خامسا: شروط التدخل

ترتكز العلاقة بين الصندوق والبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مبدأين أساسيين هما:

- المبدأ الأول: لا ينبغي على الصندوق أن يطور أي علاقة مباشرة (يكون على اتصال مباشر) مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يُمنع عليه التدخل بين البنك وعميله.

- المبدأ الثاني : لا يمنح الصندوق ضمانه إلا لتغطية تمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تولد قيمة مضافة بصفة مستمرة (المشاريع الدائمة والمُثمرة) وعليه، يستثنى من نطاق تدخله نشاطات الصيد والنشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية .

سادسا: عدد المشاريع المضمونة حسب فئة القروض المقدمة:

قدم صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصيلة متنوعة في كل قطاعات النشاط، أدت إلى إنشاء عديد المؤسسات ومن خلال ذلك مناصب شغل كبيرة، ويمكننا تلخيص مساهمات الصندوق في الجدول التالي:

الجدول رقم 16: عدد المشاريع المضمونة حسب فئة القروض البنكية المقدمة الوحدة: مليون دج

	فئة القرض	عدد الملفات	النسبة%	مبلغ القرض	النسبة %
مع البنك	من 0 م دج إلى 10م دج	262	28	1 395	3
	من 10م دج إلى 50 م دج	339	37	9 355	20
	50 م دج فما فوق	317	35	36 973	77
	المجموع	918	100	47 723	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المشاريع التي تنحصر قروضها بين 10 و 50 مليون دج، تمثل أعلى قيمة بنسبة 37% وهي متقاربة مع الفئات الأخرى، بينما تعتبر فئة القروض التي تفوق 50 مليون دج 77 % من نسبة مبالغ القروض المضمونة، هذا يجعل الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات (المتوسطة) يتطلب مبالغ مالية كبيرة جدا مع الإسهام بعدد ضئيل من المؤسسات في النسيج الاقتصادي الذي يتطلب الرفع من عدد المؤسسات في السوق، بينما لا تمثل نسبة القروض المضمونة للفئتين المتبقيتين أي أقل من 50 مليون دج إلا 23% ، وهي في الغالب مؤسسات صغيرة ومصغّرة لا تتطلب مبالغ مالية كبيرة في عملية التمويل.

سابعا: حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحي:

يمكننا الجدول المالي من تحديد عدد المشاريع الفلاحية التي تم ضمان قروضها من طرف الصندوق حسب طبيعة المعالجة للملفات.

الجدول رقم 17: عدد المشاريع المضمونة حسب طبيعة معالجة الملف الوحدة: مليون دج

طبيعة المعالجة	2015/12/31		2016/12/31		2017/12/31		التطور15/16%		التطور16/17%	
	عدد	مبلغ القرض	عدد	مبلغ القرض	عدد	مبلغ القرض	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ
ملف مفوض	12236	8.495	14501	10704	12738	9760	19	26	-12.15	-8.81
ملف غير مفوض	522	10.005	671	11357	506	10520	29	14	-24.59	-7.36
المجموع	12758	18.500	15172	22061	13244	20280	14	19.25	-12.70	-8.07

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سجّلت مصالح الصندوق الفلاحي لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2016 ما يعادل 172 15 ملفا، مقابل 758 12 في سنة 2015 أي بنسبة تطور بلغت 19%. هذه الضمانات تنقسم إلى، 671 ملفا غير مفوّض مقدّما من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الدراسة الآنية ملفا بملف بعد الخضوع للقبول الأولي من طرف الصندوق، و 501 14 ملفا في إطار التفويض المركزي للصندوق.

من حيث الضمانات المقدّمة نسجل ما قيمته 13.438 مليون دج كمبلغ إجمالي للضمانات المقدّمة للقروض، تغطي ما قيمته 22.061 مليون دج مقابل 18.500 مليون دج لسنة 2015 بنسبة ارتفاع تقدر بـ 19.25%، إلاّ أن هذه النسب المرتفعة عرفت تقهقرا خلال سنة 2017 فيمل تعلق بالملفات المفوضة وغير المفوضة حيث بلغت نسب الانخفاض 12.15-% ، 24.59-% ، ونفس الشيء بالنسبة لمبالغ القروض المضمونة حيث سجلنا ما نسبته 8.81-% ، 7.36-% ، للملفات المفوضة وغير المفوضة بهذا الترتيب.

المطلب الرابع: دور المقاولاتية[1]:

يوجد في الجزائر عشرات الجامعات والمراكز الجامعية التي تنتشر على كامل التراب الوطني، والتي تدرس تخصصات مختلفة، حيث يصل عدد الطلبة إلى 000 500 1 طالب.

وتستحق هذه الإمكانية الغنية حشدها للمشاركة النشطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ومن هذا المنظور، فإن الطريقة التي أصبحت أكثر وأكثر ضرورية، تتمثل في إنشاء المؤسسات.

أوّلا: دار المقاولاتية:

ما هي دار المقاولاتية ؟ وأولا، لماذا نختار مصطلح "دار"؟

[1] - http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/espace-promoteur/la-maison-de-l-entrepreneuriat. consulter le 25/07/2018.

كلمة "دار" تختلف عن كلمة "مركز" أو معهد، الذي يشير أكثر بكثير إلى الهياكل الأكاديمية التقليدية. فكلمة الدار، تستحضر بنية البهجة، حيث الجو لطيف ومواتي لتبادل الأفكار وتطوير المبادرة.

دار المقاولاتية هي الأداة المناسبة من أجل غرس القيم الريادية وإدخال الطلاب الشباب لمجال الأعمال، من أجل تحقيق أفكارهم وخلق مشاريع ذات قيمة مضافة عالية والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

ثانيا: مهام دار المقاولاتية

- نشر ثقافة المقاولاتية من خلال التوعية.
- تكوين الطلبة في المقاولاتية.
- مرافقة الطلاب حاملي المشاريع.

ثالثا: الأنشطة الموكلة لدار المقاولاتية

أنشطة دار المقاولاتية متعددة تستند إلى خطة عمل سنوية يمكن ذكر أهمّها فيما يلي:

- تنظيم أيام تحسيسية، وتقديم معلومات شاملة
- تنظيم ندوات وأيام دراسية حول المقاولاتية
- الجامعات الصيفية: مناهج دراسية بشأن إنشاء المؤسسات، بمشاركة الفاعلين في الاقتصاد
- الموائد المستديرة المواضيعية
- تنظيم مسابقة أحسن مخطط عمل
- تنظيم مسابقة أفضل فكرة.
- دورات تكوينية حول المسار المقاولاتي

رابعا: تنظيم دار المقاولاتية

يعتمد تنظيم دار المقاولاتية على لجان وطنية ومحلية مشتركة، مسؤولة عن تحديد برامج العمل ورصد تنفيذها.

1- تتألف اللجنة الوطنية المشتركة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- ممثلان عن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
- أربع ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثلان عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

اللجنة الوطنية مسؤولة عن وضع نظام داخلي يحدد إجراءات سير دار المقاولاتية، وبناء على ذلك، تقوم هذه الأخيرة بإعداد تقرير سنوي عن حالة تنفيذ البرامج، تقدمه إلى الوزراء المسؤولين عن العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتعليم العالي والبحث العلمي.

2- تتألف اللجنة المحلية المشتركة على مستوى كل مؤسسة جامعية من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- ممثل عن مديرية التوظيف في ولاية
- ممثلان عن الفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ممثلان عن المؤسسة الأكاديمية المعنية.

هذه اللجان مسؤولة عن إعداد تقرير سنوي ترسله إلى اللجنة الوطنية.

خامسا: حصيلة دور المقاولاتية

- 58 دار للمقاولاتية تقع في جميع أنحاء التراب الوطني.
- ارتفاع نسبة خريجي الجامعات حاملي المشاريع من 08% إلى 30% خلال الفترة 2008-2016
- تنفيذ مخططات الأعمال السنوية، أدى إلى إنشاء 1623 مشروعا خلال الفترة 2013-2016.
- معدلات إنشاء المؤسسات المصغرة من طرف خريجي الجامعات عرفت نموا قدر بـ 6%، 13% و18% خلال السنوات 2013، 2015 و2016.

تلعب هذه الهيئات دورا كبيرا في تنمية روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعة، إذ يجب التركيز على أدائها ومحاولة مسايرة أنشطتها، تكثيفها، مراقبتها والعمل على تحسين مرد وديتها، من خلال تمويلها والعمل على تكوين الموارد البشرية القائمة عليها، إذ أن واقع الحال عكس ما أشرنا إليه إذ نجدها تعرف خمولا طوال السنة إلا في المناسبات والتظاهرات العلمية، ولعل خير دليل على ذلك ما لمسناه من جهل للطلبة بخصوص وجود هذه الدور في جامعاتهم من عدمها.

المبحث الثالث: أجهزة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية محفوفة بالمخاطر نظرا لارتفاع نسب الفشل التي تصاحبها، سواء الفشل في إنشاء المؤسسة بحد ذاتها، أو في عدم قدرة المؤسسة الناشئة على الاستمرار والبقاء في السوق، خاصة في السنوات الأولى من النشاط، هذا الأمر أدى إلى ازدياد الوعي حول أهمية المرافقة نظرا للخدمات التي تقدمها للمقاول خلال مرحلة الإنشاء، والتي تستمر حتى بعدها لتشمل السنوات الأولى من النشاط.

المطلب الأول: مفهوم المرافقة

سنتطرق إلى مفهوم المرافقة بالتعريج على أهم التعريفات الخاصة بها، وهذا نظرا للاهتمام الكبير الذي تحظى به هذه الأخيرة. كما يعتبر تعريفها أمرا معقّدا وهذا نظرا لتعدد الهياكل المنوطة بها، وكذا الخدمات التي تقدّمها، وفيما يلي نحاول عرض بعض التعاريف الواردة في هذا المجال.

اقترح A. Lotowski أحد المكلّفين بالدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا " APCE " تعريفا يمكن اعتباره أكثر شمولا لمهنة المرافقة[1]:

" المرافقة هي محاولة لتجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تواجه المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول".

وتعرّف كذلك على أنّها مجموع الخدمات المقدمة للمقاول من طرف هيئة المرافقة (بغض النظر عن ما إذا كان أنشأ مؤسسته أو في طور إنشائها)، هذه الخدمات تشمل عدّة مجالات، مادية، استشارية، تكوينية...إلخ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المرافقة تدل على تلك العلاقة الشخصية التي تربط لمدة معينة من الزمن حامل المشروع مع فرد من هيئة المرافقة، هذا الأخير الذي تتمثل مهمته في متابعة المقاول ومساعدته خاصة، خلال مرحلة نمو مشروعه وتطوّره[2].

إذن نستنتج أن المرافقة تهدف إلى مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته وعلى ضمان استمرارها وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة التي تختلف باختلاف احتياجات كل مقاول، كما تأخذ صفة علاقة شخصية تربط المقاول بالمرافق الذي يساعده على تخطي المشاكل التي تواجهه.

إن أهمية خدمة المرافقة المقدمة للمقاول تكمن في أنها تسمح له بالتغلب على الصعوبات التي قد تواجهه خلال فترة الإعداد لانطلاق مؤسسته الجديدة. فغالبا ما يكون للمقاول فكرة أو مشروعا غير مكتمل ولكنه يحتاج إلى الدعم الذي تقدمه له المرافقة، فيما يتعلق بإعداد مخطط العمل، أو إنجاز دراسة للسوق، كما أنه قد يجهل أيضا كيفية إجراء دراسة مالية مضبوطة يستطيع من خلالها تحديد احتياجاته المالية.

كما تعمل المرافقة على تشجيع المؤسسات المبتكِرة التي تتميز بدرجة عالية من الخطورة نظرا للاحتياجات المالية الكبيرة للمؤسسة، وكذلك الصعوبة التي يواجهها المقاول في اختيار الموقع الإستراتيجي والثنائية منتوج - سوق، ونظرا أيضا للجهل بخبايا السوق والمحيط الذي سينشط فيه خاصة في ظل عدم وجود منافسين مباشرين محددين من البداية.

---

[1]- **صندرة سايبي**، مرجع سبق ذكره، ص 16

[2] - **A. Dupuy, Accompagner**, le porteur de projet innovant… ou comment faire émerger ses compétences, revue projectique, 2008/1-N° 0, 2008, p.113.

كما يمكن للمقاول أن يمتلك خبرات في الميادين المالية، التجارية أو في غيرها، إلا أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة تتطلب منه الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسة، وأيضا القدرة على اتخاذ القرار في مختلف المجالات من أجل ضمان تموقع جيد في السوق، وانسجام المشروع من مختلف الجوانب، وذلك ما تصبوا إليه هيئات المرافقة .

ونظرا لتفطنها على أن امتلاك مهارات تسييرية أمر ضروري لضمان بقاء المؤسسة خاصة في سنوات نشاطها الأولى، فإن هذه الهيئات المرافقة تحرص على إجراء دورات تكوينية يستفيد منها المقاول قصد اكتساب مهارات المسير الناجح.

المطلب الثاني: أجهزة المرافقة

إن خدمة المرافقة تتم من خلال العديد من الهيئات، منها ما هو عمومي كالهيئات التابعة للدولة، ومنها ما هو خاص تتمثّل في الخبراء المرافقين الخواص من مكاتب الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، بالإضافة إلى هيئات أخرى. وتأتي حاضنات ومشاتل المؤسسات على رأس هذه الهيئات باعتبارها من أهم أجهزة المرافقة الحديثة.

أوّلا: حاضنات الأعمال

لم يتمكن الباحثون لحد اليوم من التوصّل إلى اتّفاق حول تعريف دقيق لحاضنات المؤسسات، حيث يمكن تعريفها على أنّها منظمات تعمل على مساعدة المقاول من أجل تطوير مشروعه وإنشاء مؤسسته[1].

لقد ظهرت الحاضنات لأوّل مرّة في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات، لتشهد تطوّرا كبيرا مع حلول السبعينات، في هذه الفترة كانت مهمّتها الأساسية تتمثّل في مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته من خلال تقديم موارد مادية، محلات بأسعار منخفضة، خدمات السكرتارية...إلخ، ولكن اتسعت مهامها في السنوات الأخيرة لتشمل خدمات التكوين، وتقديم استشارات ونصائح المختصين، بالإضافة إلى ربط المقاول بالعديد من الشبكات المالية وشبكات الأعمال.

إن لحاضنات الأعمال دورا أساسيا في تحفيز حاملي المشاريع على العمل المستمر لتحقيق أهدافهم، والمتمثلة في إنشاء مؤسساتهم، إذ تقدم خدمات متنوعة تصب في قالب الدعم المباشر من أجل إنجاح المشاريع التي تحتضنها بشكل خاص دون غيرها.

[1] -**D. Chabaud, S. Ehlinger et autres**, L'incubation d'entreprises : La nouvelle frontière européenne, **17ème journées nationales des IAE6Lyon, France**, 13-14 septembre 2001,p3.

ثانيا: المشاتل

بالإضافة إلى مصطلح حاضنات المؤسسات هناك مصطلح آخر شائع الاستعمال في نفس المجال وهو المشتلة، حيث تعرّف بأنّها هياكل استقبال تقوم بتقديم محلات، مساعدات مختلفة وخدمات مكيفة مع الاحتياجات الخاصة للمؤسسات المنشأة حديثا[1].

لقد تمّ إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرّخ في 25 فبراير سنة 2003[2] ، طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، أمّا عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طبع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلّف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:

- **المحضنة:** هيكل دعم يتكفّل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفّل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفّل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

1- الخدمات المقدمة: إنّ مشاتل المؤسسات تقدّم مجموعة خدمات أساسية أهمّها:

- عرض عقاري يتمثّل في محلات موجّهة للإيجار لمدّة محدّدة وبأسعار منخفضة.
- تقديم مجموعة من التجهيزات والخدمات المشتركة الكفيلة بتخفيض التكاليف التي يتحملها المقاولون المنخرطون في المشتلة، والتي تتمثّل في الاستعمال المشترك للتجهيزات المكتبية ومجمل الوظائف الإدارية مثل: السكرتارية، التلكس، قاعة الاجتماعات .... إلخ.
- تقديم نصائح للمؤسسات في مجال التسيير، التسويق، المحاسبة، البحث، نقل التكنولوجيا...إلخ.

- للمشتلة دور كبير في ربط المقاول بمحيطه ومختلف الشركاء الاقتصاديين والماليين، فهي تسمح للمؤسسة الفتية بالاندماج في العديد من الشبكات الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي ونظرا للهياكل القاعدية المشتركة التي توفّرها المشتلة لمختلف المقاولين المنتسبين إليها تتكوّن بينهم شبكة من العلاقات الداخلية، ممّا يسمح بكسر عزلة المقاول، ويمكنه من تبادل المعلومات والخبرات مع باقي المقاولين، ومن إقامة علاقات عمل وتعاون معهم.
- تنشأ علاقة بين المؤسسة المحتضنة وبين فريق إدارة المشتلة تمكنها من الاستفادة من دعم تقني ومعنوي، ومن الاستشارة والنصح فيما يتعلّق بمختلف التساؤلات التي يمكن أن تواجهها.

---

[1] - **G.B. Benko**, géographie des mutations industrielles. Le phénomène des pépinières d'entreprises, **Annales de Géographie**, t. 98, n°55, 1989, p 628.

[2] -**الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية**، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003، ص13

- تسمح للمقاول بالاندماج في شبكة العلاقات التي يمكن أن تربطه مع مؤسسات مالية عامة وخاصة، مراكز البحث، الموردين، الزبائن ...إلخ.

نلاحظ مما سبق أنّ للمشتلة والحاضنة نفس الوظائف تقريبا، ولذلك لا يوجد فرق بينها في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن في فرنسا مثلا يستعمل مصلح الحاضنة ليدل على هياكل الدعم التي تتكفل بمرافقة المقاول قبل إنشاء مؤسسته أي خلال مرحلة التحضير لانطلاقها، أما مشاتل المؤسسات وكما هو موضح في التعريف السابق فتطلق على هياكل الدعم التي ترافق المقاول بعد إنشاء مؤسسته.

وفي نفس الإطار نجد أفكار BRUYAT الذي يتفق مع ميول العديد من الباحثين في تفريقهم بين الحاضنة والمشتلة، فهو يفرق بين نوعين من المشاتل، مشاتل المشاريع ومشاتل المؤسسات[1].

حيث تقوم مشاتل المشاريع باستقبال المقاولين قبل إنشاء مؤسساتهم وتضع تحت تصرّفهم مساعدات متنوّعة ومكيّفة مع احتياجاتهم الخاصة، فمشتلة المؤسسة في هذه الحالة هي نفسها الحاضنة، حيث تقوم بتكوين المقاول ومرافقته بهدف الحد من أخطار الفشل وزيادة فرص تطوير المؤسسة المستقبلية، والهدف من التكوين الذي تقدمه مشتلة المشاريع هو تدارك نقص مهارات المقاول أو تلقينه معارف جديدة ضرورية لإتمام مشروع مؤسسته، كما تقوم مشتلة المشاريع أيضا بمساعدته على إنشاء مؤسسته من خلال تقديم العديد من الخدمات المتنوعّة مثل: مباني لاحتضان المؤسسات، السكرتارية، وسائل الإعلام الآلي، مساعدته على إنجاز دراسة مضبوطة لمشروع المؤسسة ...إلخ. وبالتالي يتمثّل دور مشتلة المشاريع في المساهمة في تحسين نوعية المشاريع وذلك بمساعدة المقاول الفتي الذي يتمكن من تحديد فكرته أو الذي لا يملك مهارات النجاح الضرورية في تطوير مشاريع أكثر واقعية.

أما مشاتل المؤسسات فتقوم باستقبال المؤسسات بعد إنشائها الفعلي وتقدم لها مساعدات تتمثل بشكل أساسي في محلات مع أسعار منخفضة للإيجار، مع إمكانية الاستفادة من خدمات مشتركة، بالإضافة إلى خدمات الاستشارة ومساعدة المقاول في مجال التسيير، وفي هذا السياق تعرّف المجموعة الأوروبية المشتلة كالتالي:

" مشتلة المؤسسات هي مكان أو فضاء محدود يتم فيه استقبال مجموعة من المؤسسات حديثة النشأة، تهدف إلى زيادة فرص نمو هذه المؤسسات والرفع من معدّلات حياتها وذلك من خلال توفير مساعدات مادية عديدة، وكذلك تقديم الدعم في مجال التسيير"

وبالتالي تعمل مشاتل المؤسسات على تسهيل عملية انطلاق المؤسسة وذلك بالتخفيف من أخطار الفشل التي تواجهها خلال السنوات الأولى من نشاطها.

---

[1] -**M.R. Masmoudi**, Etude exploratoire des processus et des modèles d'incubation en entrepreneuriat : cas des pépinières tunisiennes, Thèse pour l'obtention du doctorat en sciences de gestion, Université du sud Toulan-Var, 29 Janvier 2007, p 65-66.

بالرغم من إجماع العديد من الدراسات على أن وظيفة الحاضنة والمشتلة متكاملتين، إلّا أنّنا نجد في الواقع مشاتل ترافق حاملي المشاريع وتساعدهم لضمان الانطلاقة الجيدة لمؤسساتهم من خلال توفير الشروط الضرورية لذلك، كما يمكن أن نجد أيضا حاضنات تحتضن مؤسسات فتية قائمة بذاتها.

ويمكن للحاضنة أن تأخذ عدّة أشكال، حيث يمكن أن تكون تابعة للقطاع العام أو الخاص، أو أن تكون ذات طابع مختلط، كما يمكن أن تكون ذات صلة بالجامعات ومخابر البحث، حيث تساهم في توفير فرص البحث، لطلاب الجامعات ومساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة وخاصة المبتكرة منها لمن يرغب في خوض التجربة المقاولاتية.

تلعب مشاتل المؤسسات دورا بالغ الأهمية في حياة المؤسسة إذ تساهم في نموها واستمرارها من خلال تقديم الدعم المادي لها، كما تعمل على دعمها في مجالات عديدة أخرى لعلّ أهمها التكوين في مجال التسيير هذا الأخير الذي يعتبر الحلقة الأساسية في التطور والاستمرار.

ثالثا: نزل المؤسسة

كشكل آخر من أشكال هيئات المرافقة نجد أيضا نزل المؤسسة، هذا الأخير يعرّف بأنّه عبارة عن مبنى يمكن أن يكون حديث الإنشاء أو حتى قديم وأعيد ترميمه موجه لاستقبال المؤسسات الصغيرة الصناعية منها أو التجارية أو حتى الخدمية[1].

تنبع أهمّية نزل المؤسسة من طول المدّة الزمنية التي قد تحتاجها بعض المؤسسات حتّى تتمكن من النمو والاستقرار، ولذلك يعمل النزل على توفير فضاءات موجّهة للإيجار مجهّزة بصورة جيّدة تقوم باستقبال المؤسسات بعد خروجها من المشاتل ولكنّها بالمقابل تقدّم خدمات ضعيفة بدون مرافقة خاصة للمقاول.

نلاحظ من خلال الأشكال المختلفة لأجهزة المرافقة الجهود الكبيرة المبذولة في هذا المجال من أجل توفير مجموعة من الخدمات المتنوّعة المكيّفة مع الإحتياجات المختلفة لكلّ مؤسسة.

وفي هذا الإطار قات الجزائر في السنة ذاتها أي سنة 2003 بإنشاء عدد من مشاتل المؤسسات هي محضنة الأغواط، محضنة باتنة، محضنة البليدة، محضنة تلمسان، محضنة سطيف، محضنة عنابة، محضنة قسنطينة، محضنة وهران، محضنة الوادي، محضنة تيزي وزو، ورشة ربط – الجزائر، ورشة ربط – سطيف، ورشة ربط – قسنطينة، ورشة ربط – وهران.

[1] - **G. B. Benko**, Op. Cit, p63.

المطلب الثالث: مراكز التسهيل

لقد تمّ إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرّخ في 25 فبراير سنة 2003[1]، وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفّل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع.

أمّا عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلّف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أوّلا: أهدافها

تهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة التقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك، كالعمل على توفير شباك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين، وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص آجال إنشاء المؤسسات، وإقامة مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزيّة أو المحليّة، وكذلك الحثّ على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.

ثانيا: مهامها

تتولّى مراكز التسهيل المهام التالية:

- دراسة الملفّات التي يقدّمها المقاولون والإشراف على متابعتها.
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مساعدة المستثمرين على تخطّي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.
- مرافقة المقاولين في ميداني التكوين والتسيير.
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الإتصال المتعلّقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والاستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع.
- تقديم خدمات في مجال الإستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكلّ الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الإطار تتدخّل مراكز التسهيل لمساعدة المقاولين عن طريق ما يأتي:

[1] - **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية**، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003، مرجع سبق ذكره، ص18.

- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المقاول واهتماماته.
- إعداد مخطط العمل عند الاقتضاء.
- إقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيّف مع احتياجات المقاول الخاصّة.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.
- مساعدة المقاول على هيكلة استثماراته على أحسن وجه.
- مساعدة المقاول في مساعيه الرامية إلى تحويل التكنولوجيا.
- مرافقة المقاول لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعه.

وفي هذا الصدد تمّ إنشاء عدد من مراكز التسهيل في كلّ من: الشلف، الأغواط، بجاية، البليدة، الجزائر، جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، وهران، بومرداس، الوادي، تيبازة وغرداية، تتكفّل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع مما يحفّزهم على النجاح والاستمرار، ويدعم روح المقاولاتية للأفراد القريبين منهم ويشجعهم على الإقبال على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع في شكل مؤسسات تضمن لهم حياة مهنية سليمة، مساهمين بذلك في التنوع الاقتصادي وخلق الثروة وتوفير مناصب شغل تساهم في تقليص معدّلات البطالة.

خلاصة:

من خلال التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصناع القرار في الجزائر وبغية تخطي الأزمة البترولية والعمل على تنويع الاقتصاد عمدت الدولة إلى إنشاء وكالات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عملت على رفع نسبة إنشاء المؤسسات ومرافقتها حيث تعددت هذه الوكالات والتي من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي قامت بتخفيف العبء على حاملي المشاريع من خلال إنشاء الشباك الوحيد الذي يحتوي جميع الإدارات التي تدخل في عملية الاستثمار.

الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، هذه الأخيرة التي ما فتئت تقدم خدمات ذات مستوى، بتواجدها في أغلب دوائر الوطن الأمر الذي سهل على الشباب حاملي المشاريع، الاتصال والحوار والعمل الجاد على إنشاء مؤسساتهم، وبلورة أفكارهم في محيطهم القريب، كما أنها تعمل على رفع نسبة القبول لطلبات الاستثمار وتسهيل الحصول على تمويل المشاريع.

إضافة إلى هذا فالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي تتكفل بأصحاب المشاريع المصغرة التي لا تتطلب رأس مال كبير هذه الأخيرة غالبا ما يقوم عليها أقل من 9 أشخاص، تهدف إلى تطوير الأنشطة المتداولة، بالخصوص في الأوساط الريفية مانعة بذلك النزوح نحو المدن. دون أن ننسى الدور الأساسي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا هاما في تأهيل المؤسسات وجعلها منافسة لنظيراتها في الأسواق العالمية من خلال تقديم منتجات ذات جودة وسعر تنافسيين، وأهم برامج التأهيل، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل ضمان سيرورة نشاط هذه الوكالات كان لابد من إنشاء صناديق لضمان قروض الاستثمارات، حيث تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والذي بدوره يمكن الشباب البطال من استغلال فرص الاستثمار والاندماج في عالم الشغل والأعمال، وبغية نجاح هؤلاء المستثمرين خاصة وتخطي مشاكل التمويل، عمدت الدولة إلى إنشاء صناديق لضمان القروض تمثلت في صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللذان يهدفان إلى تسهيل عمليات التمويل من خلال تقديم ضمانات على القروض البنكية المقدمة للشباب حاملي المشاريع، ومن أجل الرفع من نسبة نجاح المشاريع الاستثمارية لجأت بعض الهيئات إلى إنشاء دور للمقاولاتية على مستوى الجامعات، تلعب دورا هاما في بعث روح المقاولاتية لدى الطلبة، وتوجيههم ومساعدتهم على اقتحام مجال الأعمال بتنظيم دورات تكوينية وجامعات صيفية في الكثير من الأحيان. كما تحتاج هذه المؤسسات الفتية إلى المرافقة أنشئت أجهزة متخصصة في المرافقة والمتابعة تأتي على رأسها حاضنات ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، التي تقدم مجموعة من الخدمات للمقاولين تشمل التكوين، الاستشارة ...إلخ، وهذا من أجل ضمان استمرار المؤسسات الناشئة ومساعدتها على تخطي العقبات وتفادي الفشل.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي لنتائج الإستبانة

تمهيد:

قمنا في الفصول السابقة بالتطرق إلى الجوانب النظرية لعناصر البحث كل منها على حدة، مع إبراز بعض المعطيات الكمية للوضعية التي هي عليها، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الدراسة الميدانية والتي شملت جمع المعلومات بالاعتماد على الإستبانة التي وزعت على طلبة الجامعة في الجزائر، كما قمنا بالتحليل الإحصائي للمعلومات المجمعة بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية spss، وهذا قصد الإجابة على فرضيات الدراسة والتي نلخصها فيما يلي:

1- البحث عن الإستقلالية يؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

2- معرفة الطلبة لنماذج مقاولات يتمنونها يؤثّر إيجابا على توجّههم المقاولاتي

3- الاستعدادات المقاولاتية المتحصل عليها من خلال برامج التكوين تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

4- الاستعدادات المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة من خلال المسؤوليات القيادية أو المشاركة في المشاريع وإتخاذ القرارات الهامة في مجال الخبرة المهنية (عمل ، تربص)، تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

5- الاستعدادات المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة من جراء المسؤولية الجمعاوية تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

6- وجود فكرة أو مشروع مؤسسة، بنظرة واسعة يؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

7- البحث عن المعلومات من أجل تكوين نظرة عن الفكرة أو مشروع المؤسسة يؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

8- التصورات الناتجة عن المخاطرة تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

9- تصورات الحصول على الموارد (معلومات، إستشارة، مالية) تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

10- معدلات الفائدة الربوية تؤثّر سلبا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

11- التواصل مع دور المقاولاتية في الجامعة يؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

كما قمنا باختبار نموذج الدراسة وهذا بتحليل نتائج الانحدار المتعدد للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى جميع المتغيرات المستقلة من أجل إعطاء نموذج يمكن تعميمه على مجتمع الدراسة.

المبحث الأوّل: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقسيمات الإستبانة وحدود الدراسة، وكذا أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في البحث مع توضيح تقسيمات العينة من خلال المعطيات السوسيوديموغرافية.

المطلب الأول: تقسيمات الإستبانة وحدود الدراسة

بعد الإطلاع على ما ورد في الجانب النظري والدراسات السابقة، **تم بناء استمارة الإستبانة بالاعتماد وبشكل كبير على استمارة الدراسة التي قام بها الدكتور عزالدين تونس في أطروحة الدكتوراه التي جاءت تحت عنوان التوجه المقاولاتي – دراسة مقارنة بين طلبة يدرسون المقاولاتية وطلبة يتابعون تكوينا عاديا- بفرنسا**. حيث قمنا بإجراء بعض التعديلات من حيث الشكل المقدم للإستبانة، مع إضافة محور خاص بالقروض الممنوحة في الجزائر للمقاولين أصحاب أفكار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أوّلا: تقسيمات الإستبانة:

حيث تم تقسيم الإستبانة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية تمثّل الجزء الأوّل في المعلومات الشخصية المتعلّقة بالطالب، أين تضمن ستة محاور:

المحور الأوّل: البيانات الشخصية

المحور الثاني: الحاجة للاستقلالية

المحور الثالث: نماذج المقاولين

المحور الرابع: التكوين في المقاولاتية

المحور الخامس: الخبرة المهنية

المحور السادس: النشاط الجمعاوي

الجزء الثاني والذي بدوره تضمن المحاور المتعلقة بالمشروع والمعبر عنها بأربعة محاور كما يلي:

المحور الأول: وجود فكرة أو مشروع مؤسسة

المحور الثاني: توفر المعلومات

المحور الثالث: قياس المخاطرة ومدى تحملها

المحور الرابع: الموارد المتاحة

الجزء الثالث تمثّل في محور واحد هو عبارة عن مدى معرفة الطالب للمؤسسات المرافقة، المتواجدة في الجزائر إضافة إلى توضيح القروض المتاحة من طرف البنوك وصندوق الزكاة.

تضمنت الإستبانة أسئلة متنوعة تمثّلت في الأسئلة المباشرة والتي تحتمل الإجابة بـ نعم أو لا، إضافة إلى الأسئلة المفتوحة والتي يبرز فيها الطالب معارفه القبلية، كما تطرقت كذلك إلى الأسئلة التي تحتمل الترتيب بالإعتماد على سلم ليكرت الرباعي، إذ يقابل كل عبارة من عبارات المحور قائمة تحتمل اربع خيارات على حسب السؤال المطروح حيث تعددت العبارات وكانت على الشكل التالي: "غير موافق تماما"، "غير موافق"، "موافق"، "موافق تماما" – "ضعيف جدا"، "ضعيف"، "قوي"، "قوي جدا" – "مطلقا"، "غير مضبوطة"، "مضبوطة"، "مضبوطة تماما" ... إلخ، وقد تم إعطاء كل خيار من الخيارات درجة لتتم معالجة المعطيات على النحو التالي: غير موافق تماما "درجة 1"، غير موافق "درجتان 2"، موافق "ثلاث درجات 3"، موافق تماما "أربع درجات 4"، وهكذا بالنسبة لجميع العبارات المدرجة في السلالم حسب نوع السؤال المطروح.

ثانيا: حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة خلال السنتين الجامعيتين 2017/2016 – 2018/2017 .

2- الحدود المكانية: بما أن الموضوع يهتم بدراسة توجه طلبة الجامعة الجزائرية والمقدر عددهم بالمليون وخمس مائة ألف طالب جامعي بالتقريب 000 500 1، فقد قمنا باستجواب الطلبة من شعب مختلفة وتخصصات مختلفة أيضا تمثلت في العديد من الكليات، شملتها كل من جامعة ابن خلدون بتيارت، جامعة الحاج لخضر بباتنة، المدرسة العليا للتجارة بالقليعة إضافة إلى المدرسة العليا للاقتصاد بوهران وقد تم هذا الاختيار بطريقة عشوائية اعتمادا على الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة .

3-عينة الدراسة: حيث قمنا باستجواب **688 طالبا** وهي كافية مقارنة بحجم العينة الملائم حسب معادلة ستيفن ثامبسون والتي يعبر عنها بالصيغة التالية:[1]

$$n = N*P(1-P) / [(N-1)*(d^2/z^2) + P(1-P)]$$

حيث أنّ: N تمثل حجم المجتمع، n تمثل حجم العينة ، z الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى معنوية 0.05 ومستوى ثقة 95% و= 1.96، d نسبة الخطأ = 0.05، P القيمة الاحتمالية = 0.5.

والتي بلغت عند مستوى مجتمع الدراسة والمقدر بحوالي 000 500 1 طالبا، ما قيمته 384 طالبا.

خلال الفترة المحددة مسبقا والمقدرة بسنتين جامعيتين، حيث تم ملئ جل الاستمارات في الفترة الممتدة بين نهاية امتحانات السداسي الأول وبداية امتحانات السداسي الثاني من كل سنة جامعية وهذا نظرا لتواجد الطلبة وإمكانية استجوابهم بشكل مناسب وبكل ارتياح، من أجل ضمان شفافية واحترافية في الإجابة على أسئلة الإستبانة.

[1]- **Steven K.Thompson**, Sampling, Thired Edition, kanada,2012,P 59-60.

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة:

تم الإعتماد على برنامج الحزم الإحصائية spss في معالجة البيانات وذلك من خلال استخدام الأساليب المتاحة في هذا البرنامج والتي تمثّلت في:

- استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتمثيل البيانات الشخصية لمفردات العينة.
- تم استعمال معامل ألفا كروبانج لقياس مدى ثبات وصدق أداة الدراسة، لكل محور من محاور الدراسة.
- اختبار ANOVA
- معامل الارتباط سبيرمان
- اختبار T، F و DW للانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

الهدف من هذا التحليل الإحصائي هو توضيح صورة شاملة حول عينة الدراسة من جميع الجوانب السوسيوديموغرافية، التي تشملها إستبانة الدراسة، ومن ثمّ التطرق إلى دراسة مدى ثبات وصدق السلالم المتبعة في قياس المتغير التابع (التوجّه المقاولاتي)، والمتغيّرات المستقلة، وأخيرا التطرق إلى العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات من خلال تفسير نموذج الإنحدار الخطي البسيط، والمتعدد.

أوّلا: المعطيات السوسيوديموغرافية:

نقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها من الإستبانة للعينة محل الدراسة، والتي تمثّل 688 طالبا، يدرسون بكل من جامعة تيارت،جامعة باتنة، المدرسة العليا للإقتصاد بوهران، المدرسة العليا للتجارة القليعة من جانب متغيّر: الجنس

1- الجنس:

من خلال التحليل الوصفي لبرنامج spss على عينة الدراسة والمتكونة من 688 طالبا، تبيّن أن عدد الذكور في العينة يقدر بـ 235 طالبا، أي ما نسبته 34.20% مقارنة بالإناث حيث بلغ عددهن 453 طالبة، أي ما نسبته 65.80% أي ما يقارب الثلثين من حجم العينة، بينما نسبة الذكور في نفس العينة تتعدى الثلث بقليل، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

الجدول رقم 18: تقسيمات العينة حسب الجنس

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المتراكمة
الذكور	235	34.20	34.20
الإناث	453	65.80	100
المجموع	688	100	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

2- السن:

يتضح جليا من خلال الجدول اللاحق أن معظم طلبة عينة الدراسة يقل سنهم عن 25 سنة، أي ما نسبته 90.80% من حجم العينة، هذا ما يمثّل 625 طالبا من بين 688 إجمالي عدد الطلبة المستجوبون، هذا ما يدل على أن ما نسبته 90.80% وهي نسبة كبيرة جدا هم طلبة يواصلون تكوينهم الجامعي بصفة مستمرة، أي أنه من قام بمتابعة دراسته في ما بعد التدرج قد قام بها بصفة تلقائية دون انقطاع، وهذا ما يبرره العدد الهائل في طلبة الماستر.

أما عدد الطلبة الذين يفوق سنهم 26 سنة فقد بلغ 63 طالبا أي ما نسبته 09.20% وهو إجمالي الفئتين المتبقيتين، " من 26 إلى 30 سنة، أكثر من 30 سنة"، وهم في غالب الأحيان طلبة النظام الكلاسيكي الذين يتابعون دراساتهم في الماستر وهذا بعد الانقطاع عن الدراسة لسنوات عديدة

الجدول 19: تقسيمات العينة حسب السن

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المتراكمة
من 18 إلى 25 سنة	625	90.80	90.80
من 26 إلى 30 سنة	35	05.10	95.90
أكثر من 30 سنة	28	04.10	100
المجموع	688	100	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

3- نوع التكوين:

يتضح لنا من خلال الجدول أن ما يقارب ثلثي عدد الطلبة يزاولون تكوينهم في ما بعد التدرج للحصول على شهادة الماستر، ما نسبته 65.40%، بعدد يقدر بـ 450 طالبا، بينما طلبة الليسانس فيقدر عددهم بـ 238 طالبا أي ما نسبته 34.60%، أما طلبة الدكتوراه فلم يتم إستجواب أيا منهم باعتبار أن العينة كانت عشوائية وهدا الصنف من الطلبة لم نصادفهم خلال فترة تواجدنا بالجامعات محل الدراسة

الجدول رقم 20: تقسيمات العينة حسب نوع التكوين

	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	238	34.60
ماستر	450	65.40
دكتوراه	0	0
المجموع	688	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

4- التخصص:

بما أن الدراسة تجرى على طلبة الجامعة بالجزائر؛ فإن عامل التخصص لم يأخذ بعين الاعتبار، حيث تم استجواب الطلبة بدون تمييز وتبعا لهذا الإجراء فقد تعددت التخصصات وبلغت 23 تخصصا في الليسانس والماستر حيث أن أكبر النسب سجلت في ثلاث تخصصات تمثلت في "إعلام آلي، اقتصاد الطاقة، تسيير الموارد البشرية" بلغ عدد الطلبة والنسب المئوية على الترتيب " 98 طالبا بنسبة 14.20% ، 95 طالبا بنسبة 13.80% ، 88 طالبا بنسبة 12.80%"، بينما هناك تخصصات مثلت نسبا ضئيلة جدا 0.1%، أي طالبا واحدا وهي على التوالي "تسويق الخدمات، علاقات دولية، هندسة الطرائق، هندسة كهربائية، هندسة ميكانيكية" والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم 21: تقسيمات العينة حسب التخصص

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المتراكمة
إدارة أعمال	13	01,90	1,9
إدارة مالية	57	08,30	10,2
إعلام آلي	98	014,2	24,4
إقتصاد نقدي وبنكي	40	05,80	30,2
إقتصاد الطاقة	95	013,8	44,0
إقتصاد نقدي	6	0,90	44,9
إقتصاديات العمل	6	0,90	45,8
تسويق	26	03,80	49,6
تسويق خدمات	1	0,10	49,7
تسيير الموارد البشرية	88	012,8	62,5
تكنولوجيا الأغذية	33	04,80	67,3
علاقات دولية	1	0,10	67,4
علوم بيطرة	43	06,30	73,7
مالية المؤسسة	24	03,50	77,2
مالية ومحاسبة	51	07,40	84,6
مالية وبنوك	11	01,60	86,2
محاسبة وجباية	2	0,30	86,5

محاسبة ومالية	33	04,80	91,3
مراقبة التسيير	16	02,30	93,6
هندسة الطرائق	1	0,10	93,8
هندسة كهربائية	1	0,10	93,9
هندسة مدنية	41	06,00	99,9
هندسة ميكانيكية	1	0,10	100,0
المجموع	688	100	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبانة

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التحليل الإحصائي لسلام قياس المتغيرات المستقلة ومنه الحكم على مدى ملائمتها وثباتها وصدقها، من أجل قياس هذه المتغيرات المتعلقة بها عبارات السلالم، كما سنعرض درجات الموافقة على عبارات المتغيرات المستقلة كل على حدة من أجل تلخيص توجهات الطلبة.

المطلب الأول: اختبارات و تحاليل ملائمة سلالم القياس

نتطرق في هذا المطلب إلى حساب درجة ثبات سلالم القياس والمعبر عنها بمعامل ألفا كروبانج، وكذا صدق هذه السلالم والمعبر عنه بالجذر التربيعي لمعامل ألفا كروبانج

أوّلا: درجة ثبات وصدق سلالم القياس:

لمعرفة مدى ثبات وصدق سلم قياس متغير ما، وحتى نستطيع القول أنّ الأسئلة المطروحة في الإستبانة تعبّر عن المتغير المطروحة لأجله، نعتمد في التحليل الإحصائي على معامل ألفا كروبانج، حيث أن هذا الأخير يعبر عن درجة ثبات وصدق سلم القياس. كما نعتمد أيضا على دراسة بعد سلم القياس.

معامل ألفا كروبانج: هو رقم يقيس درجة ثبات وصدق أسئلة الإستبانة، يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، حيث أنّه عندما يكون مساويا للصفر، يعبّر عن انعدام الثبات في البيانات وعلى العكس فإنّه إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإنّ قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح.

حسب الدراسة التي قام بها الباحثان E.AUTIO et Alii (1997,p.137) و الباحث P.DAVISSON (1995) إعتمدوا فيها على قبول قيمة ألفا كروبانج في نتائج التحليل بين مجال [0.49,0.75] و [0.52,0.77] ; كما اعتمد الباحثان A.TKACHEV et L.KOLVEREID (1999 p.275-276)على قيمة تتراوح بين [0.50,0.89] كما أن الدراسة التي قام بها عزالدين تونس (2003 p.260) اعتمد فيها على قيمة 0.68 لمعامل ألفا كروبانج، **ونحن بدورنا نعتمد على قيمة معامل ألفا كروبانج التي تساوي أو تفوق 0.50** وهي بدورها مقبولة للحكم على ثبات الإستبانة، أي أنّه كلّما زادت قيمة المعامل، زادت درجة ثبات وصدق أسئلة الإستبانة.

ما هو الثبات؟: الثبات يعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنّ المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوٍ لقيمة المعامل ألفا كروبانج ، إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة.

ما هو الصدق؟: الصدق يقصد به أنّ المقياس يقيس ما وضع لقياسه، إذ يمكن حساب معامل الصدق (الملائمة)، عن طريق حساب جذر معامل الثبات ألفا كروبانج، ويُعْرَفُ بصدق المحك.

1- قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (الحاجة للاستقلالية):

بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (الحاجة للاستقلالية) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم 22: درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (الحاجة للاستقلالية)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
الحاجة للاستقلالية	6	0.517	0.719

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قيمة معامل قياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير الحاجة للاستقلالية تقدر بـ 0.517 هذا ما يجعلنا نقبل جميع العبارات الست، هذا وإن درجة صدق السلم تقدر بـ 0.719 وبالتالي فإننا نعبر عن المتغير بالأسئلة الستة المكونة لسلم القياس كاملة.

2- قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية):

بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم 23: درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية	5	0.895	0.946

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قيمة معامل قياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية تقدر بـ 0.895 هذا ما يجعلنا نقبل جميع العبارات الخمس، هذا وإن درجة صدق السلم تقدر بـ 0.946 وبالتالي فإننا نعبر عن المتغير بالأسئلة الخمسة المكونة لسلم القياس كاملة.

3- قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية):

بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم 24: درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية	4	0.605	0.777

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قيمة معامل قياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية تقدر بـ 0.605 هذا ما يجعلنا نقبل جميع العبارات الأربع، هذا وإن درجة صدق السلم تقدر بـ 0.777 وبالتالي فإننا نعبر عن المتغير بالأسئلة الأربعة المكونة لسلم القياس كاملة.

4- قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (وجود فكرة أو مشروع مؤسسة):

بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (وجود فكرة أو مشروع مؤسسة) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم 25: درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (وجود فكرة أو مشروع مؤسسة)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
وجود فكرة أو مشروع مؤسسة	7	0.884	0.940

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قيمة معامل قياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير وجود فكرة أو مشروع مؤسسة تقدر بـ 0.884 هذا ما يجعلنا نقبل جميع العبارات السبع، هذا وإن درجة صدق السلم تقدر بـ 0.940 وبالتالي فإننا نعبر عن المتغير بالأسئلة السبعة المكونة لسلم القياس كاملة.

5- قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (البحث عن المعلومات):

بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (البحث عن المعلومات) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم 26: درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (البحث عن المعلومات)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
البحث عن المعلومات	3	0.754	0.868

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قيمة معامل قياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير البحث عن المعلومات تقدر بـ 0.754 هذا ما يجعلنا نقبل جميع العبارات الثلاث، هذا وإن درجة صدق السلم تقدر بـ 0.868 وبالتالي فإننا نعبر عن المتغير بالأسئلة الثلاثة المكونة لسلم القياس كاملة.

6- قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (الفشل المهني):

بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (الفشل المهني) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم 27: درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (الفشل المهني)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
الفشل المهني	2	0.503	0.709

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قيمة معامل قياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير الفشل المهني تقدر بـ 0.503 هذا ما يجعلنا نقبل عبارتين، هذا وإن درجة صدق السلم تقدر بـ 0.709 وبالتالي فإننا نعبر عن المتغير بسؤالين من بين الأسئلة الثلاث المكونة لسلم القياس.

7- قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (المنفعة المكتسبة جراء إنجاز مشروع):

بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (المنفعة المكتسبة) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم 28: درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (المنفعة المكتسبة)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
المنفعة المكتسبة	2	0.650	0.806

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قيمة معامل قياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير المنفعة المكتسبة تقدر بـ 0.650 هذا ما يجعلنا نقبل كلى العبارتين، هذا وإن درجة صدق السلم تقدر بـ 0.806 وبالتالي فإننا نعبر عن المتغير بالسؤالين المكونين لسلم القياس.

8- قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (صعوبة الحصول على الموارد المتاحة):

بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (صعوبة الحصول على الموارد المتاحة) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم 29: درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (صعوبة الحصول على الموارد المتاحة)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
صعوبة الحصول على الموارد المتاحة	6	0.725	0.851

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قيمة معامل قياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير صعوبة الحصول على الموارد المتاحة تقدر بـ 0.725 هذا ما يجعلنا نقبل جميع العبارات الست، هذا وإن درجة صدق السلم تقدر بـ 0.806 وبالتالي فإننا نعبر عن المتغير بالأسئلة الست المكونة لسلم القياس كاملة.

9- قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (القروض البنكية كحافز من أجل انجاز المشاريع):

بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (القروض البنكية كحافز من أجل انجاز المشاريع) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم 30: درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (القروض البنكية كحافز من أجل انجاز المشاريع)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
القروض البنكية كحافز من أجل انجاز المشاريع	3	0.272	0.521
القروض البنكية كحافز من أجل انجاز المشاريع	2	0.422	0.649

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قيمة معامل ألفا كروبانج لقياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير القروض البنكية كحافز من أجل انجاز المشاريع تقدر بـ 0.272 وهي قيمة غير كافية لقبول سلم قياس المتغير المستقل، وبحذف السؤال الأول المتعلق بالقروض الربوية، يرتفع معامل الثبات إلى 0.422 وهي الأخرى قيمة غير كافية لقبول سلم القياس.

10- قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير التابع (التوجّه المقاولاتي):

بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير التابع (التوجّه المقاولاتي) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم 31: درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير التابع (التوجّه المقاولاتي)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
التوجّه المقاولاتي	2	0.534	0.730

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قيمة معامل قياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير التابع التوجّه المقاولاتي تقدر بـ 0.534 هذا ما يجعلنا نقبل عبارتين من العبارات الثلاث ، هذا وإن درجة صدق السلم تقدر بـ 0.730 وبالتالي فإننا نعبر عن المتغير التابع بسؤالين من الأسئلة الثلاث المكونة لسلم القياس.

المطلب الثاني: التحليل الاستدلالي لنتائج الاستبانة

نقوم بالتحليل الاستدلالي لنتائج الإستبانة وهذا بغرض معرفة درجات الموافقة على العبارات المكونة لمتغيرات الدراسة، وهذا بمقارنة المتوسط المرجح لكل عبارة مع فئة المعيار الرباعي لسلم ليكارت

أوّلا: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل (الحاجة للاستقلالية):

بعد القيام بتحليل أجوبة الطلبة على عبارات المتغير المستقل "الحاجة للاستقلالية"، تمكنا من الحصول على التكرارات والنسب المئوية لكل عبارات مقارنة بدرجة الموافقة عليها، وكذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، ومن ثمة الحصول على درجة الموافقة الكلية للمتغير المستقل "الحاجة للاستقلالية" ولكل عبارة من العبارات المكونة له بالاعتماد على برنامج spss و فئات المعيار الرباعي لسلم ليكارت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 32: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل "الحاجة للاستقلالية"

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق تماما	غير موافق	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تحمل المسؤوليات	التكرار	25	44	245	374	3.22	0.720	موافق
	%	3.6	6.4	35.6	54.4			
تحقيق الربح	التكرار	12	19	268	389	3.50	0.641	موافق تماما
	%	1.7	2.8	39.0	56.5			
إنجاز شخصي	التكرار	26	44	290	328	3.28	0.747	موافق تماما
	%	3.8	6.4	42.2	47.7			
حب السلطة	التكرار	71	146	227	244	2.06	0.988	غير موافق
	%	10.3	21.2	33.0	35.5			
لأكون	التكرار	20	58	251	359	3.22	0.719	موافق

مستقلا	%	2.9	8.4	36.5	52.2			
بحثا عن الحرية	التكرار	37	115	218	318	3.04	0.836	موافق
	%	5.4	16.7	31.7	46.2			
الحاجة للاستقلالية						3.05	0.775	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة بشكل عام يبدون موافقة على العبارات التي تقيس المتغير المستقل "الحاجة للاستقلالية" حيث بلغ المتوسط المرجح 3.05 وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الرباعي لسلم ليكارت {من 2.50 إلى 3.24}، والتي تشير إلى أن الطلبة يبحثون عن الاستقلالية في العمل.

ثانيا: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل (التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية):

بعد القيام بتحليل أجوبة الطلبة على عبارات المتغير المستقل " التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية "، تمكنا من الحصول على التكرارات والنسب المئوية لكل عبارات مقارنة بدرجة الموافقة عليها، وكذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، ومن ثمة الحصول على درجة الموافقة الكلية للمتغير المستقل " التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية " ولكل عبارة من العبارات المكونة له بالاعتماد على برنامج spss و فئات المعيار الرباعي لسلم ليكارت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 33: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية "

العبارة	التكرار والنسبة	ضعيف جدا	ضعيف	قوي	قوي جدا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
إنشاء مؤسستكم	التكرار	214	189	227	58	2.19	0.972	ضعيف
	%	31.1	27.5	33.0	8.4			
أن تصبح مقاولا	التكرار	229	225	181	53	2.08	0.948	ضعيف
	%	33.3	32.7	26.3	7.7			
التحكم في التسيير	التكرار	42	251	279	116	2.68	0.823	قوي
	%	6.10	36.5	40.6	16.9			
تجاوز	التكرار	34	257	285	112	2.69	0.799	قوي

العراقيل	%	4.9	37.4	41.4	16.3			
نجاح مؤسستكم	التكرار	167	122	270	129	2.52	1.054	قوي
	%	24.3	17.7	39.2	18.8			
التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية						2.432	0.919	ضعيف

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة بشكل عام يبدون موافقة على العبارات التي تقيس المتغير المستقل " التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية "" حيث بلغ المتوسط المرجح 2.432 وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الرباعي لسلم ليكارت {من 1.75 إلى 2.49}، والتي تشير إلى أن التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية لدى الطلبة ضعيفة.

ثالثا: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل (التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية):

بعد القيام بتحليل أجوبة الطلبة على عبارات المتغير المستقل " التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية "، تمكنا من الحصول على التكرارات والنسب المئوية لكل عبارات مقارنة بدرجة الموافقة عليها، وكذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، ومن ثمة الحصول على درجة الموافقة الكلية للمتغير المستقل " التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية " ولكل عبارة من العبارات المكونة له بالاعتماد على برنامج spss و فئات المعيار الرباعي لسلم ليكارت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 34: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية "

العبارة	التكرار والنسبة	مطلقا	مؤقتا	بنسبة كبيرة	تامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تقربتم من مسؤولين المؤسسة	التكرار	21	124	107	35	2.54	0.800	بنسبة كبيرة
	%	3.1	18.0	15.6	5.1			
تقربتم من المسؤول على الميزانية	التكرار	113	82	64	28	2.02	1.005	مؤقتا
	%	16.4	11.9	9.3	4.1			
تقربتم من المسؤول على	التكرار	83	97	76	31	2.19	0.976	مؤقتا
	%	12.1	14.1	11.0	4.5			

الوسائل							
شاركتم في ورشة مشروع	التكرار	219	34	24	10	1.39	0.785	مطلقا
	%	31.8	4.9	3.5	1.5			
التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية						2.035	0.891	مؤقتا

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة بشكل عام يبدون موافقة على العبارات التي تقيس المتغير المستقل " التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية " حيث بلغ المتوسط المرجح 2.035 وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الرباعي لسلم ليكارت {من 1.75 إلى 2.49}، والتي تشير إلى أن التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية لدى الطلبة مؤقتة.

رابعا: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل (وجود فكرة أو مشروع مؤسسة):

بعد القيام بتحليل أجوبة الطلبة على عبارات المتغير المستقل " وجود فكرة أو مشروع مؤسسة "، تمكنا من الحصول على التكرارات والنسب المئوية لكل عبارات مقارنة بدرجة الموافقة عليها، وكذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، ومن ثمة الحصول على درجة الموافقة الكلية للمتغير المستقل " وجود فكرة أو مشروع مؤسسة " ولكل عبارة من العبارات المكونة له بالاعتماد على برنامج spss و فئات المعيار الرباعي لسلم ليكارت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 35: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " وجود فكرة أو مشروع مؤسسة "

العبارة	التكرار والنسبة	مطلقا	غير مضبوطة	مضبوطة	مضبوطة تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
فكرة حول نوع الزبائن	التكرار	168	220	250	50	2.26	0.911	غير مضبوطة
	%	24.4	32.0	36.3	7.3			
عدد الزبائن المحتملين	التكرار	195	378	100	15	1.91	0.713	غير مضبوطة
	%	28.3	54.9	14.5	2.2			
فكرة حول الموردين	التكرار	279	244	142	23	1.87	0.854	غير مضبوطة
	%	40.6	35.5	20.6	3.3			
عدد الموردين	التكرار	272	330	71	15	1.75	0.724	غير مضبوطة
	%	39.5	48.0	10.3	2.2			
فكرة حول	التكرار	242	219	180	47	2.05	0.941	غير مضبوطة

المنافسين	%	35.2	31.8	26.2	6.8			
عدد العمال بالمشروع	التكرار	197	254	180	57	2.14	0.928	غير مضبوطة
	%	28.6	36.9	26.2	8.3			
المستوى التعليم وكفاءتهم	التكرار	228	195	175	90	2.18	1.038	غير مضبوطة
	%	33.1	28.3	25.4	13.1			
وجود فكرة أو مشروع مؤسسة						2.02	0.872	غير مضبوطة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة أفكارهم حول العبارات التي تقيس المتغير المستقل " وجود فكرة أو مشروع مؤسسة " غير مضبوطة حيث بلغ المتوسط المرجح 2.02 وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الرباعي لسلم ليكارت {من 1.75 إلى 2.49}، والتي تشير إلى أن وجود فكرة أو مشروع مؤسسة لدى الطلبة غير مضبوطة، وهي درجة الموافقة لجميع العبارات.

خامسا: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل (البحث عن المعلومات):

بعد القيام بتحليل أجوبة الطلبة على عبارات المتغير المستقل " البحث عن المعلومات "، تمكنا من الحصول على التكرارات والنسب المئوية لكل عبارات مقارنة بدرجة الموافقة عليها، وكذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، ومن ثمة الحصول على درجة الموافقة الكلية للمتغير المستقل " البحث عن المعلومات " ولكل عبارة من العبارات المكونة له بالاعتماد على برنامج spss و فئات المعيار الرباعي لسلم ليكارت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 36: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " البحث عن المعلومات "

العبارة	التكرار والنسبة	مطلقا	نوعا ما	كافية	كافية جدا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
فكرة حول السوق	التكرار	192	336	135	25	1.99	0.788	نوعا ما
	%	27.9	48.8	19.6	3.6			
فكرة حول المنتوج	التكرار	171	258	211	48	2.20	0.892	نوعا ما
	%	24.9	37.5	30.7	7.0			
إعداد مخطط الأعمال	التكرار	238	248	154	48	2.02	0.922	نوعا ما
	%	34.6	36.0	22.4	7.0			
البحث عن المعلومات						2.07	0.867	نوعا ما

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة بشكل عام ليس لديهم فكرة واضحة حول العبارات التي تقيس المتغير المستقل " البحث عن المعلومات " حيث بلغ المتوسط المرجح 2.07 وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الرباعي لسلم ليكارت {من 1.75 إلى 2.49}، والتي تشير إلى أن البحث عن المعلومات لدى الطلبة حول بناء أفكارهم فيما يتعلق بالسوق، المنتوج ومخطط الأعمال نوعا ما غير كافية، أي أنهم على اطلاع من الجانب النظري من خلال تلقي الدروس وقراءة المنشورات، أما من الجانب التطبيقي فهم بحاجة إلى الممارسة الميدانية من أجل تطوير هذه الخبرات النظرية وتطبيقها على أرض الواقع.

سادسا: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل (الفشل المهني):

بعد القيام بتحليل أجوبة الطلبة على عبارات المتغير المستقل " الفشل المهني "، تمكنا من الحصول على التكرارات والنسب المئوية لكل عبارات مقارنة بدرجة الموافقة عليها، وكذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، ومن ثمة الحصول على درجة الموافقة الكلية للمتغير المستقل " الفشل المهني " ولكل عبارة من العبارات المكونة له بالاعتماد على برنامج spss و فئات المعيار الرباعي لسلم ليكارت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 37: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " الفشل المهني "

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق تماما	غير موافق	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
فشلا ماليا	التكرار	92	120	343	133	2.75	0.918	موافق
	%	13.4	17.4	49.9	19.3			
فشلا اجتماعيا	التكرار	143	252	211	82	2.34	0.937	غير موافق
	%	20.8	36.6	30.7	11.9			
الفشل المهني						2.54	0.927	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة يبدون موافقتهم على أن الفشل المحتمل سيكون حتما فشلا ماليا، أما من الناحية الاجتماعية فهم يستبعدون الفشل بشكل عام حيث نجد أنهم غير موافقين على امكانية الفشل الاجتماعي، وبشكل عام لديهم موافقة حول العبارات التي تقيس المتغير المستقل " الفشل المهني " حيث بلغ المتوسط المرجح 2.54 وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الرباعي لسلم

ليكارت {من 2.50 إلى 3.24}، والتي تشير إلى أن الفشل المهني لدى الطلبة في انجاز مشاريعهم يحتمل بعدين أولهما ماليا وثانيهما اجتماعيا .

سابعا: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل (المنفعة المكتسبة جراء إنجاز مشروع):

بعد القيام بتحليل أجوبة الطلبة على عبارات المتغير المستقل " المنفعة المكتسبة جراء إنجاز مشروع "، تمكنا من الحصول على التكرارات والنسب المئوية لكل عبارات مقارنة بدرجة الموافقة عليها، وكذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، ومن ثمة الحصول على درجة الموافقة الكلية للمتغير المستقل " المنفعة المكتسبة جراء إنجاز مشروع " ولكل عبارة من العبارات المكونة له بالاعتماد على برنامج spss و فئات المعيار الرباعي لسلم ليكارت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 38: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " المنفعة المكتسبة جراء إنجاز مشروع "

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق تماما	غير موافق	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
خبرة من أجل مشروع آخر	التكرار	116	164	301	107	2.58	0.945	موافق
	%	16.9	23.8	43.8	15.6			
خبرة من أجل مسار وظيفي	التكرار	109	156	311	112	2.62	0.938	موافق
	%	15.8	22.7	45.2	16.3			
المنفعة المكتسبة جراء إنجاز مشروع						2.60	0.941	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة يبدون موافقتهم على أن الفشل المحتمل يعتبر خبرة من أجل مشروع آخر أو خبرة من أجل متابعة مسار وظيفي، وبشكل عام لديهم موافقة حول العبارات التي تقيس المتغير المستقل " المنفعة المكتسبة جراء إنجاز مشروع " حيث بلغ المتوسط المرجح 2.60 وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الرباعي لسلم ليكارت {من 2.50 إلى 3.24}، والتي تشير إلى أن الفشل المهني يمكن أن يكون عبارة عن خبرة من أجل إنجاز مشروع، وهذا يتجلى من خلال موافقتهم على العبارتين المكونتين للمتغير المستقل " المنفعة المكتسبة جراء إنجاز مشروع ".

ثامنا: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل (صعوبة الحصول على الموارد المتاحة):

بعد القيام بتحليل أجوبة الطلبة على عبارات المتغير المستقل " صعوبة الحصول على الموارد المتاحة "، تمكنا من الحصول على التكرارات والنسب المئوية لكل عبارات مقارنة بدرجة الموافقة عليها، وكذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، ومن ثمة الحصول على درجة الموافقة الكلية للمتغير المستقل " صعوبة الحصول على الموارد المتاحة " ولكل عبارة من العبارات المكونة له بالاعتماد على برنامج spss و فئات المعيار الرباعي لسلم ليكارت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 39: درجات الموافقة على عبارات المتغير المستقل " صعوبة الحصول على الموارد المتاحة "

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق تماما	غير موافق	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
صعوبة إيجاد تمويل بنكي	التكرار	52	102	313	221	3.02	0.879	موافق
	%	7.6	14.8	45.5	32.1			
صعوبة إيجاد ضمانات بنكية	التكرار	43	83	341	221	3.08	0.829	موافق
	%	6.3	12.1	49.6	32.1			
صعوبة إيجاد مرافقة متخص	التكرار	36	140	365	147	2.91	0.786	موافق
	%	5.2	20.3	53.1	21.4			
صعوبة جمع رؤوس الأموال	التكرار	89	182	280	137	2.68	0.937	موافق
	%	12.9	26.5	40.7	19.9			
صعوبة جمع المعلومات	التكرار	133	263	231	61	2.32	0.885	غير موافق
	%	19.3	38.2	33.6	8.9			
صعوبة إيجاد النصائح	التكرار	128	235	241	84	2.41	0.927	غير موافق
	%	18.6	34.2	35.0	12.2			
صعوبة الحصول على الموارد المتاحة						2.73	0.873	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة يجمعون على وجود صعوبات وعراقيل في طريق تجسيد مشاريعهم من خلال إجاباتهم على العبارات التي تقيس المتغير المستقل " صعوبة الحصول على الموارد المتاحة " حيث بلغ المتوسط المرجح 2.73 وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الرباعي لسلم

ليكارت {من 2.50 إلى 3.24}، مع العلم أنهم غير موافقين على وجود صعوبات للحصول على النصائح والمعلومات الخاصة بالمشروع، هذا يشير إلى وجود صعوبة الحصول على الموارد المتاحة لدى الطلبة ، والتي تمثلت في درجة الموافقة على جميع العبارات.

تاسعا: درجات الموافقة على عبارات المتغير التابع (التوجّه المقاولاتي):

بعد القيام بتحليل أجوبة الطلبة على عبارات المتغير التابع " التوجّه المقاولاتي "، تمكنا من الحصول على التكرارات والنسب المئوية لكل العبارات مقارنة بدرجة الموافقة عليها، وكذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، ومن ثمة الحصول على درجة الموافقة الكلية للمتغير التابع " التوجّه المقاولاتي " ولكل عبارة من العبارات المكونة له بالاعتماد على برنامج spss و فئات المعيار الرباعي لسلم ليكارت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 40: درجات الموافقة على عبارات المتغير التابع " التوجّه المقاولاتي "

العبارة	التكرار والنسبة	ضعيف جدا	ضعيف	قوي	قوي جدا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
إحتمال إنشاء مؤسستكم	التكرار	138	257	240	53	2.30	0.876	ضعيف
	%	20.1	37.4	34.9	7.7			
		أجيرا بالتأكيد	أجيرا	مقاولا	مقاولا بالتأكيد			
الاختيار إنشاء / وظيفة	التكرار	194	160	166	168	2.45	1.141	أجيرا
	%	28.2	23.3	24.1	24.4			
التوجّه المقاولاتي						2.37	1.008	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة يبدون ضعفا في احتمال إنشاء مؤسساتهم الخاصة هذا ما يتضح لنا من خلال المتوسط المرجح للعبارة والمقدر بـ 2.30 بدرجة "ضعيف"، وفيما تعلق بالاختيار بين التوظيف وإنشاء مؤسسة "مقاولا" فإن اتجاه إجابات الطلبة كان ضمان وظيفة على حساب إنشاء مؤسساتهم الخاصة، بمتوسط مرجح قدّر بـ 2.45، وبشكل عام فإن اتجاه الطلبة حول العبارات التي تقيس المتغير التابع " التوجّه المقاولاتي " ضعيف من حيث احتمال الإنشاء، هذا ما يبرر الاختيار الوظيفي من أجل العمل كأجير، حيث بلغ المتوسط المرجح 2.37 وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الرباعي لسلم ليكارت {من 1.75 إلى 2.49}.

المبحث الثالث: الطرق التفسيرية والتنبئية المستعملة واختبار الفرضيات

من خلال هذا المبحث سنتطرق لاختبار الفرضيات والتي من خلالها يتم قبول أو رفض فرضيات الدراسة، ومنه إلى تطبيق الأنحدار المتعدد للتوجه المقاولاتي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة (الحاجة للاستقلالية، التكوين في المقاولاتية ....إلخ).

المطلب الأول: الطرق التفسيرية والتنبئية المعتمدة في الدراسة

من خلا ل هذا المطلب نقوم بالتعرض لتعريف بعض من أدوات التحليل المنتهجة في الدراسة، لكل من الأنحدار الخطي، تحليل التباين، الارتباط الخطي.

أوّلا: تحليل الانحدار

1- الانحدار الخطي البسيط[1]:

الانحدار الخطي البسيط هو إحدى الطرق المفسِّرة والتنبئية الأكثر استعمالا في مجال التحليل الإحصائي للظواهر الاقتصادية، يسمح بتوضيح العلاقة السببية بين المتغير المفسِّر والمتغيّر المفسَّر. كما يسمح بتحديد معاملات معادلة الانحدار، تلك التي تقلل من التشتت بين البيانات الملاحظة والبيانات المعدّلة.

باستعمال هذه المعادلة يكون التعليق على نتائج الانحدار على ثلاث مستويات، أوّلا: شدّة التأثير في العلاقة بين المتغيّرين، وتحسب اعتمادا على معامل الارتباط الخطي (R)، ثانيا: وبنفس الشكل فيما يتعلّق بمعنوية الارتباط ونوعية التعديل في النموذج ، فإنّه يعبّر عنها باستخدام معامل التحديد (R^2)، و اختبار فيشر F (FISHER-SNEDECOR)، وأخيرا فإن الانحدار الخطي يسمح باختبار الفروق بين القيم التنبئية بالنموذج مع تلك الملاحظة حقيقة.

2- تحليل التباين[2]:

يمكننا من معرفة وجود علاقة تأثير ذات دلالة للمتغيّر المستقل الكيفي على المتغيّر التابع الكمي، وهذا بغية شرح التغير الحاصل في المتغيّر التابع من جراء التغير الحاصل في المتغيّر المستقل.

اختبار فيشر وباعتبار درجة الحرية ومجال الثقة، فإنّ قيمة فيشر المحسوبة ودرجة معنويته تحدد ما إذا كان هناك تأثير ذو معنوية، أو بمعنى آخر يسمح باختبار تغاير ظاهرة كمية إنطلاقا من متغيّر مستقلّ كيفيّ. وكخلاصة فإن تحليل التغاير نقوم به تحديدا من أجل الوصول إلى ثلاث أهداف رئيسية نعبّر عنها فيما يلي:

- اختبار نسبية النتائج المحصل عليها للمتغيّرات المفسِّرة باختلاف أنواعها (كمية، كيفية)

[1] -**Azzedine,Tounes**,op-cit,P303.
[2] -**Azzedine,Tounes**,idem,P304-305.

- تحديد نوعية التعديل الإجمالية
- تحديد وزن كل المعاملات في التفسير المعبّر عنه بالمتغيّر المستقلّ.

3- الإرتباط[1]:

الارتباط البسيط يُبين العلاقة بين صنفين من المتغيرات، متغير مستقل (مفسِّر) ومتغير تابع (مفسَر)، معامل الارتباط الخطي يأخذ قيما تتراوح بين (-1 ، + 1) حيث يعتبر المعامل الأكثر استعمالا في قياس شدة العلاقة.

عندما يكون ذو إشارة موجبة فإن هذا يعني أن كلا المتغيرين المستقل والتابع يتغيران بنفس الاتجاه، بمعنى تزايد أو تناقص أحدهما يرافقه زيادة أو نقصان في المتغير الآخر، أما إذا كانت إشارته سالبة فإن هذا يعني أن التغير يكون بشكل عكسي إي في اتجاهين مختلفين.

الارتباط المتعدد يقدر العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع، بنفس خصائص الارتباط البسيط.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

نقوم بهذا الصدد بإجراء عدة اختبارات من أجل قبول أو رفض الفرضيات المقترحة في دراستنا وهذا من أجل التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها على أفراد المجتمع المدروس.

أوّلا: اختبار فرضيات المحور الأول:

1- الفرضية الأولى: البحث عن الاستقلالية يؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

نود الإجابة عنها من خلال التحليل الإحصائي للمتغيرين باستخدام الانحدار الخطي البسيط، وبهذا الصدد نقوم باختبار فرضيتي العدم والقبول H_0 و H_1 حيث أنّ

H_0: البحث عن الاستقلالية لا يؤثّر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

H1: البحث عن الاستقلالية يؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

الجدول رقم 41: الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى البحث عن الاستقلالية

[1] - **Azzedine,Tounes**,op-cit,P305.

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	الحاجة للاستقلالية	/	المدخلات

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R تربيع	R تربيع المعدل	الانحراف المعياري للتقدير
1	0.223	0.050	0.048	0.86314

تحليل التباين ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
الانحدار	26.667	1	26.667	35.794	0.000
البواقي	511.083	686	0.745		
المجموع	537.750	687			

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة ستيودنت t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Beta		
الثابت	0.954	0.240		3.981	0.000
الحاجة للاستقلالية	0.465	0.78	0.223	5.983	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين التوجه المقاولاتي والحاجة للاستقلالية يقدر بـ 22.30% وهي نسبة مقبولة تفوق الخمس، كما أن نسبة التغاير في التوجه المقاولاتي المفَسَّرة بالحاجة للاستقلالية لدى الطلبة تقدر بـ 5% ممثلة بقيمة معامل التحديد.

من أجل تقييم نوعية التقدير لهذا الانحدار نقوم باختبار فيشر F، حيث أن القيمة الحرجة عند درجة مخاطرة $\alpha=0.05$، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}=3.865$، بينما قيمة فيشر المحسوبة $F_{1.686}=35.794$ مع معنوية $Sig=0.000$، يتضح جليا أن قيمة فيشر المجدولة أقل من القيمة المحسوبة هذا ما يجعلنا نقبل بفرضية القبول، ونقول أن نوعية التقدير المحصل عليها بالانحدار الخطي البسيط

للمتغيرين (التوجه المقاولاتي / الحاجة للاستقلالية) لها معنى، وبالتالي فإن البحث عن الاستقلالية يحفز الطلبة على التفكير الجدي في بناء فكرة إنشاء مؤسساتهم. أي أن الفرضية الأولى مقبولة.

من خلال جدول المعاملات نلاحظ أن معاملات نموذج الإنحدار لكل من الحد الثابت والمتغير المستقل (الحاجة للاستقلالية) دالة إحصائيا من خلال مستوى الدلالة 0.000 كما يلي:

$Sig(tB_0)=0.000$ وهي قيمة أقل بكثير من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن الحد الثابت موجود يعبّر عن أثر متغيرات أخرى.

$Sig(tB_1)=0.000$ وهي قيمة أقل من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن الحاجة للاستقلالية تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

كما أن القيمة المحسوبة t ستيودنت أكبر من القيمة المجدولة $t=1.645$ بالنسبة للمعاملين ومنه يمكننا كتابة معادلة الإنحدار كما يلي:

Y "التوجه المقاولاتي" = 0.954 + 0.465 X "الحاجة للاستقلالية"

أي أنّه عندما تتغير الحاجة للاستقلالية بوحدة واحدة فإن التوجه المقاولاتي للطالب يتغير بـ 0.465 وحدة، وأنه في حالة الغياب التام للحاجة للاستقلالية فانه يعبر عن التوجه المقاولاتي بقيمة الحد الثابت 0.954، والتي تعبر عن الأثر المفسر بالمتغيرات المهملة في النموذج.

2- الفرضية الثانية: معرفة الطلبة لنماذج مقاولات يتمنونها يؤثّر إيجابا على توجّههم المقاولاتي

نود الإجابة عنها من خلال التحليل الإحصائي للمتغيرين باستخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يلخص النتائج المتوصل إليها كما يلي:

الجدول رقم 42: تحليل التباين الأحادي للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى معرفة الطلبة لنماذج مقاولات يتمنونها في المحيط القريب منهم

الوصف

	عدد	متوسط	انحراف معياري	الخطأ	مجال ثقة 95% للمتوسط		الأدنى	الأقصى
					قيمة دنيا	قيمة قصوى		
لا	355	2.2296	0.84629	0.04492	2.1412	2.3179	1	4
نعم	333	2.5300	0.89963	0.04930	2.4331	2.6270	1	4
مجموع	688	2.3750	0.88473	0.03373	2.3088	2.4412	1	4

تحليل التباين ANOVA

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة	
بين المجموعات	15.511	1	15.511	20.375	0.000	
داخل المجموعات	522.239	686	0.761			
مجموع	537.750	687				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة فيشر Fالمحسوبة عند درجة مخاطرة α=0.05، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}$ =20.375 مع معنوية Sig=0.000، وهي كبيرة جدا مقارنة بقيمة فيشر الحرجة $F_{1.686}$ =3.888، هذا ما يجعلنا نقول أن تأثير معرفة الطلبة لنماذج مقاولات يتمنونها في المحيط القريب منهم ذو معنى.

الجدول رقم 43: تحليل التباين الأحادي للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى معرفة الطلبة لنماذج مقاولات يتمنونها في المحيط البعيد عنهم

الوصف

	عدد	متوسط	انحراف معياري	الخطأ	مجال ثقة 95% للمتوسط		الأدنى	الأقصى
					قيمة دنيا	قيمة قصوى		
لا	228	2.3728	0.90352	0.05984	2.2549	2.4907	1	4
نعم	460	2.3761	0.87626	0.04086	2.2958	2.5464	1	4
مجموع	688	2.3750	0.88473	0.03373	2.3088	2.4412	1	4

تحليل التباين ANOVA

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة	
بين المجموعات	0.002	1	0.002	0.002	0.964	
داخل المجموعات	537.748	686	0.784			
مجموع	537.750	687				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة فيشر F المحسوبة عند درجة مخاطرة α=0.05، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}$ =0.002 مع معنوية Sig=0.964، وهي صغيرة جدا مقارنة بقيمة

فيشر الحرجة $F_{1.686}$ =3.888، هذا ما يجعلنا نقول أن تأثير معرفة الطلبة لنماذج مقاولات يتمنونها في المحيط البعيد عنهم ليس له معنى.

اعتمادا على النتائج المتوصل إليها فإن معرفة الطلبة لنماذج مقاولات يتمنونها يؤثّر إيجابا على توجّههم المقاولاتي.

3- الفرضية الثالثة: الاستعدادات المقاولاتية المتحصل عليها من خلال برامج التكوين تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

نود الإجابة عنها من خلال التحليل الإحصائي للمتغيرين باستخدام الانحدار الخطي البسيط، وبهذا الصدد نقوم باختبار فرضيتي العدم والقبول H_0 و H_1 حيث أنّ

H_0: الاستعدادات المقاولاتية المتحصل عليها من خلال برامج التكوين لا تؤثّر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

H_1: الاستعدادات المقاولاتية المتحصل عليها من خلال برامج التكوين تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

الجدول رقم 44: الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى التكوين في المقاولاتية

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	التكوين في المقاولاتية	/	المدخلات

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R تربيع	R تربيع المعدل	الانحراف المعياري للتقدير
1	0.418	0.174	0.173	0.80447

تحليل التباين ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
الانحدار	93.792	1	93.792	144.926	0.000
البواقي	443.958	686	0.647		
المجموع	537.750	687			

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة ستيودنت t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Beta		
الثابت	1.216	0.101		12.041	0.000
التكوين في المقاولاتية	0.476	0.040	0.418	12.039	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين التوجه المقاولاتي والتكوين في المقاولاتية يقدر بـ 41.80% وهي نسبة مقبولة تقارب النصف، كما أن نسبة التغاير في التوجه المقاولاتي المفَسَّرة بالتكوين في المقاولاتية لدى الطلبة تقدر بـ 17.40% ممثلة بقيمة معامل التحديد.

من أجل تقييم نوعية التقدير لهذا الانحدار نقوم باختبار فيشر F، حيث أن القيمة الحرجة عند درجة مخاطرة $\alpha=0.05$، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}=3.865$، بينما قيمة فيشر المحسوبة $F_{1.686}$ =144.926 مع معنوية Sig=0.000، يتضح جليا أن قيمة فيشر المجدولة أقل من القيمة المحسوبة هذا ما يجعلنا نقبل بفرضية القبول، ونقول أن نوعية التقدير المحصل عليها بالانحدار الخطي البسيط للمتغيرين (التوجه المقاولاتي / التكوين في المقاولاتية) لها معنى، وبالتالي فإن التكوين في المقاولاتية يحفز الطلبة على التفكير الجدي في بناء فكرة إنشاء مؤسساتهم. أي أن الفرضية الثالثة مقبولة.

من خلال الجدول الأخير نلاحظ معاملات نموذج الإنحدار لكل من الحد الثابت والمتغير المستقل (التكوين في المقاولاتية) دالة إحصائيا من خلال مستوى الدلالة 0.000، وكذلك قيمة اختبار ستيودنت t المحسوبة التي تفوق 12 بالنسبة للمعلمتين أكبر من المجدولة1.645 =t فإنه يمكننا كتابة معادلة الإنحدار كما يلي:

Y "التوجه المقاولاتي" = 1.216 + 0.476 X " التكوين في المقاولاتية "

أي أنّه عندما يتغير التكوين في المقاولاتية بوحدة واحدة فإن التوجه المقاولاتي للطالب يتغير بـ 0.476 وحدة، وأنه في حالة الغياب التام للتكوين في المقاولاتية فانه يعبر عن التوجه المقاولاتي بقيمة الحد الثابت 1.216، والتي تعبر عن الأثر المفسر بالمتغيرات الأخرى المؤثرة في التوجه المقاولاتي للطلبة.

4- الفرضية الرابعة: الاستعدادات المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة من خلال المسؤوليات القيادية أو المشاركة في المشاريع وإتخاذ القرارات الهامة في مجال الخبرة المهنية (عمل ، تربص)، تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

نود الإجابة عنها من خلال التحليل الإحصائي للمتغيرين باستخدام الانحدار الخطي البسيط، وبهذا الصدد نقوم باختبار فرضيتي **العدم** والقبول H_0 , H_1 حيث أنّ

H_0: الاستعدادات المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة من خلال المسؤوليات القيادية أو المشاركة في المشاريع وإتخاذ القرارات الهامة في مجال الخبرة المهنية (عمل ، تربص)، لا تؤثّر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

H_1: الاستعدادات المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة من خلال المسؤوليات القيادية أو المشاركة في المشاريع وإتخاذ القرارات الهامة في مجال الخبرة المهنية (عمل ، تربص)، تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

الجدول رقم 45: الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى الخبرة المهنية

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	الخبرة المهنية	/	المدخلات

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	R تربيع المعدل	الانحراف المعياري للتقدير
1	0.121	0.015	0.011	0.89643

تحليل التباين ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
الانحدار	3.420	1	3.420	4.256	0.040
البواقي	229.024	285	0.804		
المجموع	232.444	286			

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة ستيودنت t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Beta		
الثابت	2.147	0.186		11.560	0.000
الخبرة المهنية	0.180	0.087	0.121	2.063	0.040

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين التوجه المقاولاتي و الخبرة المهنية يقدر بـ 12.10% وهي نسبة مقبولة نوعا ما، كما أن نسبة التغاير في التوجه المقاولاتي المفَسَّرة بالخبرة المهنية لدى الطلبة تقدر بـ 1.50% ممثلة بقيمة معامل التحديد.

من أجل تقييم نوعية التقدير لهذا الانحدار نقوم باختبار فيشر F، حيث أن القيمة الحرجة عند درجة مخاطرة α=0.05، ومن أجل 1، 285 درجة حرية $F_{1.285}$ =3.865، بينما قيمة فيشر المحسوبة $F_{1.686}$ =4.256 مع معنوية Sig=0.040، يتضح جليا أن قيمة فيشر المجدولة أقل من القيمة المحسوبة هذا ما يجعلنا نقبل بفرضية القبول، ونقول أن نوعية التقدير المحصل عليها بالانحدار الخطي البسيط للمتغيرين (التوجه المقاولاتي / الخبرة المهنية) لها معنى، وبالتالي فإن الخبرة المهنية تحفز الطلبة على التفكير الجدي في بناء فكرة إنشاء مؤسساتهم. أي أن الفرضية الرابعة مقبولة.

من خلال جدول المعاملات نلاحظ أن معاملات نموذج الإنحدار لكل من الحد الثابت والمتغير المستقل (الخبرة المهنية) دالة إحصائيا من خلال مستوى الدلالة 0.000 كما يلي:

$Sig(tB_0)$=0.000 وهي قيمة أقل بكثير من قيمة α= 0.05 أي أن الحد الثابت موجود يعبّر عن أثر متغيرات أخرى.

$Sig(tB_1)$=0.040 وهي قيمة أقل من قيمة α= 0.05 أي أن الحاجة للاستقلالية تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

كما أن القيمة المحسوبة t ستيودنت أكبر من القيمة المجدولة t=1.645 بالنسبة للمعاملين ومنه يمكننا كتابة معادلة الإنحدار كما يلي:

Y "التوجه المقاولاتي" = 2.147 + 0.186 X " الخبرة المهنية "

أي أنّه عندما تتغير الخبرة المهنية بوحدة واحدة فإن التوجه المقاولاتي للطالب يتغير بـ 0.186 وحدة، وأنه في حالة الغياب التام للخبرة المهنية يعبر عن التوجه المقاولاتي بقيمة الحد الثابت 2.147، والتي تعبر عن الأثر المفسر بالمتغيرات المهملة في النموذج.

5- الفرضية الخامسة: الاستعدادات المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة من جراء المسؤولية الجمعاوية تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

نود الإجابة عنها من خلال التحليل الإحصائي للمتغيرين باستخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يلخص النتائج المتوصل إليها كما يلي:

الجدول رقم 46: تحليل التباين الأحادي للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى الاستعدادات المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة من جراء المسؤولية الجمعاوية

الوصف

	عدد	متوسط	انحراف معياري	الخطأ	مجال ثقة 95% للمتوسط		الأدنى	الأقصى
					قيمة دنيا	قيمة قصوى		
لا	523	2.2801	0.88106	0.03853	2.2044	2.3558	1	4
نعم	165	2.6758	0.82972	0.06459	2.5482	2.8033	1	4
مجموع	688	2.3750	0.88473	0.03373	2.3088	2.4412	1	4

تحليل التباين ANOVA

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	19.634	1	19.634	25.996	0.000
داخل المجموعات	518.116	686	0.755		
مجموع	537.750	687			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة فيشر Fالمحسوبة عند درجة مخاطرة α=0.05، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}$ =25.996 مع معنوية Sig=0.000، وهي كبيرة جدا مقارنة بقيمة فيشر الحرجة $F_{1.686}$ =3.865، هذا ما يجعلنا نقول أن تأثير الاستعدادات المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة من جراء المسؤولية الجمعاوية على توجههم المقاولاتي ذو معنى.

ثانيا: اختبار فرضيات المحور الثاني:

1- الفرضية السادسة: وجود فكرة أو مشروع مؤسسة، بنظرة واسعة يؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

نود الإجابة عنها من خلال التحليل الإحصائي للمتغيرين باستخدام الانحدار الخطي البسيط، وبهذا الصدد نقوم باختبار فرضيتي العدم والقبول H_0 ، H_1 حيث أنّ

H_0: وجود فكرة أو مشروع مؤسسة، بنظرة واسعة لا يؤثّر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

H1: وجود فكرة أو مشروع مؤسسة، بنظرة واسعة يؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

الجدول رقم 47: الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى فكرة المشروع

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	فكرة المشروع	/	المدخلات

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R تربيع	R تربيع المعدل	الانحراف المعياري للتقدير
1	0.486	0.236	0.235	0.77379

تحليل التباين ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
الانحدار	127.010	1	127.010	212.126	0.000
البواقي	410.740	686	0.599		
المجموع	537.750	687			

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة ستيودنت t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Beta		
الثابت	1.087	0.093		11.667	0.000
فكرة المشروع	0.636	0.044	0.486	14.565	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين التوجه المقاولاتي و فكرة المشروع يقدر بـ 48.60% وهي نسبة مرتفعة إذ تقارب النصف، كما أن نسبة التغاير في التوجه المقاولاتي المفَسَّرة بوجود فكرة المشروع لدى الطلبة تقدر بـ 23.60% ممثلة بقيمة معامل التحديد.

ومن أجل تقييم نوعية التقدير لهذا الانحدار نقوم باختبار فيشر F، حيث أن القيمة الحرجة عند درجة مخاطرة $\alpha=0.05$، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}=3.865$، بينما قيمة فيشر المحسوبة $F_{1.686}=212.126$ مع معنوية Sig=0.000، يتضح جليا أن قيمة فيشر المجدولة أقل بكثير من القيمة المحسوبة هذا ما يجعلنا نقبل بفرضية القبول، ونقول أن نوعية التقدير المحصل عليها بالانحدار الخطي البسيط للمتغيرين (التوجه المقاولاتي / فكرة المشروع) لها معنى، وبالتالي فإن وجود فكرة مشروع

مؤسسة تحفز الطلبة على التفكير الجدي في بناء وتنمية أفكارهم من أجل إنشاء مؤسساتهم. أي أن الفرضية السادسة مقبولة.

من خلال جدول المعاملات نلاحظ أن معاملات نموذج الإنحدار لكل من الحد الثابت والمتغير المستقل (فكرة المشروع) دالة إحصائيا من خلال مستوى الدلالة 0.000 كما يلي:

$Sig(tB_0)=0.000$ وهي قيمة أقل بكثير من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن الحد الثابت موجود يعبّر عن أثر متغيرات أخرى.

$Sig(tB_1)=0.000$ وهي قيمة أقل من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن فكرة المشروع تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

كما أن القيمة المحسوبة t ستيودنت تفوق 11،أكبر بكثير من القيمة المجدولة $t=1.645$ بالنسبة للمعاملين ومنه يمكننا كتابة معادلة الإنحدار كما يلي:

Y "التوجه المقاولاتي" = 1.087 + 0.636 X " فكرة المشروع "

أي أنّه عندما يتغير "فكرة المشروع" بوحدة واحدة فإن "التوجه المقاولاتي" للطالب يتغير بـ 0.636 وحدة، وأنه في حالة الغياب التام للتكوين في المقاولاتية فانه يعبر عن التوجه المقاولاتي بقيمة الحد الثابت 1.087، والتي تعبر عن الأثر المفسر بالمتغيرات الأخرى المؤثرة في التوجه المقاولاتي للطلبة.

2- الفرضية السابعة: البحث عن المعلومات من أجل تكوين نظرة عن الفكرة أو مشروع المؤسسة يؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

للإجابة عن هذه الفرضية نعتمد على التحليل الإحصائي للمتغيرين باستخدام الانحدار الخطي البسيط، وبهذا الصدد نقوم باختبار فرضيتي العدم والقبول H_0 و H_1 حيث أنّ

H_0: البحث عن المعلومات من أجل تكوين نظرة عن الفكرة أو مشروع المؤسسة لا يؤثّر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

H1: البحث عن المعلومات من أجل تكوين نظرة عن الفكرة أو مشروع المؤسسة يؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

الجدول رقم 48: الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى توفر المعلومات

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	توفر المعلومات	/	المدخلات

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R تربيع	R تربيع المعدل	الانحراف المعياري للتقدير
1	0.467	0.218	0.217	0.78295

تحليل التباين ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
الانحدار	117.223	1	117.223	191.223	0.000
البواقي	420.527	686	0.613		
المجموع	537.750	687			

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة ستيودنت t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Beta		
الثابت	1.175	0.092		12.804	0.000
توفر المعلومات	0.580	0.042	0.467	13.828	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين التوجه المقاولاتي و توفر المعلومات يقدر بـ 46.70% وهي نسبة مرتفعة إذ تقارب النصف، كما أن نسبة التغاير في التوجه المقاولاتي المفَسَّرة بوجود فكرة المشروع لدى الطلبة تقدر بـ 21.80% ممثلة بقيمة معامل التحديد.

ومن أجل تقييم نوعية التقدير لهذا الانحدار نقوم باختبار فيشر F، حيث أن القيمة المحسوبة $F_{1.686}$ =212.126 مع معنوية Sig=0.000 بينما القيمة الحرجة عند درجة مخاطرة α=0.05، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}$ =3.865،يتضح جليا أن قيمة فيشر المجدولة أقل بكثير من القيمة المحسوبة هذا ما يجعلنا نقبل بفرضية القبول، ونقول أن نوعية التقدير المحصل عليها بالانحدار الخطي البسيط

للمتغيرين (التوجه المقاولاتي / توفر المعلومات) لها معنى، وبالتالي فإن توفر المعلومات من أجل تكوين نظرة عن الفكرة أو مشروع المؤسسة يؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة، ويحفزهم على التفكير الجدي في بناء وتنمية أفكارهم من أجل إنشاء مؤسساتهم. أي أن الفرضية السابعة مقبولة.

من خلال جدول المعاملات نلاحظ أن معاملات نموذج الإنحدار لكل من الحد الثابت والمتغير المستقل (توفر المعلومات) دالة إحصائيا من خلال مستوى الدلالة 0.000 كما يلي:

$Sig(tB_0)=0.000$ وهي قيمة أقل بكثير من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن الحد الثابت موجود يعبّر عن أثر متغيرات أخرى.

$Sig(tB_1)=0.000$ وهي قيمة أقل من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن فكرة المشروع تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

كما أن القيمة المحسوبة t ستيودنت تفوق 12،أكبر بكثير من القيمة المجدولة $t=1.645$ بالنسبة للمعاملين ومنه يمكننا كتابة معادلة الإنحدار كما يلي:

Y "التوجه المقاولاتي" = 1.175 + 0.580 X " توفر المعلومات "

أي أنّه عندما تتغير توفر المعلومات بوحدة واحدة فإن التوجه المقاولاتي للطالب يتغير بـ 0.580 وحدة، وأنه في حالة الغياب التام توفر المعلومات فانه يعبر عن التوجه المقاولاتي بقيمة الحد الثابت 1.175، والتي تعبر عن الأثر المفسر بالمتغيرات المهملة في النموذج.

3- الفرضية الثامنة: التصورات الناتجة عن المخاطرة تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

نود الإجابة عنها من خلال التحليل الإحصائي للمتغيرين باستخدام الانحدار الخطي البسيط، وبهذا الصدد نقوم باختبار فرضيتي العدم والقبول H_0 و H_1 حيث أنّ

H_0: التصورات الناتجة عن المخاطرة لا تؤثّر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

H_1: التصورات الناتجة عن المخاطرة تؤثّر سلبا على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

التصورات الناتجة عن المخاطرة لدى الطلبة، نلخصها في متغيرين، ندرس تأثير كلا منهما على حدة، الأول من الجانب السلبي وهو الخوف من الفشل المهني واختفاء المؤسسة التي سيسعون لإنشائها، بينما الثاني فنتطرق إليه من الجانب الايجابي ويتلخص في المنفعة التي سيكتسبها الطلبة من القيام بإنشاء مؤسساتهم حتى ولو تعرضوا للفشل وزوال المؤسسة الناشئة، والنتائج المحصل عليها نلخصها في الجدولين التاليين:

الجدول رقم 49: الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى الفشل المهني

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	الفشل المهني	/	المدخلات

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R تربيع	R تربيع المعدل	الانحراف المعياري للتقدير
1	0.060	0.004	0.002	0.88381

تحليل التباين ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
الانحدار	1.906	1	1.906	2.441	0.119
البواقي	535.844	686	0.781		
المجموع	537.750	687			

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة ستيودنت t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Beta		
الثابت	2.552	0.118		21.613	0.000
الفشل المهني	-0.069	0.044	-0.060	-1.562	0.119

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين التوجه المقاولاتي والفشل المهني يقدر بـ 6.00% وهي نسبة ضئيلة جدا، كما أن نسبة التغاير في التوجه المقاولاتي المفَسَّرة بالمتغير الفشل المهني لدى الطلبة تقدر بـ 0.4% ممثلة بقيمة معامل التحديد وهي معدومة تقريبا.

كما أن اختبار فيشر F يبرر ذلك، حيث أن القيمة الحرجة عند درجة مخاطرة $\alpha=0.05$، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}=3.865$، بينما قيمة فيشر المحسوبة $F_{1.686}=2.441$ مع معنوية $Sig=0.119$، يتضح جليا أن قيمة فيشر المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة هذا ما يجعلنا نقبل بفرضية العدم، ونقول أن نوعية التقدير المحصل عليها بالانحدار الخطي البسيط للمتغيرين (التوجه المقاولاتي /

الفشل المهني) ليس لها معنى، وبالتالي فإن مجرد التخمين في الفشل المهني يجعل الطلبة يعدلون عن التفكير من أجل بناء فكرة إنشاء مؤسساتهم.

من خلال الجدول الأخير نلاحظ معاملات نموذج الإنحدار للمتغير المستقل (الفشل المهني) غير دالة إحصائيا من خلال مستوى الدلالة 0.119 ، والذي هو أكبر من 0.05 ومنه لا يمكن تفسير التغير الحاصل في التوجه المقاولاتي للطالب بالنظر إلى تخوفه من الفشل في تجربته المهنية المستقبلية.

الجدول رقم 50: الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى المنفعة المكتسبة

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	المنفعة المكتسبة	/	المدخلات

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R تربيع	R تربيع المعدل	الانحراف المعياري للتقدير
1	0.016	0.000	-0.001	0.88527

تحليل التباين ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
الانحدار	0.131	1	0.131	0.167	0.683
البواقي	537.619	686	0.784		
المجموع	537.750	687			

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة ستيودنت t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Beta		
الثابت	2.419	0.114		21.314	0.000
المنفعة المكتسبة	-0.017	0.042	-0.016	-0.409	0.683

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين التوجه المقاولاتي والمنفعة المكتسبة يقدر بـ 1.60% وهي نسبة ضئيلة جدا، كما أن نسبة التغاير في التوجه المقاولاتي المفَسَّرة بالمنفعة المكتسبة لدى الطلبة تقدر بـ 0.0% ممثلة بقيمة معامل التحديد وهي معدومة تماما.

كما أن اختبار فيشر F يبرر ذلك، حيث أن القيمة الحرجة عند درجة مخاطرة α=0.05، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}$ =3.865، بينما قيمة فيشر المحسوبة $F_{1.686}$ =0.167 مع معنوية Sig=0.683، هذا ما يجعلنا نقبل بفرضية العدم، ونقول أن نوعية التقدير المحصل عليها بالانحدار الخطي البسيط للمتغيرين (التوجه المقاولاتي / المنفعة المكتسبة) ليس لها معنى، وبالتالي فإن الجانب الإيجابي من خلال المنفعة المكتسبة جراء القيام بعملية إنشاء الطلبة لمؤسساتهم ليس له تأثير على توجههم المقاولاتي.

هذا ما يجعلنا نقول أن التصورات الناتجة عن المخاطرة ليس لها أي تأثير على التوجّه المقاولاتي للطلبة، أي أنّ الفرضية الثانية مرفوضة وعليه فإن مجرد تصور تحمل المخاطرة من طرف الطلاب يجعلهم يرفضون التفكير في إنشاء مؤسساتهم.

من خلال الجدول الأخير نلاحظ معاملات نموذج الإنحدار للمتغير المستقل (المنفعة المكتسبة) غير دالة إحصائيا من خلال مستوى الدلالة 0.683 ، والذي هو أكبر بكثير من مستوى الدلالة 0.05، ومنه لا يمكن تفسير التغير الحاصل في التوجه المقاولاتي للطالب بالنظر إلى الجانب الإيجابي من خلال المنفعة المكتسبة جراء القيام بعملية إنشاء الطالب لمؤسساته .

4- الفرضية التاسعة: تصورات الحصول على الموارد (معلومات، إستشارة، مالية) تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة

و للإجابة عن هذه الفرضية نعتمد على التحليل الإحصائي للمتغيرين باستخدام الانحدار الخطي البسيط، وبهذا الصدد نقوم باختبار فرضيتي العدم والقبول H_0 و H_1 حيث أنّ

H_0: تصورات الحصول على الموارد (معلومات، إستشارة، مالية) لا تؤثّر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

H1: تصورات الحصول على الموارد (معلومات، إستشارة، مالية) تؤثّر سلبا على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

الجدول رقم 51: الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى الموارد المتاحة

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	الموارد المتاحة	/	المدخلات

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R تربيع	R تربيع المعدل	الانحراف المعياري للتقدير
1	0.203	0.041	0.040	0.86696

تحليل التباين ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
الانحدار	22.138	1	22.138	29.454	0.000
البواقي	515.612	686	0.752		
المجموع	537.750	687			

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة ستيودنت t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Beta		
الثابت	3.240	0.163		19.908	0.000
الموارد المتاحة	-0.316	0.058	-0.203	-5.427	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين التوجه المقاولاتي والموارد المتاحة يقدر بـ 20.30% وهي نسبة مقبولة إذ تقارب الثلث، كما أن نسبة التغاير في التوجه المقاولاتي المفَسَّرة بتصورات الحصول على الموارد لدى الطلبة تقدر بـ 4.10% ممثلة بقيمة معامل التحديد.

ومن أجل تقييم نوعية التقدير لهذا الانحدار نقوم باختبار فيشر F، حيث أن القيمة المحسوبة $F_{1.686}$ =29.454 مع معنوية Sig=0.000، بينما القيمة الحرجة عند درجة مخاطرة α=0.05، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}$ =3.865،يتضح جليا أن قيمة فيشر المجدولة أقل بكثير من

القيمة المحسوبة هذا ما يجعلنا نقبل بالفرضية التاسعة، ونقول أن نوعية التقدير المحصل عليها بالانحدار الخطي البسيط للمتغيرين (التوجه المقاولاتي / الموارد المتاحة) لها معنى، وبالتالي فإن صعوبة الحصول على الموارد المتاحة من أجل تكوين نظرة عن الفكرة أو مشروع المؤسسة يؤثّر سلبا على التوجّه المقاولاتي للطلبة هذا ما تبينه قيمة معامل B1=0.316-، إذ أن هذه الصعوبات تثبط الطلبة عن التفكير الجدي في بناء وتنمية أفكارهم من أجل إنشاء مؤسساتهم. أي أن الفرضية التاسعة مقبولة.

من خلال الجدول الأخير نلاحظ معاملات نموذج الإنحدار لكل من الحد الثابت والمتغير المستقل (الموارد المتاحة) دالة إحصائيا من خلال مستوى الدلالة 0.000، وكذلك قيمة اختبار ستيودنت t المحسوبة التي تفوق 5 بالنسبة للمعلمتين أكبر من المجدولة1.645 =t فإنه يمكننا كتابة معادلة الإنحدار كما يلي:

Y "التوجه المقاولاتي" = 3.240 + 0.316- X " الموارد المتاحة "

أي أنّه عندما يتغير فكرة المشروع بوحدة واحدة فإن التوجه المقاولاتي للطالب يتغير بـ 0.316- وحدة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية، حيث أن التوجه المقاولاتي يتناقص من خلال تأثر الطالب بصعوبة الحصول على الموارد، وأنه في حالة الغياب التام الموارد المتاحة فانه يعبر عن التوجه المقاولاتي بقيمة الحد الثابت 3.240، والتي تعبر عن الأثر المفسر بالمتغيرات الأخرى المؤثرة في التوجه المقاولاتي للطلبة.

ثالثا: اختبار فرضيات المحور الثالث:

1- الفرضية العاشرة: معدلات الفائدة الربوية تؤثّر سلبا على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

من خلال دراسة مدى صدق وثبات سلم قياس المتغير المستقل "القروض البنكية كحافز من أجل انجاز المشاريع"، وبعد التأكد من عدم صلاحية سلم القياس، فإننا نرفض الفرضية العاشرة والتي تقول أن معدلات الفائدة الربوية تؤثّر سلبا على التوجّه المقاولاتي للطلبة، ومنه فإن هذا المتغير ليس له معنى.

2- الفرضية الحادية عشر: التواصل مع دور المقاولاتية في الجامعة يؤثر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

نود الإجابة عنها من خلال التحليل الإحصائي للمتغيرين باستخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يلخص النتائج المتوصل إليها كما يلي:

الجدول رقم 52: تحليل التباين الأحادي للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى التواصل مع دور المقاولاتية في الجامعة

الوصف

	عدد	متوسط	انحراف معياري	الخطأ	مجال ثقة 95% للمتوسط		الأدنى	الأقصى
					قيمة دنيا	قيمة قصوى		
لا	438	2.2534	0.86750	0.04145	2.1720	2.3349	1	4
نعم	250	2.5880	0.87597	0.05540	2.4789	2.6971	1	4
مجموع	688	2.3750	0.88473	0.03373	2.3088	2.4412	1	4

تحليل التباين ANOVA

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	17.816	1	17.816	23.507	0.000
داخل المجموعات	519.934	686	0.758		
مجموع	537.750	687			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة فيشر Fالمحسوبة عند درجة مخاطرة α=0.05، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}$ =23.507 مع معنوية Sig=0.000، وهي كبيرة جدا مقارنة بقيمة فيشر الحرجة $F_{1.686}$ =3.865، هذا ما يجعلنا نقول أن تأثير تواصل الطلبة مع دور المقاولاتية في الجامعة على توجههم المقاولاتي ذو معنى. وبالتالي فإن الفرضية التي تقول أن التواصل مع دور المقاولاتية في الجامعة يؤثر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة مقبولة لدى عينة الدراسة، وبالتالي فإن الفرضية الحادية عشر مقبولة.

المطلب الثالث: النموذج الإحصائي للتوجّه المقاولاتي لطلبة الجامعة في الجزائر

من أجل التوصل إلى نموذج للدراسة نقوم باستعمال الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات الدراسة، حيث سنقوم بانحدار التوجه المقاولاتي "المتغير التابع" بالنظر إلى جميع المتغيرات المستقلة، وهذا بعد التطرق لشروط وفروض إجرائه من أجل الوصول إلى نتائج ذات مصداقية عالية.

أوّلا: شروط تطبيق اختبار الانحدار الخطي:

لتطبيق الانحدار الخطي لا بد من توفر مجموعة من الشروط يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 53: الشروط الإحصائية لتطبيق الإنحدار المتعدد

تحليل	لماذا؟	الأداة الإحصائية	القيم الحرجة
القيم الشاذة والمتطرفة	لتحديد القيم والحالات المتطرفة	-Stan Score (z-score) -Mahalanobis D2	Value < 3.0 D2/df < 3 or p < 0.05
التوزيع الطبيعي	لضمان أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي	Kolmogorov- Smirnov Shapiro-Wilk (K-S) test Q-Q plot الإلتواء والتفلطح	P > 0.05 |S| < 3 , |K| < 10
الإزدواج الخطي	العلاقة بين المتغيرات المستقلة يجب أن تكون ضعيفة	معامل الإرتباط VIF and Tolerance effect باستعمال الانحدار الخطي	R < 0.8 VIF < 10 Toleronce > 0.1
العلاقة الخطية	علاقة خطية بين متغير تابع وأي متغير مستقل عند تثبيت المتغيرات الأخرى	شكل انتشار البواقي المعيارية والقيم المتنبئ بها للمتغير التابع	95% من البيانات بين (-2،2) وعدم وجود علاقة واضحة في الشكل البياني
استقلالية الأخطاء العشوائية	ضروري لاختبار معاملات الإنحدار	Durbin-Watson test	القيمة بين (0-4)

المصدر: لطرش محمد، دور الثقافة التنظيمية في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية في الشرق الجزائري(ولاية باتنة)- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص: إدارة الأعمال، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، ص 146.

تتمثّل الشروط الإحصائية في دراستنا فيما يلي:

1- القيم الشاذة والمتطرفة:

تتمثل في القيم ذات الخصائص المخالفة لبقية القيم الأخرى، ما يؤدي إلى تشوه في البيانات، حيث يكون لها تأثير على معادلة الانحدار، وعليه يجب حذفها أو تعديلها لتقليل أثرها. ولإبراز هذه القيم نعتمد على مسافة Mahalanobis المساوية لـ 25.12 بمقارنتها مع قيمة اختبار كاي مربع بدرجة حرية مساوية لعدد المتغيرات المستقلة باستخدام مستوى دلالة 0.001[1] ، والتي تشير إلى χ^2_8=26.12 وهي أكبر منها مما يدل على أنه لا توجد قيم متطرفة.

[1] - **شيرادين كوكيس، ليندل ستيد،** حزمة البرامج الاحصائية spss بدون عناء، ترجمة: فؤاد عبد الله العواد، أحمد حسن يوسف، جامعة الملك سعود، السعودية، 2006، ص 300.

2- إختبار الطبيعية:

يمثل شرط الطبيعية إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهناك عدة طرق للتحقق من ذلك ولعلّ أهمها Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk، ومقياسي الالتواء والتفرطح، حيث أننا قد تحصلنا على قيم ذات دلالة معنوية لكلا الإختبارين إلا أن هذا لا يدل على عدم اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وإنما بسبب كبر حجم العينة وبالتالي نلجؤ لحساب قيم معاملي الالتواء والتفرطح والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 54: اختبار طبيعة البيانات

	الإلتواء		التفرطح	
	القيمة	الإنحراف المعياري	القيمة	الإنحراف المعياري
الحاجة للاستقلالية	-0.364	0.093	0.696	0.186
التكوين في المقاولاتية	-0.079	0.093	-1.064	0.186
الخبرة المهنية	0.482	0.144	-0.325	0.287
فكرة المشروع	-0.044	0.093	-0.820	0.186
البحث عن المعلومات	0.172	0.093	-0.592	0.186
الفشل المهني	-0.025	0.093	-0.155	0.186
المنفعة المكتسبة	-0.308	0.093	-0.410	0.186
الموارد المتاحة	-0.174	0.093	0.265	0.186
التوجه المقاولاتي	0.052	0.093	-1.088	0.186

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

إن القيمة المثلى لمعالي الإلتواء والتفرطح هي (0)، إلا أنه تعتبر القيمة المطلقة لـ معامل الإلتواء أقل من 3 والقيمة المطلقة لمعامل التفرطح أقل من 10 كافية للدلالة على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. نلاحظ من الجدول أن البيانات على مستوى المحاور تتبع التوزيع الطبيعي كون كل قيم $|s|<3$، فهي محصورة بين (0.025- 0.482)، وقيم $|k|<10$ فهي محصورة بين (0.155- 1.088). كما أن الرسم البياني Normal Q-Q Plot من مخرجات spss الموجود في الملاحق يبين ذلك باقتراب النقط من الخط المستقيم، هذا ما يؤكد اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

3- الازدواج الخطي:

يتم التأكد من غياب الارتباط بين المتغيرات المستقلة باستخدام معامل تضخم التباين VIF (Varience Iflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل المتغيرات

المستقلة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين القيمة 10 وقيمة اختبار التباين المسموح يجب أن تفوق 0.1 ، وفي دراستنا كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 55: معامل تضخم التباين والتباين المسموح للمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance
الحاجة للاستقلالية	1.068	0.937
التكوين في المقاولاتية	1.152	0.868
الخبرة المهنية	1.050	0.952
فكرة المشروع	1.675	0.597
البحث عن المعلومات	1.774	0.564
الفشل المهني	1.139	0.878
المنفعة المكتسبة	1.019	0.982
الموارد المتاحة	1.254	0.797

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم معامل تصخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة تقل عن 10، وتتراوح بين (1.019 – 1.774)، وأن قيم اختبار التباين المسموح Tolerance كلها أكبر من 0.1، حيث أخذت 0.564 كأصغر قيمة، عليه فإن شروط الازدواج الخطي غير متوفرة، وبالتالي فإنه لا يوجد أي ارتباط مؤثر بين المتغيرات المستقلة، أي أنه لا تتواجد إشكالية الارتباط الخطي (Multicollinearity) .

4- العلاقة الخطية:

توضح العلاقة بين كل متغير مستقل وتابع باستخدام شكل الانتشار بين البواقي المعيارية والمتغير التابع، حيث نلاحظ من خلال شكل الانتشار للبواقي مع القيم المتوقعة عدم وجود نمط معين للنقاط في الشكل وهذا يتسق مع شرط الخطية. كما أن الرسم البياني لاحتمالات البواقي الموجود في الملاحق يظهر أن النقاط تتجمع حول الخط المستقيم وبالتالي فان البواقي تتوزع حسب التوزيع الطبيعي، إضافة إلى أن الرسم البياني للمدرج التكراري يوضح أن البيانات تتوزع بشكل متساو حول النقطة 0، وأن حوالي 95% من البواقي تقع داخل المدى{ 2-، 2 }، أي أنها تتوزع طبيعيا وهذا شرط من شروط تطبيق اختبار الانحدار، (أنظر الملحق رقم 04).

5- اختبار استقلالية الأخطاء العشوائية:

هو شرط من شروط تطبيق الانحدار الخطي، ومن اجل اختبار استقلالية الأخطاء العشوائية الناتجة عن تقدير معادلة خط الانحدار، نعتمد على اختبار Durbin-Watson حيث أن قيمة هذا الاختبار تتراوح بين (0-4)، وتكون أفضل قيمة للاختبار عند الوسط (2)، وفي هذه الحالة تكون الأخطاء للمشاهدات المتتالية مستقلة عن بعضها البعض، أما إذا اقتربت من 0 أو 4 فهي لا تستوفي هذا الشرط، وفي دراستنا هذه فإن قيمة الاختبار تقدر بـ 1.771 ، هي قيمة قريبة من 2 مما يدل على استقلالية الأخطاء العشوائية.

يتضح لنا مما سبق أن جميع شروط الانحدار الخطي متوفرة وبالتالي نقوم بتطبيق الإنحدار الخطي المتعدد على متغيرات الدراسة.

ثانيا: دراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة

من خلال النتائج المتحصل عليها من برنامج spss المتعلّقة بمعاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، والمعبر عنه بمعمل الارتباط سبيرمان (أنظر الملحق رقم 05)، يبدو جليا أن الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة هو أقل من 35%، بالنسبة لجميع المتغيرات وهي قيمة مقبولة جزئيا، باستثناء متغيرين اثنين وهما "البحث عن المعلومات، وجود فكرة مشروع" التي بلغت 61.5% وهي نسبة مرتفعة بمستوى دلالة، أي أنه ارتباط ذو معنوية، ما يفسر أن كلا المتغيرين ذو علاقة طردية مع الآخر، ما يفسر منطقيا بأن توفر المعلومات يمثل نسبة كبيرة في بلورة فكرة المشروع حيث يؤدي هذا إلا تكوينها وتطويرها، ومنه العمل على تجسيدها على أرض الواقع، إلا أن نسبة تأثيرهما في المتغير التابع تختلف حيث تبلغ عند متغير البحث عن المعلومات 45.9% بينما تبلغ 47.2% عند متغير وجود فكرة مشروع بمستوى معنوية مقبول لكليهما.

ثالثا: الانحدار الخطي المتعدد

نقوم بتطبيق الإنحدار الخطي المتعدد لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في "التوجه المقاولاتي" كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة "الحاجة للاستقلالية، التكوين في المقاولاتية، الخبرة المهنية، فكرة المشروع، البحث عن المعلومات، الفشل المهني، المنفعة المكتسبة والموارد المتاحة" حيث كانت النتائج المتحصل علايها من برنامج spss موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 56: الانحدار الخطي المتعدد للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى المتغيرات المستقلة

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	الحاجة للاستقلالية التكوين في المقاولاتية الخبرة المهنية فكرة المشروع البحث عن المعلومات الفشل المهني المنفعة المكتسبة الموارد المتاحة	/	المدخلات

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R تربيع	R تربيع المعدل	الانحراف المعياري للتقدير
1	0.585	0.342	0.323	0.74170

تحليل التباين ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
الانحدار	79.513	8	9.939	18.067	0.000
البواقي	152.932	278	0.550		
المجموع	232.444	286			

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة ستيودنت t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Beta		
الثابت	0.426	0.451		0.943	0.346

الحاجة للاستقلالية	0.150	0.099	0.076	1.512	0.132
التكوين في المقاولاتية	0.303	0.064	0.245	4.701	0.000
الخبرة المهنية	0.013	0.074	0.009	0.172	0.863
فكرة المشروع	0.352	0.089	0.248	3.940	0.000
البحث عن المعلومات	0.258	0.086	0.195	3.003	0.003
الفشل المهني	0.085	0.060	0.073	1.412	0.159
المنفعة المكتسبة	-0.082	0.056	-0.072	-1.460	0.145
الموارد المتاحة	-0.186	0.090	-0.113	-2.078	0.039

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

1- التحليل الإحصائي للنموذج:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين التوجه المقاولاتي والمتغيرات المستقلة يقدر بـ 58.50% وهي نسبة مقبولة جدا، كما أن نسبة التغاير في التوجه المقاولاتي المفَسَّرة بالمتغيرات المستقلة تقدر بـ 34.20% ممثلة بقيمة معامل التحديد.

ومن أجل تقييم نوعية التقدير لهذا الانحدار نقوم باختبار فيشر F، حيث أن القيمة المحسوبة $F_{1.278}$=18.067 مع معنوية Sig=0.000، بينما القيمة الحرجة عند درجة مخاطرة α=0.05، ومن أجل 1، 278 درجة حرية $F_{1.\ 278}$ =3.865، يتضح جليا أن قيمة فيشر المجدولة أقل بكثير من القيمة المحسوبة هذا ما يجعلنا نقبل بالفرضية البديلة، ونقول أن نوعية التقدير المحصل عليها بالانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات (التوجه المقاولاتي / المتغيرات المستقلة) لها معنى.

الجزء الأخير من الجدول يوضح قيم معاملات المتغيرات المستقلة ومعامل الحد الثابت، المعيارية وغير المعيارية، كذلك يحتوي على قيم اختبار ستيودنت T ومستوى الدلالة لكل معلمة حيث أن:

$Sig(tB_0)$=0.346 وهي قيمة أكبر بكثير من قيمة α= 0.05 أي أن الحد الثابت لا يؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

$Sig(tB_1)$=0.132 وهي قيمة أكبر من قيمة α= 0.05 أي أن الحاجة للاستقلالية لا تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

$Sig(tB_2)=0.000$ وهي قيمة أقل من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن الاستعدادات المقاولاتية المتحصل عليها من خلال برامج التكوين تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

$Sig(tB_3)=0.863$ وهي قيمة كبيرة جدا من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن الاستعدادات المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة من خلال المسؤوليات القيادية أو المشاركة في المشاريع وإتخاذ القرارات الهامة في مجال الخبرة المهنية (عمل ، تربص) لا تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

$Sig(tB_4)=0.000$ وهي قيمة أقل من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن وجود فكرة أو مشروع مؤسسة، بنظرة واسعة تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

$Sig(tB_5)=0.003$ وهي قيمة أقل من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن البحث عن المعلومات من أجل تكوين نظرة عن الفكرة أو مشروع المؤسسة يؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

$Sig(tB_6)=0.159$ وهي قيمة أكبر من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن التصورات الناتجة عن المخاطرة المعبر عنها بخشية الفشل المهني لا تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

$Sig(tB_7)=0.145$ وهي قيمة أكبر من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن التصورات الناتجة عن المخاطرة المعبر عنها بالتطلع إلى اكتساب منفعة (خبرة من أجل مشروع آخر أو متابعة مسار وظيفي) لا تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

$Sig(tB_8)=0.039$ وهي قيمة أقل من قيمة $\alpha= 0.05$ أي أن تصورات الحصول على الموارد (معلومات، إستشارة، مالية) تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

2- التفسير الاقتصادي للنموذج:

$B_2=0.245$ أي أنه إذا زادت الاستعدادات المقاولاتية المتحصل عليها من خلال برامج التكوين بوحدة واحدة يزيد توجه المقاولاتي للطالب بـ 0.245 وحدة، كما أنّ الزيادة في فكرة أو مشروع مؤسسة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التوجه المقاولاتي للطالب بـ 0.248 وحدة وهي قيمة $B_4=0.248$، وبالنسبة للبحث عن المعلومات من أجل تكوين نظرة عن الفكرة أو مشروع المؤسسة فإن الزيادة بوحدة واحدة يزيد جراءها التوجه المقاولاتي للطالب بـ 0.195 وحدة هذا ما يعبر عنه بقيمة $B_5=0.195$، وأنّ قيمة $B_8= - 0.113$ أي أنه كلما زادت الحصول على الموارد(معلومات، إستشارة، مالية) بوحدة واحدة، فإن

التوجه المقاولاتي للطالب تنخفض بـ 0.113 أي أن العلاقة بينهما عكسية، بينما هي طردية مع المتغيرات الثلاث الأخرى.

3- نموذج الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها في اختبار الفرضيات أين تم رفض الفرضية الثامنة (التصورات الناتجة عن المخاطرة تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة) والفرضية العاشرة (معدلات الفائدة الربوية تؤثّر سلبا على التوجّه المقاولاتي للطلبة)، وكذلك بالنظر إلى نتائج الانحدار المتعدد أين تم رفض المتغيرين الحاجة للاستقلالية واستعدادات الخبرة المهنية فإنه يمكننا تلخيص النموذج في الصورة التالية:

الشكل رقم 15: نموذج للتوجه المقاولاتي لدى طلبة الجامعة في الجزائر

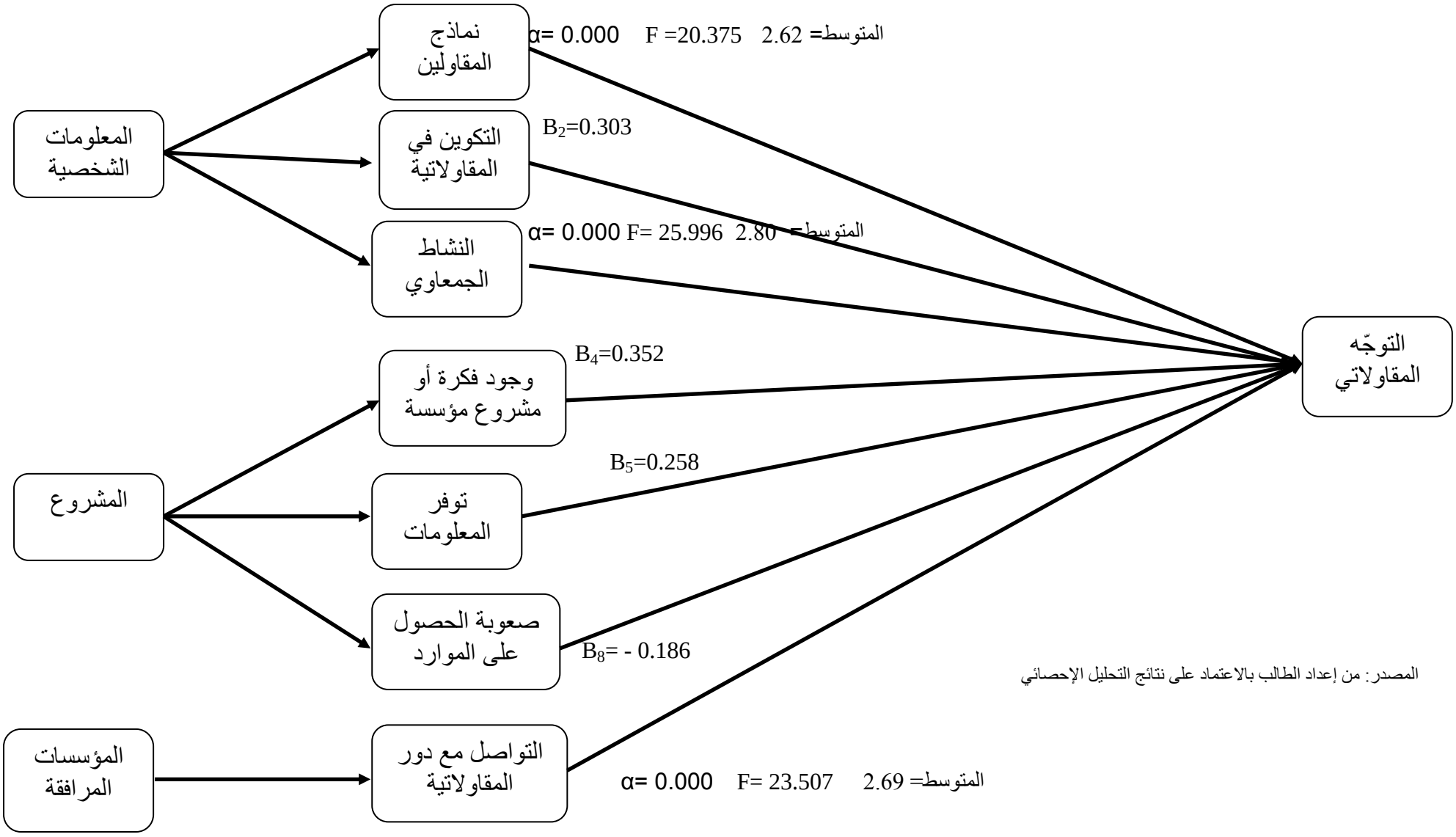

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها والتي شملت 688 طالبا يزاولون دراستهم الجامعية في أربع جامعات في الجزائر والتي تمثلت في كل من جامعة تيارت، جامعة باتنة، المدرسة العليا للتجارة بالقطب الجامعي للقليعة – تيبازة والمدرسة العليا للاقتصاد بوهران، تمكنا من التطرق إلى معالجة المعطيات المجمعة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية spss.

أين تم تحليل نتائج الإستبانة من خلال دراسة مدى ثبات وصدق سلالم قياس متغيرات الدراسة ومن ثمة إختبار فرضيات الدراسة، أين تم قبول ورفض بعضها، حيث تم رفض فرضيتين خلال مرحلة الاختبار تمثلتا في الفرضية الثامنة (التصورات الناتجة عن المخاطرة تؤثّر إيجابا على التوجّه المقاولاتي للطلبة) والفرضية العاشرة (معدلات الفائدة الربوية تؤثّر سلبا على التوجّه المقاولاتي للطلبة).

أما من خلال تحليل الإنحدار المتعدد فقد تم رفض متغيرين تمثلا في (الحاجة للاستقلالية واستعدادات الخبرة المهنية) رغم اعتمادهما في الانحدار الخطي البسيط، وعليه، فإن نموذج الدراسة اعتمد في آخر المطاف على أجزاء الإستبانة الثلاثة، الجزء الأول (المعلومات الشخصية) بثلاث محاور تمثّلت في معرفة نماذج المقاولين، التكوين في المقاولاتية والنشاط الجمعاوي، أما الجزء الثاني (المشروع) فقد ضم المتغيرات التالية: (وجود فكرة أو مشروع مؤسسة، توفر العلومات وصعوبة الحصول على الموارد)، وفيما يخص الجزء الثالث (المؤسسات المرافقة) فقد مُثِّل بمتغير واحد عُبِّر عنه بالتواصل مع دور المقاولاتية في الجامعة، مع انعدام تأثير الحد الثابت نظرا لعدم معنويته في تحليل الانحدار المتعدد.

خاتمة

تعتبر المؤسسة لبنة أساسية في الاقتصاد، ومن أجل بلوغ الغاية المرجوة في كل الدول دون استثناء والتي تتمثل في اكتساب اقتصاد قوي منافس، يتحدى الأزمات ويتأقلم مع جميع المتغيرات السائدة في المحيط القريب والبعيد، باختلافها وتعددها سياسية كانت أو أمنية أو اجتماعية أو اقتصادية، فإنه ولابد أن تكون اللبنة الأساسية لبناء هذا الاقتصاد متميزة بتلك القوة والصلابة والمرونة.

إن المؤسسة تحتل مرتبة رائدة في الاقتصاد، لذا وجب علينا الاهتمام بها ودعمها والحرص على ضمان تواجدها وتطوّرها من خلال توفير جميع التسهيلات والعمل على تحسين مناخ عملها، وهذا ما لمسناه من خلال دراستنا، حيث أن الجزائر باتت من بين الدول الحريصة على اكتساب اقتصاد متين متوازن ومتكامل نظرا للجهود المبذولة في مجالات عديدة تلخصت في توفير هيئات دعم ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمثلت في عدة وكالات وطنية منها (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، عمدت هذه الأخيرة على توفير التسهيلات والتقرب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعمها وضمان سهولة توفير المعلومات لها؛ إضافة إلى صناديق دعم تعددت واختلفت من أجل توفير الدعم المادي من بينها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي يوفر امتيازات عديدة في منح القروض من أجل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أنشأ هو الآخر بهدف ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الحصول عليها، إضافة إلى صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي له نفس الاهتمام من تسهيلات وضمان للقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كل هيئات الدعم والمرافقة سابقة الذكر كان الهدف من وجودها تطوير قطاع المؤسسات في الجزائر وبالأخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعوّل عليه من أجل تنويع الصادرات والعمل على التخلص من التبعية للاقتصاد المبني على الجباية البترولية، خاصة والأزمات التي عرفها هذا القطاع من تدنٍ لأسعار المحروقات في السنوات الأخيرة، ورغم كل هذه الجهود المبذولة إلى أن عدد هذه المؤسسات لا يزال ضعيفا جدا مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا راجع لغياب الإرادة السياسية لبناء اقتصاد قوي .

من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، تتعدد الموارد والوسائل، ولعل أبرزها العامل البشري، إذ أنه لا يمكن إنشاء مؤسسات من دون أفكار، هذه الأخيرة التي يحوز عليها المورد البشري، أين تعد البطالة عبئا على الاقتصاد الوطني، وبهذا الصدد لا بد من الاهتمام بالطلبة وخاصة طلبة الجامعة الذين تزداد أعدادهم مع تقدم السنوات، وبالتالي تزداد طلبات التوظيف، وهذا ما هو ملموس في الجزائر، أين توجهت الوزارة الوصية إلى أنشاء دورٍ للمقاولاتية، من أجل تنمية روح المقاولاتية لديهم، هذه الروح التي تؤدي إلى الإبداع والابتكار ومن ثم إلى تجسيد الأفكار على أرض الواقع، ومنه إلى إحداث تغيير جذري في هيكلة الاقتصاد الوطني، بتنويع الصادرات ومنه إلى استحداث مصادر دخل جديدة وتوفير سلع وخدمات بأسعار ونوعية تنافسيتين.

إلا أن واقع الحال غير هذا التوجه، حيث أن نظام التعليم في الجامعة لا يزال يعتمد على تبعية في المناهج وعدم توافق مخرجات الجامعة مع متطلبات السوق، باكتساب الجوانب النظرية بعيدا عن الواقع المعاش، إذ أنه بعد الاطلاع على عالم الشغل واستجواب الإطارات العاملة في المؤسسات العمومية والخاصة، نجد أن معظم التكوين المحصل لا يتماشى مع حال الوظيفة في المؤسسات، إذ أن المعارف النظرية تساعد على التأقلم السريع في مناصب العمل لا غير.

من خلال الدراسة الميدانية تمكنا من التوصل إلى نتائج عديدة يمكن حصرها فيما يلي:
بالنظر إلى تقسيمات إستبانة الدراسة فقد تم اعتماد أجزائها الثلاثة في النموذج النهائي للتعبير عن المتغيرات المؤثرة على التوجه المقاولاتي للطلبة والتي تمثلت في:

المعلومات الشخصية: هناك ثلاث محاور تم قبولها في مرحلة تحليل الانحدار المتعدد تمثلت في:

- معرفة الطلبة لنماذج المقاولين القريبين والبعيدين عنهم، أين وجدنا تباينا في إجابات الطلبة باعتبار أن الطلبة المجيبين بـ نعم يفوق متوسطهم الحسابي بـ 0.31 نقطة الطلبة المجيبون بـ لا مما يجعلهم أكثر توجها نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة مقارنة بطلبهم للوظائف.

- التكوين في المقاولاتية، حيث أن نوع التكوين يؤثر على التوجه المقاولاتي للطلبة، فأغلب الطلبة الذين يتابعون تكوينا عاديا يحبذون المسار الأسهل في نظرهم والمعبر عنه بالحصول على وظائف تمكنهم من ضمان مستقبلهم المهني، بعيدا عن المخاطرة وحالة عدم التأكد، في حين أن الطلبة الذين يتابعون تكوينا في المقاولاتية نجدهم أكثر ميولا لإنشاء مؤسساتهم حيث أن كل زيادة في التكوين بوحدة واحدة ترافقها زيادة بـ 0.245 وحدة في توجههم المقاولاتي.

- النشاط الجمعاوي، حيث تعتبر الجمعيات خلية أساسية في توجيه المجتمع المدني وتلعب دورا هاما في وضع السياسات واستشراف المستقبل خاصة في الدول المتقدمة، مع العلم أنه يعبر عنها بالشريك الاجتماعي كما لها تأثيرا خاصا على الأفراد، أين وجدنا الطلبة الممارسون للنشاطات الجمعوية أكثر ميولا لإنشاء مؤسساتهم الخاصة أي بلغ متوسط إجاباتهم 2.80 درجة متفوقا بـ 0.45 نقطة عن ألائك الذين لا يزاولون أي نشاط جمعاوي من نظرائهم في الجامعة .

المشروع: هذا الجزء هو الآخر تم اعتماده من خلال ثلاث متغيرات تمثلت في :

- وجود فكرة أو مشروع مؤسسة، حيث أن الطلبة الذين تتوفر لديهم أفكارا عن مشاريع من خلال حياتهم الشخصية والمهنية أو ميولاتهم الشخصية وهواياتهم الخاصة لديهم توجها نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة مقارنة بنظرائهم، حيث وجدنا أنه بزيادة امتلاكهم للأفكار بوحدة واحدة، يتأثر توجههم المقاولاتي بـ 0.352 وحدة بشكل طردي، فالتكوين والتوجيه يؤدي إلى تنمية هذه الأفكار وصقلها ومن ثم تجسيدها على أرض الواقع.

- توفر المعلومات المناسبة وفي الأوقات المناسبة يعتبر أمرا مهما جدا، فكثيرا ما تتفادى المؤسسات خسائر محتملة أو تقتنص فرصا متاحة بفضل توفر المعلومات، حيث يضاف ذلك إلى التسيير الحسن، وهو كذلك في مرحلة الاستعداد لإنشاء المؤسسة، أين تحصلنا عل زيادة في توجه هؤلاء الطلبة المقاولاتي بـ 0.258 وحدة إذا ما ازدادت المعلومات الضرورية لديهم من أجل إنشاء مؤسساتهم بوحدة واحدة، فالطلبة الذين تتوفر لديهم المعلومات الكافية هم أكثر توجها للمقاولاتية، إذ تفتح أمامهم الآفاق ويصبحون أكثر استعدادا لمباشرة عملية إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

- الحصول على الموارد المتاحة يعتبر أكثر المشاكل والعراقيل التي تواجه الطلبة في مراحل مسار إنشاء مؤسساتهم، حيث أنه غالبا ما يكون الطلبة في بداية حياتهم المهنية إذ لا تتوفر لديهم الموارد المالية الخاصة التي هم بحاجة إليها من أجل تطوير ومتابعة أفكارهم، كما يواجهون صعوبة في جمعها من الأصدقاء والعائلة، وكثيرا ما تكون سببا مباشرا في تخليهم عن أفكارهم الإبداعية وتؤدي في أحيان كثيرة إلى تغييرها جذريا. حيث نجد أن زيادة الموارد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التوجه المقاولاتي للطالب بـ 0.186 وحدة وهو أثر ضئيل مقارنة بالمتغيرات الأخرى، وعلى الرغم من أن الدولة قد استحدثت أجهزة مختلفة لدعم ومرافقة وضمان قروض

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا ترقى إلى تطلعات الطلبة خريجي الجامعة الذين يعتبرون موردا للأفكار لا غير، أين نجد أن هذه الهيئات الداعمة غالبا ما تشترط مساهمات شخصية في تمويل المشاريع لا يقوى على توفيرها الطلبة حديثو التخرج من الجامعة.

المؤسسات المرافقة: هذه الأخيرة تم التعبير عنها بمتغير واحد تمثل في:

- التواصل مع دور المقاولاتية في الجامعات حيث وجدنا أن الطلبة المعتادون على التواصل مع دور المقاولاتية في الجامعة والحريصون على حضور ومتابعة أنشطتها التي تقدمها من ندوات ومحاضرات وجامعات صيفية هم أكثر ميولا لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث بلغ متوسطهم الحسابي 2.69 درجة متفوقا على متوسط الحسابي للطلبة غير المهتمين بـ 0.36 نقطة هذا من خلال الاحتكاك بممثلي هيئات المرافقة والدعم والتسهيل من أجل إنشاء المؤسسات، وكذا الحصول على المعلومات والأفكار من خلال التواصل مع أساتذتهم المشرفين على هذه الدور.

كما أنه تم رفض أربع متغيرات خلال مرحلة التحليل الإحصائي، من خلال الانحدار المتعدد تمثلت في:

- الحاجة للاستقلالية، من خلال نتائج التحليل الإحصائي تبين لنا أن الطلبة محل الدراسة لا يبدون أي اهتمام من أجل البحث عن الاستقلالية في مسارهم المهني حتى يسعون إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة، فهم يعتبرون أن العناصر المكونة لهذا المتغير لا تؤثر على توجههم المقاولاتي.

- الاستعدادات المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة من خلال المسؤوليات القيادية أو المشاركة في المشاريع واتخاذ القرارات الهامة في مجال الخبرة المهنية (عمل، تربص) لا تؤثر على التوجه المقاولاتي للطلبة، حيث أن التربصات التي يقوم بها الطلبة غالبا ما تكون قصيرة جدا، دون أن ننسى الخبرة المكتسبة من خلال العمل في العطل الصيفية، هذه الفترات ورغم الاحتكاك الموجود خلالها بالجانب المهني إلا أنها تبقى غير كافية لتغيير توجهات الطلبة نحو المقاولاتية إذ أنهم لا يتمكنون من استيعاب الوضعيات التي يتواجدون فيها خلال هذه التربصات، ونجدهم يصبون اهتمامهم في إعداد تقارير حول هذه التربصات.

- التصورات الناتجة عن المخاطرة والمعبر عنها بمتغيرين (الخوف من الفشل المهني، المنفعة المكتسبة جراء إنشاء مؤسساتهم)، لا تؤثر على التوجه المقاولاتي للطلبة، حيث أنهم لا يلقون لها بالا، يتجلى ذلك من رفضهم التام للمخاطرة والعمل على التوجه نحو التأكد، أين نجد الطلبة

الذين تتوفر لديهم أفكارا واضحة جدا عن مشاريعهم المستقبلية هم أكثر توجها لإنشاء مؤسساتهم الخاصة.

الاقتراحات والتوصيات:

بات من الواجب علينا أن نركز على إعداد جيل من الطلبة خريجي الجامعات حاملين لأفكار ومشاريع مؤسسات حتى يكونون قاطرة للمقاولاتية ذكورا وإناثا دون استثناء، كل في مجال تخصصه، بغية خلق نسيج مؤسساتي متنوع، والعمل على دعمهم ومرافقتهم قبل، أثناء وبعد إنشاء مؤسساتهم، حيث أنهم أجدر من غيرهم على إنشاء هذه المؤسسات والسهر على تسييرها بأحسن الطرق العلمية، ومنه يمكننا ان نستخلص التوصيات التالية التي نرى أنها من بين الحلول الواجب اعتمادها لتقوية وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال النقاط الآتي ذكرها:

التدريس:

- من هده الناحية يمكننا أن نسعى إلى إحداث تغيير في نظام التدريس على المستويين المتوسط والثانوي، حيث أنه يجب اعتماد نظام لتوجيه التلاميذ حسب الهواية والميول الشخصي، حتى يتسنى للتلميذ متابعة دراسته في المجال الذي يحبه وبالتالي يمكن أن يكون أكثر إبداعا، دون التعصب كما هو عليه الحال بحساب معدلات المواد الأساسية والثانوية حسب شعب الإختصاص

الجامعة:

- إحداث تخصصات تعنى بتنمية الروح المقاولاتية لدى الطلبة في جميع الشعب العلمية، الأدبية، الاقتصادية ...إلخ.
- تغليب الجانب التطبيقي من خلال إبرام اتفاقيات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية المتواجدة على أرض الوطن، صغيرة كانت أم متوسطة أم كبيرة حتى يتسنى للطلبة الاطلاع والاحتكاك بعالم الشغل في مراحل تكوينهم وبالقدر الكافي كل سنة.
- تثمين العمل الذي تقوم به دور المقاولاتية في الجامعات وإعطائه أهمية بالغة وتخصيص الوقت اللازم دون انقطاع مما يساعد الطلبة على الانجذاب نحوها وتمكينهم من بلورة أفكارهم والمضي قدما في التخطيط لتنفيذها.

الحكومة:

- إعداد مراسيم وقرارات تسعى إلى تسهيل وتحسين مناخ الاستثمار، إضافة إلى مراسيم وقرارات أخرى خاصة تعنى بالاهتمام بالطلبة حاملي الأفكار ومساعدتهم على تطوير أفكارهم ومرافقتهم قبل، أثناء وبعد إنشاء مؤسساتهم والتكفل بجميع مشاكلهم حتى يصبحوا عارضين للعمل لا طالبين له، أين نجد خريجي الجامعات حاليا يشغلون مناصب مسؤولية في الجوانب التقنية أو الإدارية يتكلفون بتسيير العمال التنفيذيين على كل المستويات.

- إعداد مخطط يتماشى وطبيعة الوضعيات المختلفة للطلبة خريجي الجامعة حاملي الأفكار، حيث يتم إحصاؤهم والعمل على إعداد مخططات الأعمال الخاصة بمؤسساتهم المستقبلية من خلال مخابر البحث الخاصة والمتخصصة، مما يسمح باحتضان هذه المشاريع وتجسيدها على أرض الواقع مباشرة بعد التخرج من الجامعة.

آفاق الدراسة:

يمكن للبحث أن يثير تساؤلات أخرى:

- دراسة التوجه المقاولاتي للطلبة خريجي الجامعات بعد إتمامهم لمسارهم الجامعي.
- دراسة تأثير التكوين في المقاولاتية على التوجه المقاولاتي للطلبة.
- دراسة نوعية لمعرفة التغيير الواجب إحداثه في المسار الدراسي بالجامعة بغية الحصول على منشئي مؤسسات عوضا عن باحثين عن العمل.
- دراسة مقارنة للتوجه المقاولاتي للطلبة في الدول المغاربية (الجزائر – تونس - المغرب)

الملخص

الملخص:

الهدف من دراستنا هو التطرق للمحاور المتعلقة بالتوجه المقاولاتي لدى طلبة الجامعة في الجزائر، وهذا من خلال إبراز مفهوم المقاولاتية ومختلف العناصر المتعلقة بها، والمفاهيم المرتبطة بإنشاء المؤسسات وبالأخص مراحل إنشاء المؤسسات من الفكرة حتى مباشرة عملية الإنتاج، مع مراعاة استعراض هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومجال تدخل كل منها، مع تبيان إنجازاتها كل على حدة، وتبيان مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل، الناتج المحلي الخام، القيمة المضافة، والصادرات خارج قطاع المحروقات، مع الاستعانة بدراسة حالة وذلك لأننا بصدد معرفة التوجه المقاولاتي للطلبة المقبلين على الحياة المهنية، وقد خلص البحث لعدة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية تربط التوجه المقاولاتي بالمتغيرات (التكوين في المقاولاتية، وجود فكرة أو مشروع مؤسسة، توفر المعلومات)، بينما هي عكسية بالنسبة للمتغير (صعوبة الحصول على الموارد). فيما سجلنا غيابا تاما لأي علاقة بين التوجه المقاولاتي والمتغيرات المستقلة (الحاجة للاستقلالية، الخبرة المهنية، التصورات الناتجة عن المخاطرة).

الكلمات المفتاح: المقاولاتية، التوجه المقاولاتي، إنشاء المؤسسات، الحاجة للاستقلالية، فكرة أو مشروع مؤسسة، دور المقاولاتية، الموارد المتاحة.

Le résumé

Le but de notre étude est d'aborder les volets relatifs à l'orientation entrepreneuriale chez les étudiants universitaires en Algérie et cela en montrent le concept de l'entreprenariat et ses différents éléments, ainsi que les concepts associés à la création des entreprises, notamment les étapes de la création d'entreprises de l'idée jusqu'à l'opération de la production, en prenant en considération la présentation des organismes de soutien et d'accompagnement des petites et moyennes entreprises et leurs domaines d'intervention et en présentant les réalisations de tous ces organismes et leurs contributions au recrutement et dans le PIB , la valeur ajoutée et les exportations hors du secteur des hydrocarbures, avec l'aide d'une étude de cas (statistique standard), car nous cherchons à connaître l'orientation des étudiants allant à la vie professionnelle. La recherche a abouti à de nombreux résultats, et le plus important qu'il existe une relation de corrélation reliant l'orientation entrepreneuriale avec les variables (la formation dans l'entreprenariat, l'existence d'une idée ou d'un projet d'entreprise, la disponibilité des informations), alors qu'elle est inverse à la variable (la difficulté d'accès aux ressources). De même nous avons enregistré une absence totale d'aucune relation entre l'orientation entrepreneuriale et les variables indépendantes (le besoin d'autonomie, l'expérience professionnelle, la peur du risque).

Mots clés: entrepreneuriat, l’orientation entrepreneuriale, la création d'entreprises, le besoin d’autonomie, l’idée ou le projet d’entreprise, le rôle de l’entrepreneuriat, les ressources disponibles.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية:

أ/ الكتب:

إسماعيل شعباني،مقدمة في اقتصاد التنمية،(الجزائر: دار هومه للنشر و الطباعة و التوزيع،1997).

أشرف محمد إبراهيم عوض، أفكار جديدة لمشروعك الصغير ،طريقك لتحقيق الثروة و النجاح،حقوق النشر للمؤلف ،2009.

سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية ، 2001.

شيرادين كوكيس، ليندل ستيد، حزمة البرامج الإحصائية spss بدون عناء، ترجمة: فؤاد عبد الله العواد، أحمد حسن يوسف، جامعة الملك سعود، السعودية، 2006.

صفوت عبد السلام عوض الله، إقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

صلاح الدين حسن السيسى ،استراتيجيات و آليات دعم و تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة، دار الفكر العربي، 2009.

طاهر محسن منصور الغالبي ،إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن،2009.

عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، 2001.

عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي، دار الشروق، عمان، 2007.

عبد الرحمان إدريس ثابت ، جمال الدين المرسي، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

عبد السلام أبو قحف، دراسات في إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، أبراج مصر للتعمير، 2001.

عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

فايز جمعة، صالح النجار، أد عبد الستار، محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2006 .

فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز.

محسن فتحي عبد الصبور، اسرار الترويج في عصر العولمة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، مصر،2001.

محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، مؤسسات شبان الجامعة، مصر، ط1، 1999.

مروة أحمد ونسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2001).

وسيلة حمداوي ،"إدارة الموارد البشرية"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004.

يحي حداد، يونس مقدادي، مؤسسات الأعمال، دار الزهران للنشر والتوزيع، ط1 1996.

ب/ المقالات العلمية:

إدريس الكراوي ونور الدين أفاية، "النخبة الإقتصادية المغربية... دراسة حول الجيل الجديد من المقاولين"، المغرب.

رواب عمار ،شروط الأداء التعليمي و التكوين الجامعي، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،العدد 11.

عيسى أ.أيت عيسى ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد ا لسادس، 2008.

منيرة سلامي ، **يوسف قوريشي**، المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العددالخامس، 2014.

منيرة سلامي وآخرون، أثر التكوين على التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر،

يوسف حميسي ،"آفاق تمويل الم ص وم في الجزائر"،فضاءات 0 (جانفي ،فبراير2002).

ج/ الملتقيات والمحاضرات:

أحمد بوشنانة ، أحمد بوسهمين، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي (17-18) أفريل 2006.

بوحفص حاكمي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع والآفاق، ورقة مقدّمة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سعيدة، 15 ديسمبر 2004.

توفيق خذري و علي عمّاري ، دراسة ميدانية بعنوان**:** المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة دراسة حالة لعينة من طلبة جامعة باتنة،_المركز الجامعي خنشلة، الجزائر، 2010.

توفيق خذري، حسين بن طاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، يومي 5 و6 ماي 2013.

رياض ريمي ، عقبة ريمي ، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تطوّر المؤسسات الصغيرة والمتوسة وأهميتها في الجزائر، الوادي، 06/05 ماي 2013.

رياض زلاسي، نوال مرزوقي، خليصة مجيلي، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جـــامعة الوادي، :05-06 / 05 / 2013.

سعاد قوفي ، الشراكة الصناعية:فرص جديدة لصناعة الأعمال عن طريق دعم المشاريع الريادية- حالة الجزائر- مداخلة مقدمة ضمن الأيام العلمية الدولية الثـانيـــة حول المقاولاتية، آليـات دعـم ومساعـدة إنشاء المؤسسـات في الجـزائـر: الفـرص والعـوائـق، أيام 03/02 ماي 2011.

السعيد بريش ، عبد اللطيف بلغرسة ، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006.

الشريف بقة ،"المنظومة المصرفية الجزائرية الواقع و الآفاق"،تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية،جامعة سطيف ،(29، 30 أكتوبر2001).

صندرة سايبي ، سيرورة إنشاء المؤسسة، دار المقاولاتية، قسنطينة،2011.

عاشور كتوش ، نبيل حمادي ، "الابتكار كأداة لتعزيز تنافسية المقاولة الصغيرة في الجزائر"، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر2007 .

عبد الفتاح بوخمخم ، صندرة سايبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية، المؤتمر الثاني للقضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 14-15 أفريل 2009.

عبد الله غالم، حنان سبع، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، الوادي، 06/05 ماي 2013.

عبد المجيد قدي ،" السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة"،الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية،جامعة سطيف،(29، 30 أكتوبر2001).

العربي تيقاوي، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص العمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-8 أفريل 2010.

محمد بركات نافذ ، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، مصر،2013

محمد بوهزة و آخرون ،" تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة الجزائر،(26 – 28 ماي2003).

مسعود صديقي ،" دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري"،تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية،جامعة سطيف ،(29- 30 أكتوبر 2001).

مفيدة يحياوي ، إنشاء المؤسسة والمقاولاتية :هل هي قضية ثقافة؟، مداخلة مقدمة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية، التكوين و فرص الأعمال ، أيام 09/08/06 أفريل2010.

منيرة سلامي، الملتقى الوطني حول :إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر - :بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة-، ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2012.

اليمين فتالة، برني لطيفة، البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز روح المقاولاتية، دراسة إستطلاعية عند عينة من طلاب كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال،جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 08/07/06 أفريل 2010.

د/ المذكرات والأطروحات:

رقية عدمان ، المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، جامعة الجزائر،2008.

ريم لونيسي ، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية -باتنة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، جامعة سطيف 2، 2015.

عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.

محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي - دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة -،أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2015.

منيرة سلامي ، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.

نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2009/2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

هـ / المجلات والجرائد والقوانين والتقارير:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06 ، الصادر في 25 جانفي 2004

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 55، المادة 01، 26 سبتمبر 2001.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 74، 2002.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد35، المرسوم التنفيذي رقم 13-253 المؤرّخ في 2 جويلية 2013، الصادر في 7 جويلية 2013.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد52، الصادر في 11 سبتمبر 1996.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد54، مرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرّخ في 6 سبتمبر 2003، المادة 2، الصادر في 10 سبتمبر 2003.

القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ديسمبر 2001، المواد 4 – 5 – 6 – 7.

القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ديسمبر 2001، المادتين 20-21.

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول :من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جوان 2002.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، سياسة من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جوان 2004.

محمد النعمان بتيش ، "الاستثمار بوابة الازدهار" فضاءات 2 (مارس2003).

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية معلومات تتضمن أهداف ومهام وخدمات مراكز التسهيل، 2010.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ضمان المستقبل، التمويل الثنائي والثلاثي، وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، 2011.

المراجع باللغة اللاتينية:

1/ les Ouvrages :

Ahmed Chehit, Guide de l'investissement et de l'investisseur, Grand Alger livres, Alger, 2004.

Albert Shapero and Lisa Sokol, Entrepreneurial event formation, 1982, P83.

Albert Shapero and Lisa Sokol, the social dimension of entrepreneurship, Encyclopedia of entrepreneurship, Englewood cliffs: Prentice Hall, chap.IV ,1982.

Altrsohn C., « De la sous-traitance au partenariat industriel », Editions l'Harmattan, Paris, 1992.

Bertrand.Bellon & Redha.G , « La polarisation des IDE dans l'espace méditerranéen », Economica ,Paris,1998.

C.Bussenault, M.Préter, Organisation et gestion de l'entreprise, Vuibert, Paris, 1991.

Christian balico, les méthodes d'évaluation en RH, la fin des marchands de certitude, 2éme édition, édition d'organisation, paris, 2002.

Claude Demeure, Marketing, Edition Dunod, 6ème Edition, Paris, 2008.

D. Chabaud, S. Ehlinger et autres, L'incubation d'entreprises : La nouvelle frontière européenne, **17ème journées nationales des IAE6Lyon, France**, 13-14 septembre 2001.

Daniel Ranfast, créer ou reprendre une entreprise, édition d'organisation, 18ème édition, paris, 2005.

E.AUTIO et ALII, Illustration of the final model, relationships grouped, 1997.

G.B. Benko, géographie des mutations industrielles. Le phénomène des pépinières d'entreprises, **Annales de Géographie**, t. 98, n°55, 1989.

Gray, Paul Kinnear, SPSS FACILE, Appliqué à la psychologie et aux sciences sociales, 1er édition, France , 2005.

I.Ajzen, Theory of Planned behavior, Organizational behavior and Human decision processes 1991.

Isabelle Cadoret et autres, Economie Appliquée , Méthodes - Applications – Corrigés, 2ème Edition, France, 2009.

Jack Quibel, Business plan, Technique de l'ingénieur, paris, 2001.

Jean pierre citeau, gestion des ressources humaines: principes généraux et cas pratique, France.

Jean-Luc Guyot, **Jean Vandewattyne,** les logiques d'action entrepreneuriale, éditions de Boeck université Bruxelles, 1 er édition, 2008.

Jeffrey M. Woodbridge, Introduction à l'économétrie, une approche moderne, traduction de la 6ème édition américaine, par P. André et autres, France,2018.

Lamiri Abdelhak, "Management de l'Information : Redressement et Mis à Niveau des Entreprises", Office des Publication Universitaires, Alger, 2003.

Lionel Gastine, L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon, le centre ressources prospectives du grand Lyon, 06/2011.

Lonzo Lubu Gastonfils, introduction au logitiel spss v.20 « statistical pachage for social science », kinshasa,2015.

Michel Adam, Réinventer l'entrepreneuriat **:pour soi ,pour nous ,pour eux** ,édition l'Harmattan ,Paris, 2009.

Michel Hernndez, L'entrepreneuriat: approche théorique, Edition l'Harmattan, Paris, 2001.

N.F.KRUEGER et A.L.CARSRUD, Intentions toward entrepreneurial behavior : the teory of planned behavior (simplified) ,1993.

Pascal Bressoux, Modilisation statistique appliqué aux sciences sociales, 2ème édition, France.2010.

Régis Bourbonnais, Econométrie, cours et exercices corrigés, 9eme édition, Dunod, paris, 2015.

Schumpeter,J, Capitalism, Socialism, and Democracy, 3rd edition, Harper and row, New York, 1950.

Steven K.Thompson, Sampling, Thired Edition, kanada,2012.

Thierry, Verstraete & Bertrand Saporta, Création d'Entreprise et Partenariat, édition de l'ADREG, France, 2006.

2/ les thèses et les Articles scientifiques :

Berreziga Amina, L'Entrepreneuriat en milieu Universitaire, Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, ESC N°14,2013.

Boukrou Aljia, Essai d'analyse des Stratégies de Pérennité dans les PME cas : PME dans la Wilaya de Tizi-Ouzou, Thèse pour l'obtention du Magister en Sciences Economiques, Université d'Université de Tizi-Ouzou, 2011.

Bruyat C, « Création d'entreprises : contribution épistémologiques et modélisation. », Thèse pour le doctorat es sciences de gestion, Université de Grenoble II, 1993.

Bruyat C, « Le système d'appui à la création et la reprise d'entreprises région Rhône-Alpes, Elément de réflexion, constats et propositions. », Réseau de compétence en Rhône-Alpes pour la création d'entreprises (SAFIR), ESA de Grenoble, 1992.

Bruyat C. et Humblot T, « L'appui à la création d'entreprises (Rhône-Alpes 89) », SAFIR, 1990.

Fayolle A, « Contribution à l'étude des comportements entrepreneuriaux des ingénieurs français. », Thèse pour le doctorat en Sciences de Gestion, Université de Lyon 3 Jean Moulin, 1996.

Henri Capron , Entrepreneuriat et création d'entreprises De Boeck Supérieur « Économie, Société, Région », 2009.

JULIEN Pierre-André, «Trente ans de théorie en PME : de l'approche économique à la complexité»,cité in : Revue internationale P.M.E : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol. 21,n° 2, 2008.

M.R. Masmoudi, Etude exploratoire des processus et des modèles d'incubation en entrepreneuriat : cas des pépinières tunisiennes, Thèse pour l'obtention du doctorat en sciences de gestion, Université du sud Toulan-Var, 29 Janvier 2007.

Michel Dominique-Anne, « Dans la boîte noire de l'entrepreneuriat », L'Expansion Management Review, N° 155, 04/2014.

Millier Paul, Rey Jean-Pascal, « Traduire l'intention entrepreneuriale en chiffres dans le business plan », Entreprendre & Innover, N° 15, 03/2012.

Nadine Hefied, « La franchise, obstacle du transfert des Royalties » Cité in : Partenaires, Le mensuel du chambre Française de commerce et de l'industrie en Algérie, N° 34, Mars 2003.

Thierry Verstraete, « Entrepreneuriat : de la théorie à la pratique » nouvelle rubrique de la Revue de l'Entrepreneuriat », Revue de l'Entrepreneuriat, Vol. 11, 04/2012.

Thierry Verstraete, Alin fayolle, Paradigmes et entrepreneuriat, Revue de l'entrepreneuriat, 2005.

Tossan Vesselina, Chebbi Hela, « Le système de croyances des étudiants au sujet de leurs intentions entrepreneuriales : apport de la cartographie cognitive », Management & Avenir, N° 68, 02/2014.

Tounes Azzedine, l'intention entrepreneuriale (une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS.CAAE), université de Rouen, France, 2003.

Tounes Azzedine, une modélisation théorique de l'intention entrepreneuriale, Actes des VII ème Journées Scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 2007.

Tounes Azzedine, l'intention entrepreneuriale des étudiants : le cas français, revue des sciences de gestion, direction et gestion, N° 41, Mai/Juin 2006.

3/ les Revues, les Rapports et les colloques :

Abdelala Bounouh, Devlopper la culture d'Entreprise chez les Jeunes par la Formation : Elements de Diagnostic et Enjeux Tunisie, mars 2017.

A. Dupuy, Accompagner le porteur de projet innovant… ou comment faire émerger ses compétences, revue projectique, 2008/1-N° 0, 2008.

BENBRAIKA ABDELOUAHAB " L'évolution des missions de l'université et l'entrepreneuriat», Premières journées scientifiques internationales sur l'entrepreneuriat sous le thème : l'entrepreneuriat :formation et opportunités d'affaires , université Mohamed Khider-Biskra-2010.

Bilan Préliminaire de la Première Phase du Recensement Economique, Algérie, Décembre 2011.

Brownhilder Ngek Neneh, An Assessment of Entrepreneurial Intention among University Students in Cameroon**,** Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 20, September 2014.

Bruyat C, « Créer ou ne pas créer ? Une modélisation du processus d'engagement dans un projet de création d'entreprises. », Revue de l'Entrepreneuriat, n°1, 2001.

Bruyat C. et Julien P.A, « Defining the field of research in entrepreneurship. », Journal of Business Venturing, vol.16, n°2, 2001.

Carmen England Bayron, Social Cognitive Theory, Revista Griot, Volumen 6, Numero.1, Décembre 2013,

Bulletin 2006 délivré par le ministère de PME

Bulletins d'information statistique de la PME, Bulletin PME N°21 : Octobre 2012.

Bulletins d'information statistique de la PME, Bulletin PME N°23 : Décembre 2013.

Bulletins d'information statistique de la PME, Bulletin PME N°25 : Novembre 2014.

Bulletins d'information statistique de la PME, Bulletin PME N°27 : Septembre 2015.

Bulletins d'information statistique de la PME, Bulletin PME N°29 : Décembre 2016.

Bulletins d'information statistique de la PME, Bulletin PME N°30 : Mai 2017.

Bulletins d'information statistique de la PME, Bulletin PME N°31 : Novembre 2017.

Centre National du Registre du Commerce, Les créations d'entreprise en Algérie, statistiques 2011, Mars 2012.

Emin S, **«** La création d'entreprise : Une perspective attractive pour les chercheurs publics **»**. Finance Contrôle Stratégie,2006.

Emin S, **«** Les facteurs déterminant la création d'entreprise par les chercheurs publics : application des modèles d'intention **»,** Revue de l'Entrepreneuriat /1 (Vol. 3), 2004.

Fayolle A, « Du champ de l'entreprise à l'étude du processus entrepreneurial : quelques idées et pistes de recherche. », 6ème congrès international francophone sur la PME, Octobre 2002.

Fayolle A, « Quelques idées et suggestions pour étudier le processus entrepreneurial », La revue des Sciences de Gestion, n° 200, mars-avril 2003.

Fayolle A, l'enseignement de l'entrepreneuriat dans les universités françaises, rapport, direction de la technologie, 1999.

Fayolle. A, Gailly. B, Lassas-Clerc. N, Assessing the impact of entrepreneurship éducation programmes : a new methodology, Journal of European Industrial Training,2006.

Gans JS. et Stern S, « The product market and the market for "ideas". Commercialization Strategies for technology entrepreneurs. », Research Policy, vol.32, 2003.

GERARD FRANCOIS Dumont, « Atlas de l'Union Européenne Algérie », la Documentation Françoise, Paris, 2007.

Gunter Verheugen, « les PME – Moteur de l'Economie Européen », Commission Européenne, nouvelle édition, 2007.

Hernandez E.M, « le processus entrepreneurial. Vers un modèle stratégique d'entrepreneuriat. », Paris : L'Harmattan, 1999.

Jean Pierre Barbier, et al, « Comment créer, soutenir et promouvoir une pépinière d'entreprise », Cité in: Les conférence du salon des maires et des collectivités locales-conférence -01-, Paris, 12/11/2002,

Kautonen, T, Van Gelderen, M. and Fink M, Robustness of the Theory of Planned Behavior in Predicting Entrepreneurial Intentions and Actions, Entrepreneurship Theory and Practice, 2015.

Khalil Assala, « L'Internationalisation des PME et ses Conséquences sur les Stratégies Entrepreneuriales **»,**PME en Algérie : de la Création à la Mondialisation, Université du Sud Toulon Var, France,2006.

Lachachi Tabet, Aoul Wassila: L'entrepreneur Algérien émergence d'une nouvelle classe, congrès international: les exigences de mise a niveau des PME dan les payes arabes.

Lamiri Abdelhak, la Mise à Niveau, Revue des Sciences Commerciales et de Gestion, N°2, Ecole Supérieur de Commerce, Alger, Juillet 2003.

Lionel Gastine, L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon, le centre ressources prospectives du grand Lyon, 06/2011

Ministère de PME/PMI, rapport sur l'état de secteur PME/PMI, juin 2000, P.16

Rapport au Secrétaire Général des Nations Unies, Libérer L'entreprenariat, Mettre le Monde des Affaires au Service des Pauvres, Mars 2004.

Salah Koubaa, Abdelhak Sahi Eddine, L'Intention Entrepreneuriale des Etudiants au Maroc: une analyse PLS de la méthode des équations structurelles, 11ème congrés international francophone en entrepreneuriat et PME, Maroc,

Sami Boudabbous, L'Intention des Jeunes Diplômés, revue libanaise de gestion et d'économie, libon, N°6/2011.

ST Pierre Josée, La Gestion Financière des PME, Théorie et Pratique, Presses de L'université de Québec, canada, 2005.

Z.Sahli, « Les TPE et PME et leur environnement stratégique », Cité in : Programme de formation des accompagnateurs à la création de l'entreprise, Sous la direction de 3CI, Alger de 03 au 14 Novembre, 2001.

4/ les cites web:

http://www.cnes.dz

http://europa.eu.int/comm/external-relations/algeria.

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395; consulter le 15/09/2018

http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/presentation; consulter le 02/07/2017

http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi**;** consulter le 02/07/2017

http://www.andi.dz/index.php/ar/revue-andi; consulter le 01/07/2017

http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/andpme-2/2013-09-24-08-51-45; consulter le 04/09/2017

http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/andpme-2/mission; consulter le 04/09/2017

http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/andpme-2/qui-somme-nous; consulter le 04/09/2017

http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/espace-promoteur/guide-du-creation; consulter le 05/08/2017

http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/espace-promoteur/la-maison-de-l-entrepreneuriat. consulter le 25/07/2018

http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques#; consulter le 17/08/2017

http://www.cgci.dz/index.php/fr/cgci-menu/fonds-de-garantie-agricole; consulter le 10/10/2017

http://www.cgci.dz/index.php/fr/cgci-menu/missions-et-activites; consulter le 10/10/2017

http://www.cgci.dz/index.php/fr/la-garantie-cgci/constitution-du-dossier-de-souscription-a-la-garantie; consulter le 10/10/2017

http://www.cgci.dz/index.php/fr/la-garantie-cgci/criteres-d-eligibilite-a-la-garantie-financiere-cgci; consulter le 15/10/2017

https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/; consulter le 27/08/2017

https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/; consulter le 27/08/2017
https://www.cnac.dz; consulter le 15/09/2017

https://www.cnac.dz; consulter le 15/09/2017

https://www.cnac.dz; consulter le 16/09/2017

https://www.fgar.dz/portal/ar/content/; consulter le 05/10/2017

https://www.fgar.dz/portal/ar/content/fgar; consulter le 02/10/2017

https://www.fgar.dz/portal/ar/content; consulter le 05/10/2017

http://asso.nordnet.fr/r-e/RE0301rp.pdf : **Paturel R**, « Les choix méthodologiques de la recherche doctorale française en entrepreneuriat : remise en cause partielle d'idées préconçues », Revue de l'Entrepreneuriat, vol.3, n°1, 2004.

http://www.entrepreneuriat.com/Paturel%202.pdf : **Paturel R**, « Les limites de l'étude de marché : vers une nouvelle approche de l'environnement ciblé par l'entrepreneur potentiel », IVème colloque de l'Académie de l'Entrepreneuriat, Paris, 2005.

www.editions-organisation.com

www.pmeart-dz.org
.

الملاحق

الملحق رقم 01

إستمارة الإستبانة

سيدي الكريم، سيدتي الكريمة

في إطار القيام بدراسة والتي تعد من متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال تتمحور حول دراسة التوجّه المقاولاتي لطلبة الجامعة في الجزائر.

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الإستمارة بهدف الحصول على المعلومات التي تخدم أغراض علمية بحتة، لذا نرجو منكم التكرّم بالإجابة على الأسئلة التي تحويها لغرض إبداء رأيكم حول مدى تأثير محاورها على توجهكم المقاولاتي، علما أن إجاباتكم ستعامل بكل سرية ولغرض البحث العلمي.

1. المعلومات الشخصية

1.1- بيانات شخصية:

1.1.1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2.1.1- السن: ☐ من 18 إلى 25 سنة ☐من 26 إلى 30 سنة ☐أكثر من 30 سنة

3.1.1- نوع التكوين : ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه

4.1.1- التخصص: .....

2.1- الحاجة للاستقلالية:

1.2.1- إلى أي مدى تعتبر العوامل التالية حافزا لكم من أجل وضع حجر الأساس لمشروعكم

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق	موافق تماما
تحمل المسؤوليات				
تحقيق الربح				
أن أقوم بإنجاز شخصي				
حب السلطة				
لأكون مستقلا				
بحثا عن حرية أكثر				
أخرى (أوضح)				

3.1- نماذج المقاولين:

1.3.1- هل يتوفر محيطكم على مقاولين أعمال حرة، رؤساء مؤسسات، منشئي مؤسسات قريبين منكم؟

☐ نعم ☐ لا (إذا كانت الإجابة بـ لا انتقل إلى السؤال رقم 3.3.1)

2.3.1- من هم؟

☐ آباء ☐إخوة أو أخوات ☐عضو آخر من العائلة ☐ صديق ☐أخرى(أوضح)

وإلاّ:

3.3.1- هل يتوفر محيطكم على مقاولين بعيدين عنكم؟

☐ نعم ☐ لا (إذا كانت الإجابة بـ لا انتقل إلى السؤال رقم 4.1)

4.3.1- في أي نوع من الإعلام تعرفتم عليهم؟

جريدة وطنية	☐
جريدة أجنبية	☐
إذاعة وطنية	☐
إذاعة أجنبية	☐
قناة تلفزيونية وطنية	☐
قناة تلفزيونية أجنبية	☐
يوتوب	☐
أنترنت	☐

4.3.1- من هم؟

.....

.....

4.1- التكوين في المقاولاتية:

1.4.1- هل تابعتم تكوينا خاصا بإنشاء المؤسسات؟

☐ نعم ☐ لا

2.4.1- من خلال تكوينكم ، هل إحتمال

	ضعيف جدا	ضعيف	قوي	قوي جدا
إنشاء مؤسستكم الخاصة				
أن تصبح مقاولا				
التحكم في تسيير مؤسستكم				
تجاوز العراقيل التي تواجهكم				
نجاح مؤسستكم				

5.1- الخبرة المهنية:

1.5.1– هل عملتم بمؤسسة ؟
☐ نعم ☐ لا (إذا كانت الإجابة بـ لا، انتقل إلى السؤال رقم 6.1)

إذا كنتم قد عملتم، أوضحوا لنا في الأسئلة التالية الخبرة المهنية في مجال تحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات:

2.5.1- ما هو نوع عملكم؟
☐ تربص ☐ إستخلاف ☐ أخرى

3.5.1- في أي نوع من المؤسسات؟

☐ مؤسسة مصغرة (أقل من 10عمال) ☐ مؤسسة صغيرة(من 10 إلى 49)
☐ مؤسسة متوسطة (من 50 إلى 249) ☐ مؤسسة كبيرة (أكثر من 250)

4.5.1- في أي قطاع نشاط؟
☐ خدمات ☐ صناعة ☐ تكنولوجيا ☐أخرى (أوضح)

5.5.1- في إطار عملكم

	مطلقا	مؤقتا	بنسبة كبيرة	تامة
هل تقربتم من مسؤولي المؤسسة				
هل تقربتم من المسؤول على ميزانية				
هل تقربتم من المسؤول على الوسائل				
هل شاركتم في ورشة مشروع جديد قامت به المؤسسة				
أخرى (أوضح)				

6.1- النشاط الجمعاوي:

1.6.1- هل انخرطتم في جمعية؟
☐ نعم ☐ لا (إذا كانت الإجابة بـ لا، انتقل إلى المحور رقم 2)

2.6.1- ما نوع هذه الجمعيات؟
☐ جمعية في الكلية ☐ جمعية خارج الكلية ☐منظمة طلابية نقابية ☐ حزب سياسي
☐ أخرى(أوضح)

3.6.1- المنصب الذي شغلتموه:
☐ عضو ☐ مسؤول

4.6.1- إذا شغلتم منصب مسؤول، ماهو؟
☐ رئيس ☐ نائب ☐ كاتب ☐مسؤول مالية ☐عضو مجلس إدارة
☐ أخرى(أوضح)

2. المشروع

1.2- وجود فكرة أو مشروع مؤسسة:

1.1.2- هل لديكم فكرة أو مشروع مؤسسة؟

☐ نعم ☐ لا (إذا كانت الإجابة بـ لا، انتقل إلى السؤال رقم 2.2)

2.1.2- هل هذه الفكرة أو المشروع ناتجة قبل أم بعد تلقيكم لدروس في المقاولاتية وإنشاء المؤسسات؟

☐ قبل ☐ بعد

3.1.2- كيف تولدت هذه الفكرة أو المشروع؟

عن طريق لقاء مع مقاولين	☐ نعم	☐ لا
عن طريق مشروع قمتم به خلال تكوين سابق	☐ نعم	☐ لا
عن طريق مشروع قمتم به خلال تكوينكم الحالي	☐ نعم	☐ لا
من خلال توظيف في إطار تربص	☐ نعم	☐ لا
من خلال قراءة المنشورات الخاصة	☐ نعم	☐ لا
من خلال عطلة قمتم بها في الخارج	☐ نعم	☐ لا
أخرى (أوضح)		

2.2- توفر المعلومات:

1.2.2- هل لديكم المعلومات التي تساعدكم على بلورة الفكرة أو المشروع فيما يتعلق بـ :

	مطلقا	نوعا ما	كافية	كافية جدا
السوق				
المنتوج (صناعي أو خدماتي)				
إعداد مخطط الأعمال				
أخرى (أوضح)				

2.2.2- هل تستطيعون إطلاعنا على المحاور الخاصة بفكرتكم أو مشروعكم؟

	مطلقا	غير مضبوطة	مضبوطة	مضبوطة تماما
هل لديكم فكرة حول نوع الزبائن ؟				
ما هو عدد الزبائن المحتملين؟				
هل لديكم فكرة حول الموردين ؟				
ما هو عدد الزبائن الموردين؟				
هل لديكم فكرة حول المنافسين				
ما هو عدد العمال الخاص بالمشروع؟				
هل لديكم اطلاع على مستواهم التعليمي، وكفاءاتهم المهنية ؟				

3.2- قياس المخاطرة ومدى تحمّلها:

1.3.2- في 5 سنوات القادمة

	ضعيف جدا	ضعيف	قوي	قوي جدا
احتمال إنشاء مؤسستكم				
احتمال حصولكم على وظيفة				

2.3.2- في 5 سنوات القادمة

	أجيرا بالتأكيد	أجيرا	مقاولا	مقاولا بالتأكيد
إذا خيرتم بين إنشاء مؤسستكم أو التوظيف، ماذا تفضلون				

3.3.2- إذا قمتم بإنشاء مؤسستكم يوما ما وفشلتم، برأيكم فشلكم سيكون قبل كل شيء

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق	موافق تماما
فشل مالي				
فشل اجتماعي				
فشل شخصي				
خبرة من أجل مشروع آخر				
خبرة من أجل متابعة مسار وظيفي				
أخرى (أوضح)				

4.2- الموارد المتاحة:

1.4.2- إلى أي مدى تعتبر العوامل التالية عائقا في طريق تجسيد مشروعكم؟

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق	موافق تماما
صعوبة الحصول على تمويل بنكي				
صعوبة إيجاد ضمانات بنكية				
صعوبة إيجاد مرافقة من مؤسسات مختصة				
صعوبة جمع رؤوس الأموال من الأصدقاء والعائلة				
صعوبة جمع المعلومات من أجل فكرة المشروع				
صعوبة إيجاد النصائح والتوجيهات من أجل فكرة المشروع				
أخرى (أوضح)				

3. المؤسسات المرافقة (الداعمة)

1.3- الحاجة للمرافقة:

1.1.3- تحصلتم على المعلومات الخاصة بفكرتكم أو مشروع مؤسستكم بالتقرب من؟

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	☐ نعم	☐ لا
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	☐ نعم	☐ لا
الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر	☐ نعم	☐ لا
الصندوق الوطني لمكافحة البطالة	☐ نعم	☐ لا
الغرفة التجارية والصناعية	☐ نعم	☐ لا
غرفة الحرف	☐ نعم	☐ لا
دور المقاولاتية	☐ نعم	☐ لا
أساتذة في الجامعة	☐ نعم	☐ لا
أخرى (أوضح)		

3.1.3- إلى أي مدى تعتبر القروض التالية حافزا لإنجاز مشاريعكم؟

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق	موافق تماما
قروض بنوك ربوية				
قروض بنوك إسلامية				
قروض حسنة				

الملحق رقم 02

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
,603	,619	5

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Carré de la corrélation multiple	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
الربح تحقيق	11,6538	4,505	,412	,269	,540
شخصي بإنجاز أقوم أن	11,8462	5,113	,177	,096	,620
السلطة حب	13,1923	3,492	,301	,194	,611
مستقلا لأكون	11,9231	4,347	,406	,280	,534
الحرية عن بحثا	12,2308	2,730	,608	,444	,371

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
,521	,533	6

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Carré de la corrélation multiple	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
Réspensabilité	15,2115	5,739	-,063	,199	,603
Gagnie d'argent	15,0000	4,627	,440	,270	,421
Travail pèrsonnel	15,1923	5,296	,181	,099	,513
Pouvoir	16,5385	4,136	,171	,344	,561
Etre autonom	15,2692	4,514	,411	,284	,421
Libèrté	15,5769	2,798	,640	,480	,196

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
,813	,819	2

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Carré de la corrélation multiple	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
مؤسستكم إنشاء إحتمال	2,3654	1,099	,694	,481	.
وظيفة / إنشاء الاختيار	2,4615	,802	,694	,481	.

Statistiques d'échelle

Moyenne	Variance	Ecart-type	Nombre d'éléments
4,8269	3,205	1,79018	2

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	للاستقلالية الحاجة[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,219[a]	,048	,029	,88205

a. Valeurs prédites : (constantes), للاستقلالية الحاجة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,960	1	1,960	2,519	,119[b]
	Résidu	38,900	50	,778		
	Total	40,861	51			

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Valeurs prédites : (constantes), للاستقلالية الحاجة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,169	,794		1,472	,147
	للاستقلالية الحاجة	,409	,258	,219	1,587	,119

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,534	2

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
مؤسستكم؟ إنشاء إحتمال هل	2,48	1,915	,402	.
أو مؤسستكم إنشاء بين خيرتم إذا تفضلون؟ ماذا التوظيف،	2,30	,775	,402	.

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	688	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	688	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,517	6

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
المسؤوليات تحمل	15,11	5,888	,017	,579
الربح تحقيق	14,83	5,454	,200	,501
شخصي بإنجاز أقوم أن	15,05	4,878	,312	,450
السلطة حب	16,27	4,412	,259	,485
مستقلا لأكون	15,11	4,555	,454	,382
الحرية عن بحثا	15,29	4,346	,407	,393

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	688	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	688	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,895	5

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
هل إحتمال إنشاء مؤسستكم الخاصة؟	9,98	9,419	,787	,862
هل إحتمال أن تصبح مقاولا؟	10,08	10,039	,686	,885
هل إحتمال تسيير في إالتحكم مؤسستكم؟	9,49	10,343	,763	,870
هل إحتمال تجاوز العراقيل التي تواجهكم؟	9,48	10,780	,693	,884
هل إحتمال نجاح مؤسستكم؟	9,64	8,861	,810	,858

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	287	41,7
	Exclus[a]	401	58,3
	Total	688	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,605	4

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
المؤسسة؟ مسؤولي من تقربتم هل	5,61	3,855	,444	,496
الميزانية؟ على المسؤول من تقربتم هل	6,13	3,516	,362	,557
الوسائل؟ على المسؤول من تقربتم هل	5,96	3,334	,450	,480
جديد مشروع ورشة في شاركتم هل المؤسسة؟ به قامت	6,76	4,295	,301	,591

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	688	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	688	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,884	7

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
الزبائن؟ نوع حول فكرة لديكم هل	11,90	16,506	,679	,867
المحتملين؟ الزبائن عدد هو ما	12,26	17,661	,700	,867
الموردين؟ حول فكرة لديكم هل	12,29	17,069	,647	,871
الموردين؟ عدد ماهو	12,41	17,599	,697	,867
المنافسين؟ حول فكرة لديكم هل	12,11	16,588	,638	,872
بالمشروع؟ الخاص العمال عدد ماهو	12,02	16,145	,718	,862
التعليمي، مستواهم على إطلاع لديكم هل المهنية؟ وكفاءاتهم	11,98	15,659	,685	,868

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	688	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	688	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,754	3

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
على تساعدكم التي المعلومات لديكم هل بالسوق؟ يتعلق فيما الفكرة بلورة	4,22	2,495	,580	,681
على تساعدكم التي المعلومات لديكم هل المنتوج؟ يتعلق فيما الفكرة بلورة	4,01	2,141	,622	,626
على تساعدكم التي المعلومات لديكم هل مخطط باعداد يتعلق فيما الفكرة بلورة الأعمال؟	4,19	2,193	,556	,707

الملحق رقم 03

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	للاستقلالية الحاجة[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,223[a]	,050	,048	,86314

a. Valeurs prédites : (constantes), للاستقلالية الحاجة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	26,667	1	26,667	35,794	,000[b]
	Résidu	511,083	686	,745		
	Total	537,750	687			

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Valeurs prédites : (constantes), للاستقلالية الحاجة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,954	,240		3,981	,000
	للاستقلالية الحاجة	,465	,078	,223	5,983	,000

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المهني الفشل[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,060[a]	,004	,002	,88381

a. Valeurs prédites : (constantes), المهني الفشل

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,906	1	1,906	2,441	,119[b]
	Résidu	535,844	686	,781		
	Total	537,750	687			

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Valeurs prédites : (constantes), المهني الفشل

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,552	,118		21,613	,000
	المهني الفشل	-,069	,044	-,060	-1,562	,119

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	جراء المكتسبة المنفعة مشروع إنجاز[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,016[a]	,000	-,001	,88527

a. Valeurs prédites : (constantes), مشروع إنجاز جراء المكتسبة المنفعة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,131	1	,131	,167	,683[b]
	Résidu	537,619	686	,784		
	Total	537,750	687			

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Valeurs prédites : (constantes), مشروع إنجاز جراء المكتسبة المنفعة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,419	,114		21,314	,000
	مشروع إنجاز جراء المكتسبة المنفعة	-,017	,042	-,016	-,409	,683

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

Récapitulatif de traitement des observations

Observations valides actives	52
Observations actives avec valeurs manquantes	0
Observations supplémentaires	0
Total	52
Observations utilisées dans l'analyse	52

Historique des itérations

Numéro de l'itération	Variance expliquée		Perte
	Total	Augmentation	
21[a]	1,718023	,000009	1,281977

a. Le processus d'itération s'est interrompu car la valeur test de la convergence a été atteinte.

Récapitulatif des modèles

Dimension	Alpha de Cronbach	Variance expliquée		
		Total (valeur propre)	Inertie	Pourcentage de variance expliquée
1	,740	1,974	,658	65,811
2	,474	1,462	,487	48,724
Total		3,436	1,145	
Moyenne	,627[a]	1,718	,573	57,267

a. La valeur Alpha de Cronbach moyenne est basée sur la valeur propre moyenne.

Corrélations des variables transformées

Dimension: 1

	مؤسستكم إنشاء إحتمال	على حصولكم إحتمال وظيفة	وظيفة / إنشاء الاختيار
مؤسستكم إنشاء إحتمال	1,000	,335	,733
وظيفة على حصولكم إحتمال	,335	1,000	,351
وظيفة / إنشاء الاختيار	,733	,351	1,000
Dimension	1	2	3
Valeur propre	1,974	,759	,267

Descriptives

المقاولاتي التوجّه

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95% pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
لا	523	2,2801	,88106	,03853	2,2044	2,3558	1,00	4,00
نعم	165	2,6758	,82972	,06459	2,5482	2,8033	1,00	4,00
Total	688	2,3750	,88473	,03373	2,3088	2,4412	1,00	4,00

ANOVA à 1 facteur

المقاولاتي التوجّه

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	19,634	1	19,634	25,996	,000
Intra-groupes	518,116	686	,755		
Total	537,750	687			

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	مشروع أو فكرة وجود مؤسسة[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,486[a]	,236	,235	,77379

a. Valeurs prédites : (constantes), مؤسسة مشروع أو فكرة وجود

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	127,010	1	127,010	212,126	,000[b]
	Résidu	410,740	686	,599		
	Total	537,750	687			

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Valeurs prédites : (constantes), مؤسسة مشروع أو فكرة وجود

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,087	,093		11,667	,000
	مؤسسة مشروع أو فكرة وجود	,636	,044	,486	14,565	,000

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المعلومات عن البحث[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,467[a]	,218	,217	,78295

a. Valeurs prédites : (constantes), المعلومات عن البحث

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	117,223	1	117,223	191,223	,000[b]
	Résidu	420,527	686	,613		
	Total	537,750	687			

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Valeurs prédites : (constantes), المعلومات عن البحث

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,175	,092		12,804	,000
	المعلومات عن البحث	,580	,042	,467	13,828	,000

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	على الحصول صعوبة المتاحة الموارد[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,203[a]	,041	,040	,86696

a. Valeurs prédites : (constantes), المتاحة الموارد على الحصول صعوبة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	22,138	1	22,138	29,454	,000[b]
	Résidu	515,612	686	,752		
	Total	537,750	687			

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Valeurs prédites : (constantes), المتاحة الموارد على الحصول صعوبة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,240	,163		19,908	,000
	المتاحة الموارد على الحصول صعوبة	-,316	,058	-,203	-5,427	,000

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
المقاولاتي التوجّه	2,5139	,90152	287
للاستقلالية الحاجة	3,0621	,45687	287
المقاولاتية في التكوين عن الناتجة التصورات	2,5449	,73086	287
المهنية الخبرة عن الناتجة التصورات	2,0375	,60674	287
مؤسسة مشروع أو فكرة وجود	2,1832	,63552	287
المعلومات عن البحث	2,2137	,68109	287
المهني الفشل	2,5314	,77373	287
مشروع إنجاز جراء المكتسبة المنفعة	2,64634	,787476	287
المتاحة الموارد على الحصول صعوبة	2,7091	,54787	287

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	على الحصول صعوبة المنفعة ,المتاحة الموارد إنجاز جراء المكتسبة التصورات ,مشروع في التكوين عن الناتجة التصورات ,المقاولاتية المهنية الخبرة عن الناتجة ,الفشل ,للاستقلالية الحاجة أو فكرة وجود ,المهني البحث ,مؤسسة مشروع المعلومات عن[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,585[a]	,342	,323	,74170	1,771

a. Valeurs prédites : (constantes), التصورات ,مشروع إنجاز جراء المكتسبة المنفعة ,المتاحة الموارد على الحصول صعوبة ,مؤسسة مشروع أو فكرة وجود ,المهني الفشل ,للاستقلالية الحاجة ,المهنية الخبرة عن الناتجة التصورات ,المقاولاتية في التكوين عن الناتجة المعلومات عن البحث

b. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	79,513	8	9,939	18,067	,000[b]
	Résidu	152,932	278	,550		
	Total	232,444	286			

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

b. Valeurs prédites : (constantes), التكوين عن الناتجة التصورات ,مشروع إنجاز جراء المكتسبة المنفعة ,المتاحة الموارد على الحصول صعوبة المعلومات عن البحث ,مؤسسة مشروع أو فكرة وجود ,المهني الفشل ,للاستقلالية الحاجة ,المهنية الخبرة عن الناتجة التصورات ,المقاولاتية في

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations		
		A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie
1	(Constante)	,426	,451		,943	,346			
	للاستقلالية الحاجة	,150	,099	,076	1,512	,132	,179	,090	,074
	في التكوين عن الناتجة التصورات المقاولاتية	,303	,064	,245	4,701	,000	,387	,271	,229
	المهنية الخبرة عن الناتجة التصورات	,013	,074	,009	,172	,863	,121	,010	,008
	مؤسسة مشروع أو فكرة وجود	,352	,089	,248	3,940	,000	,472	,230	,192
	المعلومات عن البحث	,258	,086	,195	3,003	,003	,459	,177	,146
	المهني الفشل	,085	,060	,073	1,412	,159	-,023	,084	,069
	مشروع إنجاز جراء المكتسبة المنفعة	-,082	,056	-,072	-1,460	,145	-,055	-,087	-,071
	الموارد على الحصول صعوبة المتاحة	-,186	,090	-,113	-2,078	,039	-,210	-,124	-,101

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	1,0265	3,7373	2,5139	,52727	287
Erreur Prévision	-2,821	2,320	,000	1,000	287
Erreur standard de la prévision	,050	,224	,127	,033	287
Prévision corrigée	,9872	3,7256	2,5136	,52717	287
Résidu	-1,92096	1,99787	,00000	,73125	287
Erreur Résidu	-2,590	2,694	,000	,986	287
Stud. Résidu	-2,636	2,723	,000	1,002	287
Résidu supprimé	-1,98919	2,04130	,00033	,75596	287
Stud. Résidu supprimé	-2,664	2,755	,000	1,005	287
Mahal. Distance	,297	25,120	7,972	4,696	287
Distance de Cook	,000	,032	,004	,006	287
Bras de levier centré	,001	,088	,028	,016	287

a. Variable dépendante : المقاولاتي التوجّه

الملحق رقم 04

Diagrammes

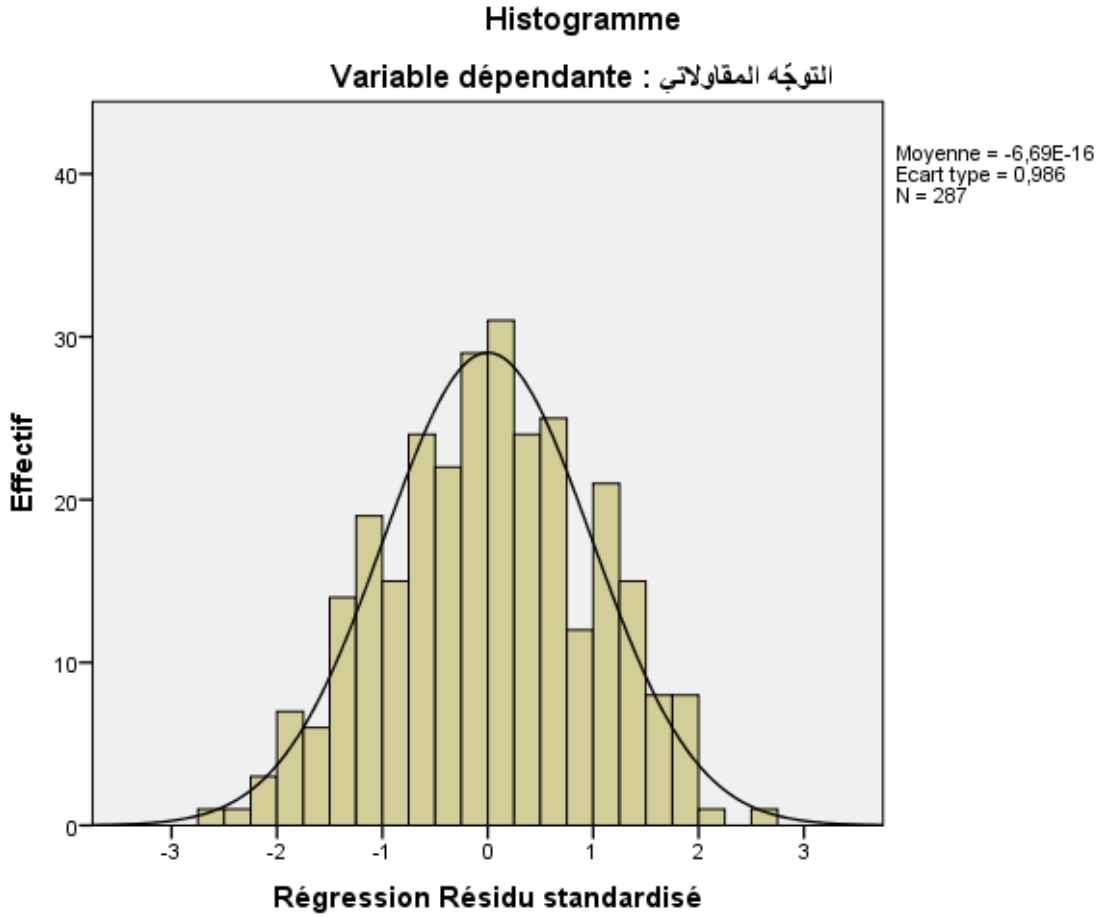

Diagramme gaussien P-P de régression de Résidu standardisé

Variable dépendante : التوجّه المقاولاتي

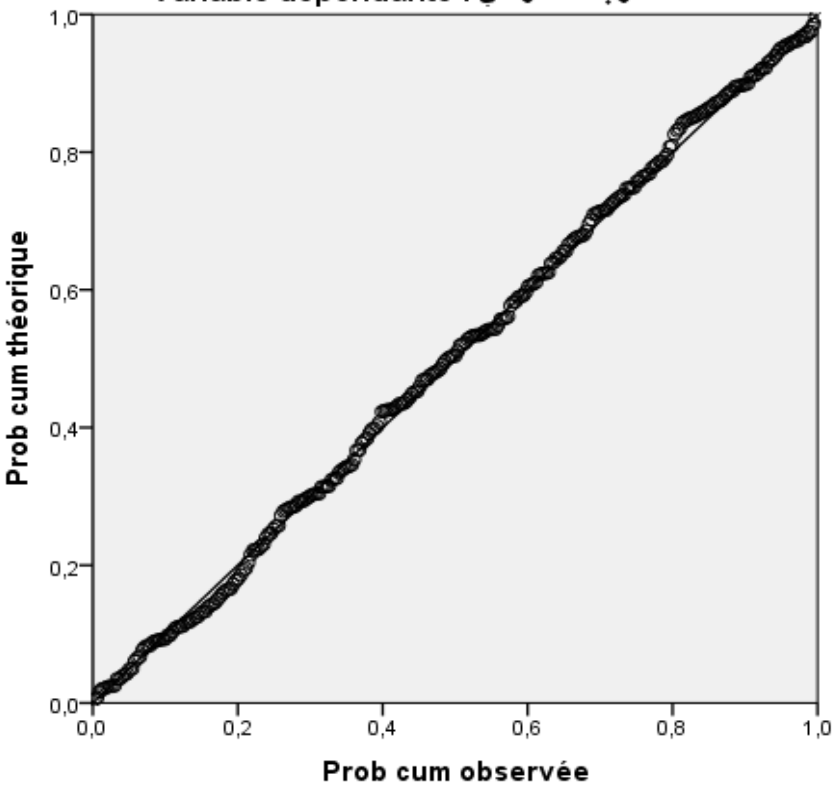

Nuage de points

Variable dépendante : التوجّه المقاولاتي

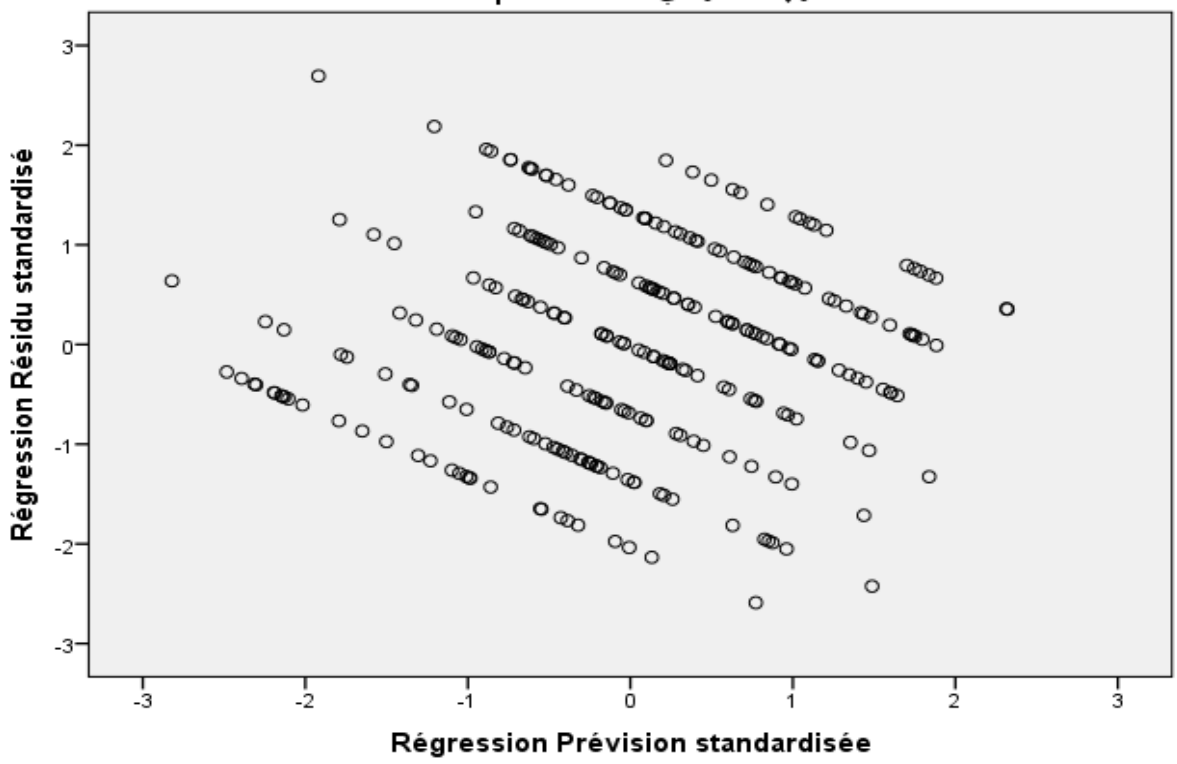

Corrélations

		التوجّه المقاولاتي	الحاجة للاستقلالية	التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية	التصورات الناتجة عن الخبرة المهنية	وجود فكرة أو مشروع مؤسسة	البحث عن المعلومات	الفشل المهني	المنفعة المكتسبة جراء إنجاز مشروع	صعوبة الحصول على الموارد المتاحة
Corrélation de Pearson	المقاولاتي التوجّه	1,000	,179	,387	,121	,472	,459	-,023	-,055	-,210
	للاستقلالية الحاجة	,179	1,000	,158	,125	,161	,160	,013	,086	,024
	المقاولاتية في التكوين عن الناتجة التصورات	,387	,158	1,000	,104	,302	,301	-,070	,041	-,032
	المهنية الخبرة عن الناتجة التصورات	,121	,125	,104	1,000	,141	,165	-,030	,015	-,122
	مؤسسة مشروع أو فكرة وجود	,472	,161	,302	,141	1,000	,615	-,119	-,009	-,214
	المعلومات عن البحث	,459	,160	,301	,165	,615	1,000	-,089	,048	-,304
	المهني الفشل	-,023	,013	-,070	-,030	-,119	-,089	1,000	-,056	,330
	مشروع إنجاز جراء المكتسبة المنفعة	-,055	,086	,041	,015	-,009	,048	-,056	1,000	,023
	المتاحة الموارد على الحصول صعوبة	-,210	,024	-,032	-,122	-,214	-,304	,330	,023	1,000
Sig. (unilatérale)	المقاولاتي التوجّه	.	,001	,000	,020	,000	,000	,348	,178	,000
	للاستقلالية الحاجة	,001	.	,004	,017	,003	,003	,410	,074	,341
	المقاولاتية في التكوين عن الناتجة التصورات	,000	,004	.	,039	,000	,000	,119	,242	,293
	المهنية الخبرة عن الناتجة التصورات	,020	,017	,039	.	,009	,002	,309	,400	,020
	مؤسسة مشروع أو فكرة وجود	,000	,003	,000	,009	.	,000	,022	,437	,000
	المعلومات عن البحث	,000	,003	,000	,002	,000	.	,066	,209	,000
	المهنى الفشل	,348	,410	,119	,309	,022	,066	.	,171	,000
	مشروع إنجاز جراء المكتسبة المنفعة	,178	,074	,242	,400	,437	,209	,171	.	,351
	المتاحة الموارد على الحصول صعوبة	,000	,341	,293	,020	,000	,000	,000	,351	.
N	المقاولاتي التوجّه	287	287	287	287	287	287	287	287	287
	للاستقلالية الحاجة	287	287	287	287	287	287	287	287	287
	المقاولاتية فى التكوين عن الناتجة التصورات	287	287	287	287	287	287	287	287	287
	المهنية الخبرة عن الناتجة التصورات	287	287	287	287	287	287	287	287	287
	مؤسسة مشروع أو فكرة وجود	287	287	287	287	287	287	287	287	287
	المعلومات عن البحث	287	287	287	287	287	287	287	287	287
	المهني الفشل	287	287	287	287	287	287	287	287	287
	مشروع إنجاز جراء المكتسبة المنفعة	287	287	287	287	287	287	287	287	287
	المتاحة الموارد على الحصول صعوبة	287	287	287	287	287	287	287	287	287